جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

فرع: التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

موسومـــة ب:

الأسرى الأوربيون وتأثيرهم على العلاقات الجزائرية الأوربية خلال عهد الدايات

(1082 – 1246هـ / 1671 – 1830م)

تقديم الطالبة:

وفاء بوشنتوف

بإشراف الأستاذة:

فوزية لزغم

أعضاء لجنة المناقشة	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
كمال بن صحراوي	أستاذ محاضر (ب)	جامعة تيارت	رئيســـــا
فوزية لزغم	أستاذ مساعد (أ)	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
كمال حسنة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة تيارت	عضوا مناقشا

السنة الجامعـــيـــة: 1434- 1435هـــ/ الموافق ل: 2014/2013م

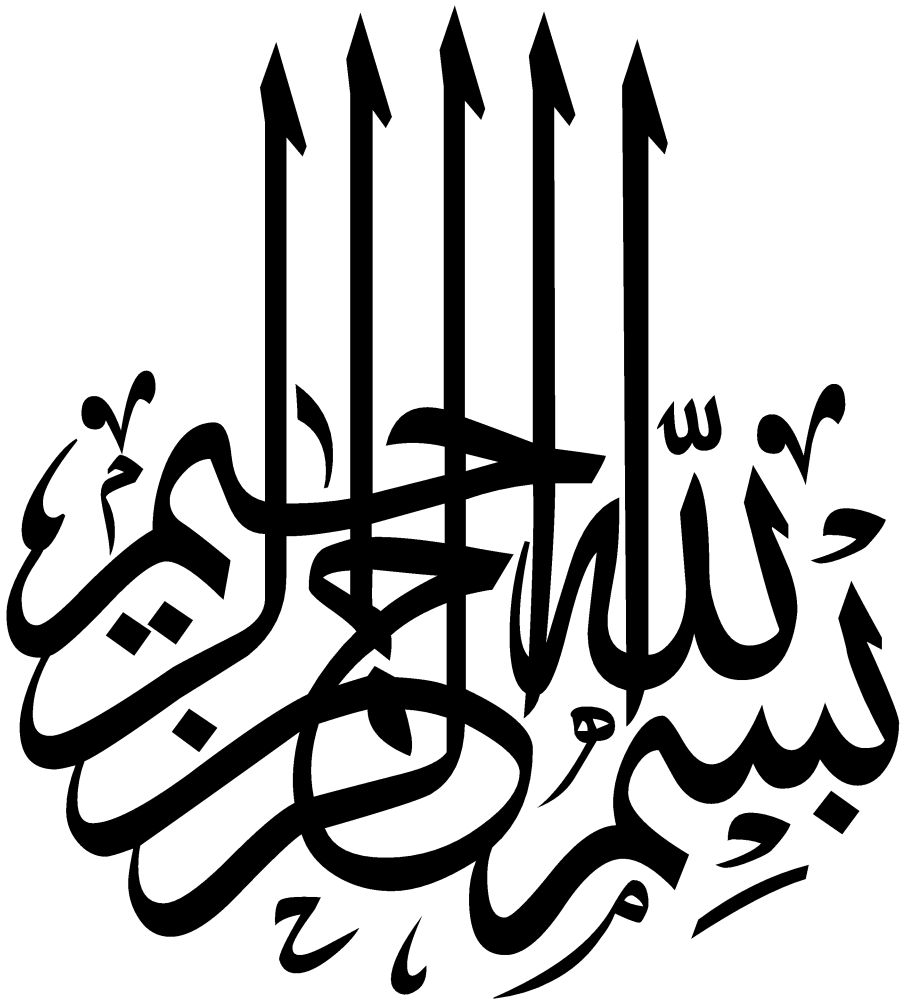

إهداء

أهدي عملي المتواضع إلى من ربياني على الفضيلة

ومكارم الأخلاق

إلى من علماني أن العلم لا يفنى

إلى من غرسا فيَّ حب المثابرة والاجتهاد

والدي العزيزين: أبـــــــي وأمـــــــي -حفظهما الله ورعاهما-

كما أهديه إلى كل جنود الخفاء إخوتي وأخواتي، وخاصة

أختي الغالية: سعاد

دون أن أنسى عمتي الغالية الزهرة

وإلى الكتاكيت: محمد نجيب الرحمان- نهاد نوال - ندى آية

الرحمان - ملك آية - نور اليقين — فرح - آدم — الحاج - دعاء

وإلى عائشة، خيرة، بختة وكل صديقاتي

وإلى كل من يجاهد بعلمه وقلمه في سبيل إعلاء راية الدين والوطن

شكر وتقدير

إن أول شكر يكون للأمجد الذي له نمجد وأيدينا له نمدد، فأجابنا و لم يخيبنا، إلى الواحد الأحد الذي كرَّمنا بنعمة العقل، وبث فينا روح الجد والمثابرة وثاني شكر وعرفان يكون للأستاذة المشرفة الأستاذة: لـــــــزغـــــم فـــــوزيـــــــة التي لم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها، التي ذللت لي الصعاب التي واجهتني خلال مختلف مراحل البحث، وأشكرها ألف شكر لصبرها معي، فقد كانت نعم الأستاذة.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور محمد لعباسي من جامعة وهران على نصائحه وتوجيهاته التي ساعدتني كثيرا في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي خلال مرحلة الماستر، وبذلوا جهودا مضنية من أجلنا وأخص بالذكر: الدكتور بن صحراوي كمال، والأستاذ كمال حسنة، الدكتور بليل محمد، الدكتور شرف عبد الحق، والأستاذ زاهي محمد، والدكتورة حسيني عائشة.

وفي الأخير أتوجه بالشكر الخالص لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي تم بفضل الله أولا وبفضلهم ثانيا، والله لا يضع أجر من أحسن عملا.

مقدمة

عرف تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية تطورات هامة تمثلت في بروز أولى ملامح الدولة الجزائرية الحديثة، كما أصبحت الجزائر آنذاك من بين أهم الدول التي لعبت دورا مهما في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد كانت عظمتها تكمن في بحريتها التي أصبحت توجه سياستها الخارجية، وتحدد طبيعة علاقتها مع الدول الأوروبية. وشهدت الجزائر طيلة العهد المدروس حلقات صراع مع الدول الأوروبية، وهذا ما سمي بالجهاد البحري أو القرصنة كما تسميه الكتابات الأوروبية.

إنَّ ممارسة الجزائر للغزو البحري كان كرد فعل على الحراك البحري الذي تبنته أوروبا، ونتيجة لهذا الصراع حصلت الجزائر على عدد كبير من الأسرى الأوروبيين، خاصة خلال القرن السابع عشر الذي يعتبر بمثابة العصر الذهبي للبحرية الجزائرية. وقد تعددت طرق وقوع هؤلاء في الأسر، إما عن طريق المواجهات البحرية والعسكرية أو عن طريق الهجوم على السواحل الجنوبية والغربية من أوروبا. وبالتالي أصبح الأسرى الأوروبيون أحد العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للحوض الغربي للمتوسط. ومن هذا المنطلق ارتأينا دراسة موضوع :"**الأسرى الأوروبيون وتأثيرهم على العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات (1671-1830م)**".

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على عامل أساسي من العوامل المتحكمة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، وما دفعني لاختيار هذا الموضوع رغم قلة الدراسات حوله هو رغبتي في إبراز تأثير هذه القضية على العلاقات بين الجزائر وأوروبا، ومحاولة مني الوقوف عند أهم تداعيات هذه القضية ونتائجها على الجزائر، والدافع الأخير هو تحفيزات الأستاذة المشرفة ونصائحها التي عززت الثقة في نفسي لدراسة الموضوع.

وقد عالجنا هذا الموضوع انطلاقا من إشكالية شملت الأسئلة التالية: كيف كانت الأوضاع الاجتماعية للأسرى الأوروبيون بالجزائر؟ وكيف كان يتم افتداء الأسرى، من هي

الأطراف التي تقوم بذلك، وكيف أثرت قضية الأسرى على العلاقات الجزائرية الأوروبية؟ وإلى أي مدى تحكمت هذه القضية في توجيه السياسة الدولية الخارجية للجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدت على المنهج الإحصائي السردي والتحليلي، بحيث تتبعت من خلاله الإحصاءات العددية الخاصة بالأسرى وأوضاعهم المعيشية، وتداعيات قضية الأسر على علاقات الجزائر مع كل من فرنسا وإسبانيا وإنجلترا.

ولعل أهم الصعوبات التي واجهتني هي نقص المادة العلمية المتخصصة، لأن أغلب كتابات الأسرى الأوربيون تتحدث عن أوضاعهم بالجزائر، أكثر من أي أمر آخر.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية، ومن أهم المصادر التي اعتمدت عليها، مذكرات الأسرى الأوروبيون التي تكمن قيمتها في كونها تحتوي على شهادات أسرى قضوا مدة طويلة في الجزائر، وسجلوا معلومات مهمة أفادتنا في معالجة هذا الموضوع:

- "طوبوغرافيا وتاريخ الجزائر" (Topographie et Histoire General d'Alger) لفراي دييغو دو هايدو (Fray Diego De Haëdo): يعتبر هايدو من رجال الدين المرموقين، من أصل إسباني، وقع أسيرا في مدينة الجزائر ومكث بها في الفترة الممتدة بين سنتي: (1578م) و(1581م). وكان شاهد عيان على الأحداث في الجزائر، لديه مؤلفات كثيرة تعتبر من أهم ما كُتب عن تاريخ الإيالة خلال القرن السادس عشر. الكتاب هو عبارة عن دراسة وصفية دقيقة عن تاريخ الجزائر(ملوكها وسكانها ومناخها وعاداتها وتقاليدها)، أفادنا في معرفة جوانب مهمة عن حياة الأسرى في الجزائر، خاصة منها ما تعلق بالأعمال التي كُلفوا بها في البحر.

- "مذكرات تيدنا" للأسير الفرنسي تيدينا الذي نشر الدكتور حميدة عميراوي نصه كاملا في كتابه" الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني، مذكرات تيدنا أنموذجا": وقع تيدنا في الأسر عام (1779م) وظل أسيرا إلى غاية تحريره (1782م)، استطاع تيدنا أن يكسب ثقة الباي محمد الكبير فتحول من خادم في قصره إلى موظف كبير برتبة خزندار. تعتبر

مذكرات تيدنا ذات قيمة كبيرة وذلك لما احتوته من معلومات وشهادات اتسمت بموضوعية كبيرة، بحيث تمكننا من تغطية جوانب هامة عن تاريخ الجزائر في ميادين عدة، خاصة في الجانب الإداري. أفادنا في معرفة المعاملة الحسنة التي تلقاها هو وبعض الأسرى في الجزائر، بالإضافة إلى أنه أعطى لنا نموذجا مهما عن كيفية تحرير الأسير الأوروبي بالجزائر وهو ما يسمى بالافتداء الذاتي.

- "مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب" لكاثكارت جيمس ليندر: يحتوي هذا الكتاب على معلومات في غاية الأهمية، قُسم إلى ثلاثة وعشرون فصلا وكل فصل يتناول أخبارا مهمة عن الحالة السياسية للجزائر خلال هذه الفترة وعن علاقتها مع أوروبا وأمريكا، وبعض المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لمدينة الجزائر. أفادنا في معرفة أهم السجون التي كانت موجودة في الجزائر لأنه أعطى لنا وصفا دقيقا عن هذه السجون، وأفادنا أيضا في ذكره لأهم مستشفى إسباني بُني خصيصا لمعالجة الأسرى الأوروبيين.

- "مذكرات جزائرية عشية الاحتلال" للطبيب والأسير الألماني بفايفر سيمون، الذي وقع في أسر البحارة الجزائريين عام (1825م)، وقضى خمس سنوات في مدينة الجزائر، عمل لمدة سنتين في قصر الخزناجي أفندي، ثم تحول إلى طبيبه الخاص. وتبرز أهمية هذا الكتاب من خلال تناوله للعلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة التي سبقت دخول الفرنسيين إلى الجزائر. أفادنا في معرفة أهم الأعمال التي زاولها الأسرى في قصر الداي.

وتعتبر كتابات القناصل هي الأخرى من المصادر المهمة في معالجة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وأهم كتاب اعتمدنا عليه في دراسة هذا الموضوع هو:

- "تاريخ مملكة الجزائر"(Histoire du Royaume d'Alger) للوجيي دو طاسي (Laugier de Tassy) وهو كان أحد موظفي القنصلية الفرنسية في الجزائر عام (1725م)، اشتمل هذا الكتاب على شهادات وملاحظات مهمة، تحدث فيه عن أوضاع الجزائر السياسية وحتى

الاجتماعية والاقتصادية، غير أن ما أفادنا في هذا الكتاب هو حديثه عن الإجراءات المتعلقة بعمليات الافتداء، وأهم الموظفون القائمون على إدارة السجون.

- "الجزائر خلال القرن 18م" (Alger au 18eme siècle) لفونتير دي بارادي (Venture de Paradis): الذي زار الجزائر سنة (1788م) في مهمة خاصة كمبعوث من طرف فرنسا، وذلك لتسوية بعض الخلافات التي نشبت بين الطرفين، فأقام سنتين بمدينة الجزائر، ودرس خلالها نظمها وتعلم اللغة البربرية، كتب فونتير هذه المذكرات القيمة التي سرد فيها وقائع مهمة عن الجزائر، تحدث عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية. أفادنا هذا الكتاب في معرفة أهم السجون التي وجدت خلال هذا القرن، وأعطى لنا أرقاما مهمة عن عدد الأسرى.

أما فيما يخص المراجع المعتمدة في البحث فنذكر أهمها:

- " الأسرى الأمريكان في الجزائر (1785-1797م)" لستيفن جيمس ويلسن: يتناول هذا الكتاب حياة الأسرى الأمريكان في الجزائر، ويصف لنا الظروف المعيشية لهؤلاء، بدءا من وقوعهم في الأسر إلى غاية تحريرهم، غير أن كتابته تميزت بنوع من الذاتية فهو دائما يحاول إبراز الحياة التعيسة لهؤلاء الأسرى في الجزائر. أفادنا في معرفة الامتيازات التي منحت للأسرى وحياتهم داخل السجون.

- "دراسات عن الجزائر في العهد العثماني" للمنور مروش: يقع هذا الكتاب في جزأين، الأول خصصه في الحديث عن العملة، الأسعار والمداخيل، والثاني عن القرصنة، وكذا النشاط البحري للجزائر، حيث يعطي لنا صورة مهمة عن البحرية الجزائرية. أفادنا في معرفة أهم الأسعار الخاصة بشراء الأسرى.

- "الجزائر وأوروبا من (1500م) إلى (1830م)" لجون وولف: هذا الكتاب من ترجمة الدكتور أبو القاسم سعد الله. وهو كتاب مهم جدا في دراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال العهد العثماني. أفادنا في معرفة أهم الحملات العسكرية التي عرفتها الجزائر جراء قضية الأسر.

- "علاقات الجزائر بين دول ومماليك أوروبا(1500-1830م)" ليحي بوعزيز: يعتبر هذا الكتاب من المراجع المهمة التي اختصت في دراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية، وشمل هذا الكتاب أيضا على ملاحق مهمة، احتوت على وثائق ورسائل متبادلة بين الجزائر ودول أوروبا خاصة منها

ما تعلق بقضايا الأسرى، والتي أفادتنا كثيرا في معالجة هذا الموضوع .

- "معاهدات الجزائر مع فرنسا من(1619-1830م)" قنان جمال: تكمن أهميته هو الآخر في دراسة تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، يتضمن أهم المعاهدات المبرمة بين الجزائر وفرنسا والتي أفادتنا في دراسة قضية الأسر، باعتبار أن هذه المعاهدات تضمنت قضايا خاصة بالأسرى.

- كما اعتمدت على كتابين آخرين ل لغرامون (H D de Grammont) هما: "علاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر خلال القرن17م" (Relation entre La France et Régence d'Alger au 17eme Siècle) ، وكتاب "الجزائر خلال الحكم التركي"(Histoire d'Alger Sous La domination Turque) كلا الكتابين تحدثا بشكل مهم عن مراحل الحكم التي عرفتها الجزائر، وما اكتنفتها من أحداث، أفادانا في معرفة الحملات العسكرية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

وقد قسمنا هذا البحث إلى مدخل وثلاثة فصول: المدخل جاء بعنوان:" نشاط الجهاد البحري وعلاقته بتزايد عدد الأسرى خلال العهد العثماني" ، حاولنا من خلاله إبراز نشاط البحرية الجزائرية وتأثيرها على تزايد عدد الأسرى.

أما الفصل الأول فورد بعنوان: "الوضع الاجتماعي للأسرى الأوروبيون في الجزائر العثمانية"، تناولنا فيه الحالة المعيشية التي تميز بها الأسرى وهو يضم مبحثين: المبحث الأول بعنوان "توزيع الأسرى الأوروبيون في الجزائر"، حاولنا من خلاله إلقاء الضوء على عملية بيع الأسرى، الأعمال التي مارسوها، وتحدثنا أيضا عن أهم السجون التي عرفتها الجزائر، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان "مظاهر من حياة الأسرى الأوروبيون في الجزائر"، خصصناه للحديث عن

الوضع الصحي لهؤلاء من خلال ذكر المستشفيات التي بنيت لهم، بالإضافة إلى إبراز التسامح الديني الذي تميزت به الجزائر اتجاه الأسرى، مستدلين بذلك على الكنائس، والمعابد التي أُقيمت خصيصا لممارسة شعائرهم الدينية.

وود الفصل الثاني تحت عنوان: "عملية افتداء الأسرى الأوروبيون بالجزائر"، وهو يضم مبحثين: المبحث الأول عنوناه بـــ "إجراءات الفداء "، تناولنا فيه الإجراءات التي تسبق مهمة الافتداء، وذلك بدءا من التدابير التي تقوم بها الجهة المكلفة بعملية الفداء من جمع للأموال، وما إلى ذلك، إلى غاية وصولها إلى الجزائر لتباشر في خوض إجراءات أخرى لتحرير أسراها، والمبحث الثاني المعنون بـــ"طرق افتداء الأسرى بالجزائر"، تعرضنا فيه لأهم الطرق التي كان يتم بها افتداء الأسير، من ذلك دور القساوسة والتنظيمات الدينية المسيحية، ودور القناصل وعملية تبادل الأسرى بين الطرفين.

أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان "مسألة الاسترقاق وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات 1671-1830م"، تضمن مبحثين: أولهما بعنوان "تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية مابين1671-1815م"، وضحنا فيه تأثير هذه القضية على العلاقات بين الجزائر وكل من فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، وتمثلت نتيجة ذلك في توجيه حملات عسكرية ضد الجزائر، وورد المبحث الثاني بعنوان "تأثير قضية الأسر على العلاقات الجزائرية الأوروبية مابين1815-1830م"، وكان اهتمامنا منصبا على إبراز تداعيات هذه المسألة خلال الفترة الممتدة من1815 وإلى غاية 1830م، هذه المدة التي عرفت عقد أهم المؤتمرات وهو مؤتمر فيينا الذي طرحت فيه مسألة الاسترقاق، وما أعقب هذا المؤتمر من تكتلات أوروبية ضد الجزائر. وختمنا بحثنا بخاتمة، ضمناها أهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها. والله الموفق

المـدخـل:

نشاط الجهاد البحري وعلاقته بتزايد عدد الأسرى الأوربيين بالجزائر خلال العهد العثماني

(أولا)– نشأة البحرية الجزائرية وعوامل ازدهارها

(ثانيا)– الجهاد البحري وأثره في تزايد عدد الأسرى منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية إلى بداية عهد الدايات

(ثالثا)– الجهاد البحري وأثره في تزايد عدد الأسرى خلال عهد الدايات

(أولا)– نشأة البحرية الجزائرية وعوامل ازدهارها:

(أ)– بداية النشاط البحري الجزائري:

أثارت مسألة الجهاد البحري الجزائري اهتماما كبيرا لدى مؤرخي الغرب، واقترنت البحرية الجزائرية عندهم بأوصاف عدة، كالقرصنة واللصوصية والسرقة[1]، ومما لا شك فيه أنَّ الاهتمام البالغ الذي حظيت به البحرية الجزائرية من قبل المؤرخين الغربيين، ليس لأن البحارة الجزائريين كانوا أنشط وأبرع القراصنة فحسب، بل لأن نشاطهم كان موجها ضد السفن الأوروبية مسببين لها خسائر كبيرة، والأكثر من ذلك كله أنهم حملوا الكثير منهم أسرى إلى الجزائر، إلى درجة أنها أصبحت تلقب بعاصمة العبيد البيض لكثرة الأسرى الأوروبيين بها[2].

إنَّ القرصنة لم تكن اختصاصا إسلاميا كما يدعي الغرب، بل كان يقوم بها الأوربيون والمسلمون على حد سواء، وهذا باعتراف الكتاب الغربيين أنفسهم، ويقول كات في هذا الصدد متحدثا عن المسلمين –:"لم يقوموا وحدهم بالقرصنة بل هناك الإنجليز والهولنديون وأناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة وعنف"[3]، وبالنسبة للمسلمين كان نشاطهم هذا جهاد بحري تبنوه نتيجة تعرضهم للاعتداءات المسيحية الإسبانية والبرتغالية[4].

---

[1]- محمد الأمين عطلي، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2012، ص: 37.

[2]- إسحاق زيتوني، البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية (1519-1800م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2012، ص: 19.

[3]- شويتام آرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: الجزائر، 2010، ص: 49.

[4]- بليل رحمونة، دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال الثامن عشر، ضمن مجلة الحوار المتوسطي، العدد: 02، 2010، ص: 19.

ظهرت النواة الأولى للبحرية الجزائرية مطلع القرن العاشر الهجري (16م)، ويعود الفضل في ذلك إلى الإخوة بربروس[1] والبحارة الذين جاءوا إلى الجزائر، وبعد أن أقام الإخوة سلطتهم

بها، وقد ركز هؤلاء اهتمامهم على تنمية وتطوير هذه النواة، فأنشأوا مجموعة من المراكب البحرية بعد أن تمركزوا بمدينة الجزائر، التي اتخذوا مينائها قاعدة بحرية هامة لبناء المراكب الجديدة، وإصلاح القديمة والمعطوبة وتجهيزها بكل ما يحتاجه الأسطول من معدات حربية خاصة المدافع، وذلك بعد تطويره، وتحصينه وتصليحه، ودعمه بالسفن والمدافع. يقول خير الدين في مذكراته:" عندما رجعت إلى الجزائر قسمت أسطولي إلى أربع وحدات صغيرة وأرسلتها للغزو... وبالفعل عادت سفني تجر ست سفن تم غنمها من الكفار، كانت إحداها مشحونة بالبارود والرصاص، وقذائف المدفع، إضافة إلى ستين قذيفة من البرونز، شعرت بسرور عارم لهذه الغنائم، لأننا كنا بحاجة إليها "[2].

كما اتخذوا العديد من موانئ الساحل الجزائري من الشرق إلى الغرب كقاعدة لهذا الأسطول الحديث، خاصة بعض المدن التي تتمتع بمكانة استراتيجية وتاريخية أهمها: شرشال، دلس، جيجل، عنابة وسكيكدة[3].

وقد أصبح عدد الوحدات البحرية في سنة (1558م) يزيد عن 53 فليدة و25 فرقاطة، وعدد من المراكب الصغيرة، وفي سنة (1571م) كان بالجزائر 50 مركبا مسلحا، أما سنة (1580م)فكان بها 35 غليوطة، وعدد من أنواع السفن الأخرى[4]، وبناء على أحد

---

[1]- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، دار البصائر: الجزائر، 2009، ص:129.

[2]- بربروس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع: الجزائر، 2010، ص: 133.

[3]- محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص: 47.

[4]- سعيدوني ناصر الدين، المرجع السابق، ص: 193.

التقارير، فقد كان يوجد بمدينة الجزائر خلال سنة (1587م) حوالي 20 سفينة تحديفية مجهزة للقرصنة[1].

وأخذت وحدات الأسطول تتزايد بصورة سريعة، ويذكر القنصل الأوروبي بيول في التقرير الذي قدمه خلال سنة (1686م) كانت الجزائر تملك ما يزيد عن واحد وعشرين قطعة بحرية، يضاف إليها عددا من المراكب الصغيرة، وإحدى عشر مركب ريقاتين، وسبعة زوارق، وأكثر من ستة عشر عمارة تجارية بدار الصناعة البحرية[2]، وفي سنة (1687م) كان بالجزائر ثلاث سفن مسلحة بالمدافع، وعدد كبير من المراكب الصغيرة، وسفن في طور التجهيز في الورشات[3].

بقيت البحرية الجزائرية تقليدية في نظمها إلى غاية الثاني عشر الهجري (18م)، إذ ما قارناها مع نظم البحرية الأوروبية التي أصبحت مع مرور الزمن تعتمد على الأساليب المتطورة والابتكارات العلمية. ورغم ذلك بقيت الإيالة حتى عام (1816م) قادرة على الدفاع عن سواحلها من الهجمات الأوروبية بإمكانيات بحريتها، كما شاركت بقوة وفعالية إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها، بيد أن حملة أكسماوث الإنجليزية على الجزائر سنة (1816م) أدت إلى شلل جزئي للبحرية، فكانت بمثابة ضربة قوية تلقاها الأسطول الجزائري في حوض البحر الأبيض المتوسط[4].

(ب)– عوامل ازدهار البحرية الجزائرية:

يعود ازدهار البحرية الجزائرية إلى عوامل كثيرة أهمها:

1- الموقع الجغرافي للجزائر:

---

[1]- مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير والواقع)، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2009، ج2، ص: 229.

[2]- سعيدوني ناصر الدين، المرجع السابق، ص: 194.

[3]- قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، دار الرائد للكتاب: الجزائر، 2010، ص: 173.

[4]- محمد بن جبور، صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2002، ص: 68.

شكل الغزو البحري نشاطا مهما لإيالة الجزائر، هذا الغزو الذي لا يتأتى إلا في ظل موقع جغرافي ممتاز، يتيح لها السيطرة على مداخل ومخارج البحر الأبيض المتوسط. فموقع الجزائر الممتاز وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا، والمتحكمة في الحوض الغربي للمتوسط، وعلى امتداد 1200كلم، جعلها طيلة الفترة العثمانية محط أنظار ممالك أوروبا، وهدفا لسهامها، حتى أطلق على مدينة الجزائر اسم المحروسة والمنصورة أو دار الجهاد[1].

2- تطور هياكل البحرية الجزائرية:

عرفت هياكل البحرية الجزائرية تطورا كبيرا خلال القرن السابع عشر، خاصة من حيث عدد السفن ورياس البحر، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق دار صناعة السفن أو الترسانة، الذي يعود إنشائها إلى ما قبل (1535م)[2]، وفي هذا الصدد يقول خير الدين بربروس في مذكراته متحدثا عن إيفاده لبحارة من الجزائر إلى" المصنع السلطاني لبناء السفن" بإستانبول " الذي كان يعج بمئات الآلاف من العمال" :" وليتُ البحارة عناية خاصة... أرسلت ثلاثمائة منهم ممن لهم معرفة بالبحرية، أما الآخرون فقد عينتهم في مصنع بناء السفن لكي يتعلموا ويتدربوا هناك"[3]، وإن دل هذا الأمر فيدل على حرص خير الدين وسعيه على تطوير وتنمية البحرية الجزائرية، وذلك بالاستفادة من الخبرة في صناعة السفن ونقلها إلى الجزائر.

3-كفاءة طائفة الرياس:

كانت طائفة الرياس العصب الرئيسي في تسيير الأسطول البحري عُرفت هذه الفئة بكفاءتها الحربية، ومقدرتهم القتالية العالية التي مكنتهم من تحقيق انتصارات واسعة. وبفضل

---

[1]- بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2009، ص-ص: 10-16.

[2]- محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص: 70.

[3]- بربروس خير الدين، المصدر السابق، ص: 212.

هؤلاء الرياس أضحت البحرية الجزائرية مدرسة رائدة للبحرية الإسلامية في العهد العثماني[1]. وقد تحدث التمقروتي- الرحالة المغربي الذين زار الجزائر خلال القرن 16م- عن كفاءتهم حيث قال :"الجزائر عامرة كثيرة الجند حصينة، ومرساها عامر بالسفن، ورؤساؤها موصفون بالشجاعة، وقوة الجأش والبصيرة، يقهرون النصارى في بلادهم، فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظم وأكثر رعبا في قلوب العدو"[2].

وللتسيير الأمثل للبحرية عينت السلطة عدد من الموظفين أناطت بهم مهاما مختلفة، ويسمى المشرف الأول على البحرية الجزائرية ب"يالي وكيل حرج" وهو بمثابة وزير البحرية، كانت مهامه تشمل ميدانين رئيسيين: يتمثل الأول في مراقبة النشاط البحري، ومختلف الأنشطة الخاص بالميناء التجارية والعسكرية منها، أما الميدان الثاني يتمثل في إشرافه على العلاقات الخارجية للإيالة.

ومن أبرز الضباط الذين يأتون بعد يالي وكيل الحرج نجد "القوبودان" وهو القائد الأعلى للأسطول البحري عند خروجه من الميناء إلى عرض البحر، ثم يأتي بعده "ليمان رئيسي" أي قائد الميناء، والذي يشرف على عمليات تفتيش الميناء ومراقبته، وكانت له بالإيالة سفينة خاصة يجوب بها الميناء ليراقب شواطئ مدينة الجزائر، وحركة السفن التي تدخل وتخرج منها، بالإضافة إلى معرفة هويتها وطبيعة مهامها[3].

أما طاقم السفن الخاصة بالغزو فيتكون من الهيئة التالية:

- **مجموعة القيادة:** الرايس، قبطان السفينة، الباش رايس، مساعده، رايس العسة، ناظر الطاقم، الخوجة، كاتب الرايس، الباش جراح، الورديان باشي.

---

[1]- إسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص: 60.

[2]- بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1980، ص: 57.

[3]- محمد بن جبور، المرجع السابق، ص، ص: 18، 19، 66.

- **مجموعة المناورة**: تضم ربابنة السفينة: وهم اليرفانجي، والغارده كايو، والبريتاجي، وهم من يتولوا أمر الأشرعة في السفن الثلاثية الصواري، والدمانجي صلاح الدفة، والصندل رايسن رايس القارب، والمستر داش، معلم نجار[1].

4- دور الأندلسيون في الجهاد البحري:

عرف الأندلسيين بنشاطهم الكبير واحترافهم لعدة أنشطة، كانت أهمها معرفتهم بأمور التجارة في مجال البحر والأسر، بحيث تمثل نشاطهم في تجارة وبيع الأسرى المسيحيين، وكذا تمويل مشاريع الجهاد البحري، بالإضافة إلى مهارتهم في صناعة السفن[2].

(ثانيا)– الجهاد البحري وأثره في تزايد عدد الأسرى منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية إلى بداية عهد الدايات:

عرف نشاط البحرية الجزائرية فترات ازدهار، وفترات تدهور أثرت على حجم الغنائم ومنها الأسرى، بحيث كان عدد الأسرى يختلف من فترة إلى أخرى، وذلك حسب الظروف وحسب نشاط الجهاد البحري، فالحروب البرية والبحرية كانت المورد الأول للأسرى[3]، أو عن طريق الإغارة على سواحل وجزر الحوض الغربي للمتوسط وشمال الأطلسي[4].

ومن أهم المعارك البرية التي تم جمع فيها عدد كبير من الأسرى المسيحيين الإسبان هي معركة مستغانم يوم 1558/07/26 التي قتل فيها حسن باشا بن خير الدين، الكونت

---

[1]- عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة للطباعة والنشر: الجزائر، 2007، ص: 50.

[2]- محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص: 62.

[1]– مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار والمداخيل)، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2009. ج1، ص: 298.

[2]– أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659– 1671م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، إشراف: أ.د: عائشة غطاس، 2008، ص: 98.

دالكودات الإسباني حاكم وهران وأسر فيها حوالي 12000 إسباني، رجع بهم إلى مدينة الجزائر[1].

إنَّ الاهتمام الكبير الذي حظيت به البحرية الجزائرية خلال القرن السادس عشر، والتطور الملحوظ لمختلف هياكل البحرية، ضاعف من حجم الغنائم، وابتداء من عام (1578م) بدأ عدد الأسرى في الارتفاع، حيث بلغ عددهم في هذه السنة لوحدها حوالي خمسة وعشرون ألف أسير 25000[2]، ويمكن اعتبار الفترة الممتدة ما بين (1580-1650م)، أهم الفترات التي عرفت ازدهارا للغزو البحري الجزائري[3]، ففي سنة (1582م) تم أسر 400 شخص من جزيرة كورسيكا، وحوالي 130 جندي [4].

وبحلول القرن السابع عشر الذي يعتبر بمثابة العصر الذهبي للبحرية الجزائرية، وانطلاقا من بعض المعطيات التي تحدث عنها منور مروش في كتابه "دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني" نجد أن غنائم تلك الفترة كانت مهمة:

بحيث جلبت إلى الجزائر بين سنتي: (1608م) إلى (1618م) 251 سفينة من الغنائم و7035 أسيرا، وفي الفترة الممتدة ما بين (1619-1621م) يعطينا غراماي تفاصيل الغنائم المجلوبة إلى الجزائر من 9 ماي إلى 26 أكتوبر(1619م)، حيث استولت فيها الجزائر على 25 سفينة و578 أسيرا منهم 535 إسبانيا.

وقد كانت سنة (1620م) سنة استثنائية، أخذت فيها الجزائر 125 سفينة، وتذكر أحد التقارير الفرنسية أن قراصنة الجزائر استولوا في مدة شهرين على عشرين سفينة، منها عشر سفن فرنسية بلغت قيمتها 205.000 ايكي، وفي ستة أشهر أخذت واحد وعشرون سفينة

---

[3]- حليمي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، 1972، ص، ص: 252، 253.

[2]- بن سعيدان محمد، علاقات الجزائر مع فرنسا (1659 – 1756م/ 1070- 1170هـ)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2012، ص: 18.

[3] - اسحاق زيتوني، المرجع السابق، ص: 73.

[4] - حليمي علي عبد القادر، المرجع السابق، ص:261.

فرنسية. وفي ماي (1621م) قدر مجموع الغنائم الفرنسية بـــ 800 ألف ايكي، وكان عدد الأسرى حوالي 500 أسير، وفي سنة (1629م) تم الاستيلاء على ألف شخص من كلابارياا[1]

وخلال العشرية الرابعة من هذا القرن وصل أسطول البحارة إلى أقصى تطوره، فقد كان الجزائريون عندئذ يجوبون البحر الادرياتيكي إلى مضيق جبل طارق، بل وصلوا إلى المحيط الأطلسي وبلغوا أراضي إيرلندا وإنجلترا، والدانمارك والبرتغال وإسبانيا وأخذوا منها الأسرى[2]، ففي سنة (1645م) استطاعت سبع سفن الوصول إلى المياه البريطانية وتمكن البحارة الجزائريون من أسر 240 شخصا[3]. ولقد أصبح الأسطول الجزائري عندئذ بعيدا كل البعد في حجمه عن تلك القطع الصغيرة من السفن التي أحضرها عروج خلال القرن السادس عشر[4].

إن السفن العالية الجوانب والمتعددة السطوح حلت محل سفن التجديف التي صارت تقوم بدور هامشي، وهذه السفن الجديدة سمحت بالملاحة في كل فصول السنة، ووسعت مساحة القرصنة إلى درجة كبيرة[5].

– جدول يوضح غنائم البحرية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين (1608– 1618)[2]:

السنوات	عدد المراكب	عدد الأسرى	الملاحظات
1608	42	860	بعض الأسرى أخذو أو بيعو خارج الجزائر
1609	36	632	/
1610	23	384	/
1611	20	464	/
1612	/	/	لا توجد إشارة

1- مروش المنور، المرجع السابق، ج2، ص، ص: 311، 319، 322.

2- سبنسر وليام، المرجع السابق، ص: 157.

3- مروش المنور، المرجع نفسه، ج2، ص: 327.

4- سبنسر وليام، المرجع السابق، ص: 157.

5- مروش المنور، المرجع السابق، ج2، ص: 325.

2– محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص: 89.

1613	16	230	بالسنة لإيطاليا وحدها
1614	35	467	/
1615	/	/	لم ترد إشارة لهذه السنة
1616	34	767	/
1617	26	1763	منهم 663 من جزر مادير البرتغالية
1618	19	1468	غزو لانزاروت وعدة مواقع بجزر الكناري
المجموع	251	7035	بمعدل سنوي يقارب 28 مركبا و781 أسيرا

لقد قدم لنا هذا الجدول أرقاما مهمة عن عدد الأسرى الذي كان كبيرا جدا، حتى وإن كان عدد السفن المستولى عليها قليل مقارنة بما أورده غرامون في كتابة " العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر في القرن 17"، فخلال الفترة الممتدة ما بين سنتي: (1613– 1621م) وهي مدة قصيرة استولى فيها الرياس على 936 سفينة، 446 سفينة هولندية، 193 فرنسية 56 ألمانية، 60 سفينة انجليزية، 120 إسبانية، 60 بروفانس[1]، وهذا يدل على أن البحرية الجزائرية اتسعت دائرة قرصنتها، وتحكمها في مداخل ومخارج الحوض الغربي للمتوسط، خاصة بعد أن تغيرت نظرة البحارة الجزائريين للمحيط الأطلسي، الذي لم يعد بحر الظلمات كما كان منذ آلاف السنين، بل فتح آفاقا جديدة للبحرية الجزائرية.

قدّر الأب دان سنة (1634م) عدد المراكب المستولى عليها بحوالي ستمائة مركب، وأضاف أنه من سنة (1629م) حتى منتصف (1634م) استولى الجزائريون على ثمانين مركبا فرنسيا، 52 منها في المحيط الأطلسي و28 في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي بدأ عدد الأسرى في الارتفاع[2]، فخلال الفترة التي زار فيها الجزائر، قال أنها تملك 28 سفينة تعد من

[1] - H.D.D Grammont, relation entre la France et la régence D'Alger au 17ème siècle, Adolphe Jourdan, libraire éditeur : Alger, 1879, P, P: 54, 55.

[2] - بن سعيدان محمد، المرجع السابق، ص، ص: 50.

أفضل وأجمل السفن المجهزة خصيصا للقرصنة[1]. وفي خريف عام (1661م) أخذ الرياس اثني عشر مركبا إنجليزيا وتسعة مراكب هولندية واثني عشر مركبا فرنسيا وإيطاليا .

وبالتالي فإن النشاط المكثف للبحرية الجزائرية قابله جلب عدد كبير من الأسرى إلى الجزائر، فقد مثّل القرن السابع عشر وخاصة في بداياته أزهى الفترات للجزائر، إذ يشير غراماي إلى أنَّ عدد الأسرى وصل خلال هذه الفترة حوالي ثلاثون ألف أسير (30000)[2]، وابتداء من العقد الثاني من القرن السابع عشر بدأ عدد الأسرى بالتراجع بالموازاة مع انخفاض عدد السكان في زمن كثرت فيه الأوبئة والاضطرابات، حيث سجل النائب الرسولي فليب لوفاشي بالجزائر نحو ثمانية آلاف أسير عام (1650م).

وبعد وبائي عامي 1654م و1663م الذي ذهبا ضحيتهما أكثر من ثلث سكان الجزائر، انخفض العدد بشكل كبير إلى خمسة آلاف أسير، فالأوبئة والمجاعات كانت تحصد الكثير من الأسرى، وبالتالي أثرت في نمو عدد الأسرى [3].

– جدول يوضح تقديرات الأسرى المسيحيين بالجزائر من خلال المصادر الأوربية (1578– 1665)[4]

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1578- 1581م	هايدو	حوالي 25000 أسير
1619م	غراماي	3500
1625م	سالفاغو	25000
1640م	ايمانويل دارندا	30/40000

[1]- مروش المنور، المرجع السابق، ج2، ص: 228.

[2]- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1979، ص: 69.

[3]- بن سعيدان محمد، المرجع السابق، ص: 55.

[4] - Federico Cresti, Alger à la Période Turque, Observation et hypothèses sur la structure social,In revue de l'occident et de la méditerranée, N°44, 1987, P: 191.

1660م	دافيتي	35000
1662م	الأب اوفراي	12000
1665م	دوفال	اكثر من 40000

(ثالثا)– الجهاد البحري وأثره في تزايد عدد الأسرى خلال عهد الدايات:

ارتفع عدد الأسرى من جديد بسبب انتعاش نشاط الغزو البحري في عهد "الحاج علي آغا" و عهد الديات الثلاثة الأوائل*[3]، ومن خلال كشف قدمه ألبير ديفولكس، بلغ عدد الغنائم سنة (1674م) ثمانية وثلاثين، وفي سنة (1675م) ثلاثة وثمانين غنيمة، وثمانية وخمسين سنة 1676 م، وواحد وثلاثين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة (1677م).

- وفي الجدول الموالي غنائم البحرية الجزائرية خلال هذه الفترة: (1674 -1698م) [2]

السنوات	السفن	الأسرى	ملاحظات
1674	38	/	قيمتها 79.207.44 قرشا اسبانيا
1675	83	/	قيمتها 278.211.50 قرشا اسبانيا
1676	85	/	83010
1677	12	/	8127
1680	أخذت سفن برتغالية وإسبانية و بندقية وجنوية		
1681	29 (فرنسية)	1681	بلغت قيمتها 750.000
1684	24	400	قيمتها 20.000 قرش
1687	13	عدة أسرى	حسب القنصل الفرنسي 23 سفينة عليها 469 أسير

*- الدايات الثلاثة الأوائل هم على التوالي: حاجي محمد، (1671- 1681م)، بابا حسن (1681- 1683م)، حاجي حسن (موزمورثو)، (1683- 1686).

[1] - بن سعيدان محمد، المرجع السابق، ص: 55.

[2] - بن سعيدان محمد، المرجع السابق، ص:51.

1688	19	375	أسرى فرنسيين
1691	10	/	سفن برتغالية وجنوية
1692	12	/	سفن هولندية و بوارج برتغالية و جنوية
1695	سفينة واحدة	63	/
1698	6 سفن	/	منها سفينة هولندية و أخرى برتغالية

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد السفن المستولى عليها كانت قليلة، وبداية من عام 1687م بدأت عملية الغزو تتراجع، وبالتالي سيكون هناك نقص في عدد الغنائم، وفي عدد الأسرى، وبالرغم من أن الجدول لا يمدنا بأرقام عن عدد الأسرى، إلا أن عدد السفن أو المراكب تبرز أن العدد كان قليلا.

ومن خلال الجدول نفسه نستنتج أن انخفاض عدد الأسرى يرجع إلى عقد الجزائر لمعاهدات التقارب مع الدول الأوروبية التي حمت سفنها من القرصنة، فأغلب السفن المستولى عليها كانت تابعة لدول لم تربطها بالجزائر معاهدات كالبرتغال وهولندا وجنوة، ومن جهة أخرى نصت هذه المعاهدات أيضا على تحرير الأسرى. وقد ساهمت عمليات الافتداء هي الأخرى في تراجع عدد الأسرى، فحسب القنصل الفرنسي في الجزائر، تم في سنة (1691م) افتداء 1753 أسيرا، وبلغ متوسط ثلاثة وعشرون عملية افتداء في القرن السابع عشر، افتداء 4237 أسيرا قدرت بـــ 250 إيكي لكل أسير.

إنَّ عملية اعتناق الإسلام كانت تؤثر أيضا في ارتفاع وانخفاض العدد، فمثلا يذكر منور مروش أنه خلال الفترة الممتدة من 1650م إلى 1696م من بين 171 رايس، كان هناك 50 علجا[1]. وفي سنة (1687م) من بين 10000 أسير، 1400 أسيرا اعتنقوا الإسلام[2].

[1]- مروش المنور، المرجع السابق، ص، ص: 240، 209 .

[2] - جميلة ثابت، دور الأعلاج في العلاقات بين الجزائر ودول جنوب غرب أوروبا خلال القرنين(10-11هـ ، 16-17م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2011، ص، ص:43، 44.

واستمر هذا العدد في الانخفاض إلى غاية القرن الثامن عشر، «بحيث ذكر فونتيردي برادي (Venture de Paradis) أنه وصل عددهم إلى 2000 أسير[1]».

وفي بداية القرن التاسع عشر عرف عدد الأسرى تذبذبا، وذلك راجع إلى نشاط الجهاد البحري وبعض الظروف التي عرفتها الجزائر خلال هذا القرن، فمرة يرتفع العدد ومرة أخرى ينخفض، وهذا ما نستنتجه من خلال كشف ألبير دوفلكس.

- وفي الجدول التالي يوضح عدد الأسرى في الفترة بين سنتي: (1801–1816) [2]

السنوات	عدد الأسرى
1801	545
1802	772
1803	946
1804	901
1805	1022
1806	1228
1807	1267
1808	1422
1809	1545
1810	1357
1811	1345
1812	1475
1813	1656
1814	1525
1815	1450
1816	1016

1 - Venture de Paradis, Alger au 18ème siècle, Typographie Adolphe Jourdan, imprimeur Libraire éditeur : Alger, 1869, P: 3.

2- Albert Devoulx, Taschrifat, Recueil de Notes Historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger imprimerie de gouvernement : Alger 1852, P: 86.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد الأسرى بدأ في الارتفاع منذ بداية من القرن 19م، حيث ارتفع العدد في سنة (1801م) من545 أسيرا إلى 1545 أسيرا خلال عام (1809م)، إلا أنه بداية من عام (1810م) بدأ العدد في الانخفاض ليعاود مرة أخرى في الازدياد إلى غاية سنة (1816م) حيث شكلت هذه السنة حدا نهائيا للأسرى الأوروبيين بالجزائر.

ويعود سبب ذلك إلى السلم الذي وقع مع إسبانيا، الذي جعل من عملية الجهاد البحري صعبة جدا، لأن الرياس لم يعودوا يهاجمون السواحل الإسبانية من جهة، ومن جهة أخرى تعذر عليهم الوصول للمحيط الأطلسي، بالإضافة إلى أن نابل سلحت سفنها التجارية وكذلك فعلت مالطا، أما السبب الرئيسي الذي أدى إلى تراجع عدد الأسرى هو تحالف الدول الأوروبية ضد الجزائر بعقد مؤتمر فيينا وإصدار قرار منع الاسترقاق، والسبب الآخر تمثل في حالة الركود الذي تعرض له الأسطول الجزائري، والأضرار البالغة التي لحقت بالسفن الحربية نتيجة الغارات الأوروبية المفاجئة على السواحل الجزائرية، خاصة في السنوات الأخيرة من العهد العثماني، ومن أشدها الهجوم الإنجليزي بقيادة اللورد اكسماوث سنة (1816م) -سنأتي بالحديث عنها لاحقا-، حيث دمرت أغلب السفن مما أدى إلى انخفاض في عددها.

وقد تطورت الأساطيل الأوروبية تطورا كبيرا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر بفضل الثورة الصناعية، فبينما كانت الدول الأوروبية تستخدم أساليب وتقنيات جديدة في الأسلحة والبحرية، بقيت الجزائر على وحدات أسطولها لا اختراع، ولا تجديد مما أدى إلى تفوق البحرية الأوروبية عليها[1]. ويذكر الدكتور ناصر الدين سعيدوني أن عدد الأسرى في سنة (1830م)كان 122 أسيرا فقط[1].

[1]– عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة: الجزائر، 2009، ج1، ص، ص: 53، 54.

[2]– سعيدوني ناصر الدين، الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي، ضمن مجلة الثقافة، العدد: 92، 1986، ص: 114.

ويتضح لنا أن أكبر نسبة من الأسرى، هم الإسبان بسبب العلاقات القائمة بين الطرفين ووجود هؤلاء بوهران والمرسى الكبير، ثم "النابوليتانيين"، وآخرين من جنسيات مختلفة التي لم تكن تربطها بالجزائر معاهدة سلام[2].

الفصل الأول

الوضع الاجتماعي للأسرى الأوروبيون في الجزائر العثمانية

المبحث الأول: توزيع الأسرى الأوروبيون بالجزائر.

المبحث الثاني: مظاهر من حياة الأسرى الأوروبيون بالجزائر.

إنَّ التزايد الكبير لعدد الأسرى في الجزائر، سمح لهم بأن يصبحوا عنصرا فاعلا داخل المجتمع الجزائري، أثروا فيه وتأثروا به، وكان وضعهم في الجزائر يختلف من أسير إلى آخر، إلا أنَّ وضعهم عموما كان أحسن بكثير من وضع الأسرى المسلمين في البلاد الأوروبية.

وقد كانت عملية بيع وتوزيع الأسرى بالجزائر تتم بطريقة منظمة، فأولا يتم أخذهم إلى دار الإمارة، حيث يقوم الداي بأخذ نصيبه من الأسرى وفق معايير معينة، وقد كانت عملية بيع الأسرى تتم في سوق البادستان، الذي يخضع لإجراءات وقوانين خاصة رافقت عملية البيع.

وتختلف أسعار الأسير بحسب وضعه الاجتماعي والمهنة التي يمارسها، وتحددت الوضعية الاجتماعية لهؤلاء الأسرى من خلال الخدمات الاقتصادية والأعمال التي كانوا يقومون بها، وبناء عليه صُنف الأسرى إلى أربع مجموعات هي: الميسترانس: وهم أصحاب الحرف والمهن، المرينين: وهم الذين يتم استعمالهم لخدمة البحارة، الحمالين، والمجموعة الأخيرة وهم المكلفون بأعمال أقل مشقة، وهناك من الأسرى من عملوا أيضا لدى مختلف الموظفون والقناصل والإرساليات ولدى المستشفيات. وقد حظي هؤلاء الأسرى بالرعاية الصحية والحرية الدينية بالجزائر، بحيث خصصت لهم مستشفيات كان أبرزها المستشفى الإسباني، كما خصصت لهم كنائس ومعابد لممارسة شعائرهم الدينية.

كان الأسرى يقيمون بالسجون التي أُطلق عليها اسم البانيوهات، وأهمها السجون الثلاثة التالية هي: سجن البايلك، سجن جاليرا، وسجن سيدي حمودة.

المبحث الأول: توزيع الأسرى الأوروبيون بالجزائر:

(أولا)- عملية بيع الأسرى الأوروبيون:

قبل الحديث عن عملية بيع الأسرى، يجب أن نتناول أولا كيفية توزيع الغنيمة عند وصولها إلى الجزائر، فعندما يحصل الرايس على غنيمته البحرية وقبل أن يتوجه إلى الميناء ليعاين السفينة

ويقدر قيمتها[1]، حيث يحدد عدد الأسرى وكمية ونوعية البضائع والسلع، وكل هذا يعده في تقرير

مفصل يقدمه إلى الداي عند وصوله إلى الجزائر[2]. وعندما تصل الغنائم إلى ميناء الجزائر، تخضع إلى إحصاء من طرف وكيل الحرج، فيحصل الداي على 12% من مجموع البضائع، ويُأخذ 01% لصيانة أرصفة الميناء، وأصحاب السفينة والرياس يحصلون على النصف والنصف الآخر يوزع على البحارة يحسب رواتبهم[3]:

- الرايس: 20 سهما.
- الباش رايس: 5 أسهم .
- الآغا و الطوبجي : ثلاثة أسهم .
- الأسير المسيحي (الذي يستعمل في الغزو): سهمين.
- الانكشاري : سهم واحد[4].

أما فيما يخص الأسرى وتوزيعهم، يتم أولا أخذهم إلى دار الإمارة[5]، حيث يقوم الداي بأخذ نصيبه، فيختار العناصر التي تتمتع بحرفة أو مهنة معينة، أو ذات مكانة اجتماعية مرموقة حتى يجني مبالغ كبيرة من فديتهم[6]، أما الآخرين فيعرضون للبيع، حيث يتم استئجارهم أو تشغيلهم[7].

1- Laugier de Tassy, Histoire du Royaume D'Alger, Amsterdam, P: 271.

2- Thomas Show, Voyage dans la régence D'Alger ou description géographe, physique, Philologique de CET état, traduit par: J. mac McCarthy, Chez marlin: Paris, 1830, P: 200.

3 - بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من (1564- 1830م)، رسالة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: أ.د: دحو فغرور، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2011، ص: 192.

4- Thomas Show, OP.CIT, P: 200.

5- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني (1519-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، ص: 141.

6 - Venture de Paradis, OP.CIT, P: 50.

7 – شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص :141.

أ. سوق البادستان:

يخصص السوق في العادة لالتقاء الباعة والمشترين على سلع مختلفة والتي من بينها الأسرى المسيحيون، وقد كان في الجزائر خلال العهد العثماني سوق مخصص لهذه التجارة سمي سوق البادستان[1]. البادستان أو البابستان أو البازستان، هو عبارة عن ميدان متسع مسقف مركب من أروقة يختص كل رواق بنوع من البضاعة[2].

ويعود تاريخ إنشاء هذا السوق إلى فترة سابقة لعام (1573م)، حيث أسسه الباشا حسن على أنقاض فندق صغير وارتبط تأسيسه بنشاط الغزو البحري، إذ كان في بادئ الأمر سوق لبيع كل ما كان يجلب من الغزو البحري من الغنائم وما اشتملت عليه من أسرى وبضائع[3]. وكان هذا السوق يقع إلى يمين القهوة الكبيرة بالقرب من باب عزون بمدينة الجزائر، ولكن بعد أن ضعف النشاط البحري أصبح السوق مخصص لبيع القماش والملابس وأدوات التطريز وبذلك فقد وظيفته الأولى، وبعد الاحتلال جعلته الإدارة الفرنسية مقرا لإدارة الحبوس[4].

بعد أن يحتفظ الداي نصيبه من الأسرى، يقتاد البقية إلى البانيو (Bagno)، وفي صباح اليوم التالي يعرضون للبيع في السوق الرئيسي أو البادستان[5]، وتخصص الفترة الصباحية لفحص

---

[1] - Pierre Dan, Histoire de Barbarie et De Ses Corsairs, 2ème Edition, chez Pierre Rocolet, Imprimeur et libraire Ordinaire Du Roi: Paris, 1646, P: 394.

[2]- ابن أشنهو عبد الحميد، الدور الذي لعبته الجزائر في القرن 16 بالبحر المتوسط، ضمن مجلة الأصالة، العدد: 08، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 2012، ص:301.

[3]- غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، (1700- 1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار: الجزائر، 2007، ص: 204.

[4]- الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر، (1107- 1117هـ/ 1695- 1705م)، تح وتق وتع: الدكتور ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 2006، ص: 39، 40.

[5]- وولف جون بابست، الجزائر و أوروبا (1500- 1830م)، تر وتع: الدكتور أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة: الجزائر، 2009، ص: 210.

الأسرى: أسنانهم، أيديهم، وتطرح عليهم أسئلة تتعلق بأسمائهم وصفاتهم[1] وسنهم، وإمكان القيمة بالنسبة لنقود الفداء.

أما البيع فيجري بعد صلاة الظهر[2]، وبعدها يقوم السمسار أو الدلال بعرض الأسرى واحدا تلوى الآخر، وبصوت عال يعلن أو يعطي للحاضرين قيمة كل أسير، ويعلمهم بمهنته[3]، وعندئذ يباع الأسير إلى المشتري الذي يدفع أعلى ثمن[4]، دون أن ننسى أن عملية البيع تتم بحضور الرياس، وبعض الضباط الذين انتدبوا خصيصا ليراقبوا عملية البيع ويلاحظوا أثمان بيع الأسرى.

يحضر العديد من الأشخاص للمساهمة في عملية البيع، وهكذا يستمر المزاد حتى يصل الحاضرون إلى مرحلة لا يقترح فيها أحد ثمن أعلى من الثمن الحالي المقترح، عند ذلك يقوم الكاتب المسؤول عن عملية البيع بكتابة السعر، وهذه العملية أولية لأن هناك عملية بيع أخرى تتم بحضور الداي داخل قصر الحكومة أين يتم عرض الأسير واقتراح الثمن النهائي بحضور جميع المشترين الذين ينسحبون بعد أن يباع الأسير للمشتري الذي يدفع أعلى ثمن[5].

ب. أسعار الأسرى في السوق:

لقد اختلفت أسعار الأسرى في السوق وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب، فعادة ما يكون الثمن حسب العرض والطلب وحسب عدد الأسرى في السوق، وتقول كورين شوفالييه أنه بعد هزيمة شارل الخامس سنة (1541م) كان يتم مبادلة مسيحي مقابل بصلة[6]، وبالتالي فإن التنوع في الأسعار كان يخضع لظروف مختلفة، فتحديد سعر أسير أوروبي ينطلق من تقدير

---

[1]- شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510- 1541م)، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2007، ص: 54.

[2]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 210.

[3] -Thomas Show, OP.CIT, P،P: 200،201

[4] - وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 210.

[5] - Laugier de Tassy, OP.CIT, p،p،:274 ، 275

[6] – شوفا لييه كورين، المرجع السابق، ص:54 .

وضعه الاجتماعي الأصلي، كما تخضع الأسعار لقانون العرض والطلب، وهناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد السعر، وفيما يلي بعض الأمثلة عن أسعار الأسرى في فترات محددة:

- سنة (1656) تراوحت الأسعار بين 65 و367 ق.أ وخلال سنتي (1663–1664) من 38 إلى 172 ق.أ.
- (1665- 1666) كانت الأسعار تتراوح ما بين 110 و255 ق.أ.
- (1696– 1697) من 102 إلى 324 ق.أ.
- (1699– 1700) كانت من 110 إلى 496 ق.أ.

وكان الأسير **تيدنا** اشتراه يهودي بمبلغ 70 سكة*[1].

(ثانيا)- أعـــــــمـــــــال الأســـــــرى بالجزائر:

استطاع الأسرى أن يكونوا لأنفسهم فئة مميزة في المجتمع الجزائري، فقد تحددت وضعيتهم الاجتماعية بفضل الخدمات الاقتصادية والأعمال التي يؤدونها[2]، وهكذا صنف الأسرى إلى أربع مجموعات حسب أعمالهم وهي:

1-الميسترانس (Mistrances): ذوي الحرف والمهن.

2-المرينين (Mariniers): يتم استعمالهم لخدمة البحارة.

3-Caravanes: وهم الحمالين.

4-Passabarres: المكلفون بأعمال اقل مشقة[3].

وتقتضي العادة أن يلبس كل الأسرى التابعين للدولة خاتما حديديا حول رسغ قدمه، والذي كان دائما علامة واضحة على أن هذا الأسير تابع للدولة، ولا يستطيع أحد من الأتراك إيذاءه أو إهانته ويثبت هذا الخاتم بحلقة من حلقات سلسلة طويلة [1].

---

* تساوي وقتئذ 10 ليرات و02 سول و06 دنوش فرنسي.

[1]- مروش المنور، المرجع السابق، ج2، ص: 300.

[2]- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي، ص: 226.

[3]- بليل رحمونة، دور العمل البحري، ص: 24.

وقد كان كل أسير يتجه إلى عمله المخصص في الصباح الباكر عندما تفتح أبواب السجون[2]، فكان الحرفيون أمثال الحدادين والبنائين والنجارين وصناعي الأشرعة يتوجهون في الصباح إلى الورشات لأداء أعمالهم، ويتقاضون على ذلك أجرا[3]، علاوة على هذه الأجور، فإنهم يحصلون على بعض الهدايا من طرف الرياس على سبيل تشجيعهم، وذلك في اليوم الذي يُرَكِبون فيه الأشرعة على صاري السفينة، وتتمثل هذه الهدايا في نقود، الحلي، أو الملابس التي يبيعونها ويشترون بثمنها أقمشة صوفية وحريرية[4].

إن الأسرى الذين يعملون في البحرية يعودون كل صباح إلى المكان القريب من باب الجزيرة المفتوح في اتجاه الميناء، حيث يتم استعراضهم في صفوف على امتداد أرصفة المنازل من كل جانب من الشوارع وهنا ينتظرون وصول وكيل الحرج الذي سرعان ما يظهر، وعند مروره بينهم فهم ملزمون على نزع قبعاتهم احتراما له.

إن عمل البحرية بالنسبة للأسرى هو أقل تعبا، ولكن عندما يكون هناك استعداد لحملة بحرية وفي هذا الظرف يجبرون على العمل ليلا للقيام بالتحضيرات الضرورية، ويضاء الشاطئ بمصابيح، ويتمركز الحراس عند المرفأ وفي أجزاء أخرى لمنع هروبهم[5]. ومن بين الأعمال التي قام بها الأسرى أو كلفوا بإنشائها هو مرسى الجزائر الذي بني بأمر من خير الدين بربروس، فبعد طرد الاسبان من قلعة البنيون[*]، استخدم الأسرى المسيحيين في تشييد مرسى جديد بطول

---

[1]- ستيفن جيمس ويلسن، الأسرى الأمريكان (1785-1797)، تر: علي تابليت، ثالة للطبع والنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص، ص: 259، 260.

[2]- Laugrie de Tassy, OP.CIT, P : 276

[3] – شوتيام ارزقي، المرجع السابق، ص:141

[4]- Fray Diego de Haëdo, Topographie, et histoire générale D'Alger, traduit de l'espagnol par : MM. Le D[r]. monnereau et A. Berburugger, Imprimé à valladodid, 1612, P: 75.

[5]- ستيفن جيمس ويلسن، المرجع السابق، ص: 267.

[*] البنيون: هو اسم القلعة التي أنشأها **بيدرو دو نافارو** الاسباني، ومعنى البنيون الصخرة العظيمة. واستطاع خير الدين طرد الاسبان من هذه القلعة 1529م. ينظر: فكاير عبد القادر، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية1505 -1792م، ص:94.

200 وعرض 25 مترا وارتفاع 4 متر[1]، كذلك استخدم الداي بابا حسن في أوائل القرن 18م بعض الأسرى المسيحيين في تشييد ضيعته على مسافة 1500 متر شمال بابا الوادي[2].

كما اشتغل العديد من الأسرى في أماكن مختلفة من البلاد، فالبعض منهم بجبل بوزريعة، والبعض في حدائق مختلقة للقناصل المقيمين في الريف وآخرون في البحرية، أما في يوم الجمعة فيؤمرون بالعمل في باب الوادي حيث يكون في انتظارهم كلا من وكيل الحرج وقيم الباشا، وبعد الانتهاء من عملهم يعادون جميعا إلى السجون[3].

وقد كان عمل التجديف على متن السفن من بين الأعمال التي كلفوا بها، ويمكن للرايس الذي لا يملك عددا كافيا من الأسرى المجدفين على متن غليوطاته أن يستأجر هؤلاء الأسرى من التجار الذين اعتادوا القيام بهذا العمل، ويختار الرايس الأسرى الأكثر قوة وجدارة لهذا العمل، فيأخذ عددا منهم يتراوح ما بين العشرة وخمسة عشر أسيرا، ويدفع في مقابل ذلك اثني عشرة ريالا على كل واح منهم عن كل رحلة بحرية[4]. أما طعامهم فكان الخبز والزيتون والخل، ويوزع على كل شخص رغيفين صغيرين[5].

أما أولئك الذين لا يملكون حرفة فإنهم يقسمون إلى مجموعات، ويكلفون بالقيام بمختلف الأشغال العمومية، مثل شحن السفن وتفريغها ونقل الأحجار من المحاجر الواقعة خارج المدينة[6]، فقد كلف مثلا بعض الأسرى بنقل أجزاء من الصخور من باب الوادي، وهي الحجارة المستعملة كموانع بحرية ضد أمواج البحر، وقبل ذلك يتوجب عليهم تفجيرها لإحداث ثقب بها ثم تشد بالحبال ويقوم 300 أو 400 أسير بدحرجة هذه الحجارة فوق عربة أو عربة

---

[1]- عمورة عمار ، المرجع السابق ، ص، ص: 232، 233.

[2]- سعيدوني ناصر الدين، المرجع السابق، ص: 361.

[3]- ستيفن جيمس ويلسن، المرجع السابق، ص: 267.

[4]- Fray Diego de Haëdo, OP.CIT, P: 27.

[5]- ستيفن جيمس ويلسن، المرجع السابق، ص: 269.

[6]- شوتيام ارزقي، المرجع السابق، ص: 142.

ذات أربع عجلات، من أجل نقلها إلى المرفأ[1]. وقد وجد من الأسرى من كانوا اسكافيون وخياطون وصانعوا براميل[2].

وبالإضافة إلى الأسرى الذين يعملون في قصر الداي، هناك عدد من الأسرى يستخدمون أيضا في العمل لدى مختلف الموظفون وعند اليهود وفي المستشفيات والارساليات، حيث وفر لهم

الغذاء واللباس الجيد، ومن خلال عملهم هذا يستطيعون أن يجمعوا أموال فدائهم[3]. وتجدر الإشارة إلى أن الأسرى من ذوي المكانة المرموقة كرجال الدين والضباط، كانوا يعفون من العمل إلا في حالات تأخر فديتهم[4].

إن الوضع العام للأسرى الأوروبيون في الجزائر اختلف من أسير إلى آخر، إلا أن وضعهم عموما كان أحسن بكثير من وضع الأسرى المسلمين في الدول الأوروبية[5]، وهذا ما نستدله من خلال شهادة بعض الأسرى الأوروبيون، اذ سمح للبعض منهم بتقلد بعض الوظائف في قصر الداي أو عند المسؤولين في الدولة، وقد ارتقى البعض في مناصبهم ونذكر منهم الأسير تيدنا*. الذي وقع أسيرا عام (1775م). فقد تحول من خادم في القصر الباي محمد الكبير (باي معسكر) إلى خزندار، استطاع أن يكسب ثقة الباي حيث يقول تيدنا: «... الذي اقر لي بكل خباياه في مدة قصيرة ... » حتى أنه كان ينسى في بعض الأحيان أنه أسيرا.

ويخبرنا الأسير الأمريكي كاثكارت، الذي أسر عام (1785م) وأصبح رئيس موظفي القصر في عهد الداي حسن، إذ يعطي لنا بعض الوظائف التي تولاها الأسرى: ففي جناح الداي

---

[1]- ستيفن جيمس، المرجع نفسه، ص: 264.

[2]- كاثكارت جيمس ليندر، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر وتع: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 58.

[3] - Venture de Paradis, OP.CIT, P: 55.

[4]- أمين محرز، المرجع السابق، ص: 110.

[5] - شويتام ارزقي، المرجع السابق، ص: 141.

* كان تيدنا يمارس مهنة نقل البراميل الخمر من ملاقا الى مرسيليا على متن سفينة اسبانيا عندما تم القبض على السفينة.

الخاص يوجد كابودي جولفا الذي هو أكبر العبيد في جميع الإيالة باستثناء رئيس الموظفين المسيحيين، ومعه أربعة آخرون من الأسرى وهؤلاء هم حرس الداي الشخصي. وفي الطابق الأول الذي يحتوي على جناح الخزندار، يوجد أربعة عشرة مسيحيا عملهم هو ضمان نظافة هذا الجناح[1].

وقد ظهر العديد من الأسرى الأوروبيون الأطباء نذكر منهم الأسير الألماني سيمون بفايفر الذي أسر عام (1825م) وظل خمس سنوات في قصر الخزناحي أفندي، ثم أصبح طبيبه الخاص[2]، والطبيب الإيطالي باسكوال غاميزو (PASCUAL GAMIZO) الذي اشتراه صالح باي في (22 شوال 1195هـ/ 1780م) ، والذي حيث أسر على متن مركب حربي نابوليتاني سنة 1191هـ/ 1777م[3].

ويورد دوفولكس في كتاب " التشريفات " قائمة بأسماء عدد من الأسرى منهم الأطباء برتغاليين: جوزيف ألبرت (Joseph Albert) الذي أسر سنة 1180 هـ/ 1766م، سيمون بيدرو (Simon Pidro)، لويس جوزيف (Louis Joseph)، جوزيف أليدا (Joseph Alida)، خوان كارديرو (JuAn Cardéro). ومن ضمن أسرى حسن رايس طبيب إسباني اسمه خواكينو انتونيو داكيوتو (Juaquino Antonio Dakioto)[4].

(ثالثا)– سجون البايلك

وزع الأسرى في الجزائر على مجموعة من السجون أطلق عليها اسم البانيوهات أو الزندانات[5]، وقبل التطرق إلى هذه السجون يستحسن تعريف كلمة " Bagne " .

---

[1]– احميدة عميراوي، الجزائر في أدبيات الرحلة و الأسر (خلال العهد العثماني)، مذكرات تيدنا أنموذجا، دار الهدى : الجزائر، 2009، ص 34.

[2]– بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر وتق وتع: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والتوزيع: الجزائر، 2009، ص: 23.

[3]– لزغم فوزية، الأطباء الأوروبيون بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور، العدد:21، جامعة وهران، منشورات البحث التاريخي،.2013. ص: 246.

[4] – Albert Devoulx, OP.CIT, P, P : 88,89.

[5]– بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر من 1564 إلى 1830، ص :213.

أ – تعريف كلمة " Bagne ":

لقد اتفق البعض على أن كلمة " Bagne " هي كلمة مشتقة من الإيطالية، وكانت تكتب في البداية " Bain " وأصبحت في القرن 16 م " Bagne "، ويعتقد البعض الآخر على أنها من أصل إسباني " Bano "[1] وتعني الحمام، ففي البداية كان الأسرى المسيحيون يسجنون في الحمامات، وبعد أن تزايد عددهم بنيت لهم عمارات خاصة عرفت باسم السجن.

ب – وصف السجن :

يتكون السجن من ساحة داخلية محاطة برواق مرتفع، قسمت إلى غرف تتسع الواحدة منها من 15 إلى 20 شخص[3]، وكانت الغرف مستطيلة تعتمد الإنارة فيها عادة على النور المتصل بالفتحات الخارجية، وكان الأسرى ينامون على الحصائر، وبأغطية يوفرها إما مالكوهم وإما يدبرونها بأنفسهم [4].

لقد وقع اختلاف في عدد السجون بمدينة الجزائر، وأغلب المصادر الأوروبية المتناولة لتاريخ الجزائر في العهد العثماني تتحدث عن السجون ولو أنها تشير إليها فقط، فهايدو قدم لنا معلومات دقيقة عن السجون، اتضح من خلال هذا على أن ظهور السجون يعود إلى القرن 16ميلادي، حيث أشار إلى السجن الكبير وهو مربع الشكل طوله 70 قدما وعرضه 40 مترا، ويقع هذا السجن في شارع السوق الكبير باتجاه باب عزون.

أما السجن الثاني فيدعى الباسترد، وبالرغم من أنه ليس كبيرا، إلا انه يحتوي على عدة غرف، وكان مخصصا لعبيد المخزن التابعين للدولة والمكلفون بإنجاز الأشغال العامة. وتعود تسميته بهذا الاسم نتيجة للمعركة التي وقعت بين حسن باشا والكونت دالكودات شهر أوت 1558 في مستغانم وأسر 11000 أسيرا ممن كانوا في سفينة باسترد [1] .

---

[1]– براهمي نصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر العهد العثماني، تع: علي تابليت، منشورات ثالة :الجزائر، 2010، ص:88.

[3] –شوفالييه كورين، المرجع السابق، ص :58.

[4] – وولف جون بابست، المرجع السابق، ص :231 .

[1]- Fray Diego De Haëdo, OP.CIT, P, P: 203, 205.

أشار الأب **دان** (Père Dan) عام (1634م) إلى وجود ست سجون كبيرة احتوت على 3000 أسير [2]، وذكر كل من كاثكارت وفونتيردي بارادي ثلاثة سجون وذلك خلال القرن الثامن عشر، أما خلال القرن التاسع عشر فقد ذكر وليام شالر خمسة سجون إلا انه لم يسميها.

والظاهر أن عدد السجون مرتبط بنشاط البحرية وكذا بتطور عدد الأسرى، ولا شك بأن ملاحظات كل من كاثكارت و فونتير دي بارادي كانت في غاية الأهمية، فقد أعطيا لنا معلومات قيمة عن السجون، بحيث قدم لنا أسير الداي كاثكارت وصفا دقيقا لهذه السجون الثلاثة وهي كالتالي: سجن البايلك، سجن جاليرا، سجن سيدي حمودة.

1 - سجن البايلك :

«يعتبر هذا السجن من أكبر السجون» [3]، ويعرف أيضا بسجن الملك " Bagne du Roi" الواقع بشارع باب عزون والذي كان من أشهر أسراه باناني Pananti [4]، ويصف لنا كاثكارت هذا السجن بشكله المستطيل، إذ يقدر طوله 140 قدما، الشقق فيه مبنية على شكل أقواس، والطابق الأرضي توجد به حانات والطابق الثاني والثالث يتكون من غرفة طويلة وضيقة ينام فيها الأسرى، وفي وسط السجن يوجد بئر يستخرج منه الماء وصهريج يمتد على طول السجن تقريبا، وفيه يحبس جميع المجرمين، وكثيرا ما يقيد أربعون أو خمسون مجرما بالأغلال و السلاسل.

2 – سجن جاليرا (المجذفين) :

جاءت تسمية هذا السجن (جاليرا) لأنه سابقا كان ينزل فيه الأسرى الذين يجذفون في السفن الجزائرية، وعندما أعيد بنائه احتفظ بتلك التسمية، وذلك لأن جماعتين من نابولي قد

---

[2] - H.D De Grammont, Histoire Alger Sous la Domination Turque, Ernest Leroux éditeur, Paris : P, P: 129, 130.

[3] - Venture de Paradis, OP.CIT, P: 51.

[4] - بليل رحمونة، المرجع السابق، ص : 213.

هربا بسفينتين تابعتين لذلك البلد والتجأ أفرادها إلى الجزائر وكانوا أول من نزل بهذا السجن في سنة 1750م. وهذا السجن مبني بنفس التصميم الذي بني به السجن الأول، ولكن لا يحتوي إلا على طابقين وليس له نفس الطول، وأما الحانات فهي في نفس الموقع والغرف المستطيلة في السجنين متشابهة، ولكنه يوجد فوق السطح صفان من الغرف الصغيرة يقع أحدهما فوق الآخر ويسكنها الأسرى الذين يستطيعون دفع إيجارها [1].

3 – سجن سيدي حمودة:

سجن سيدي حمودة، سمي بهذا الاسم لأنه يقع بالقرب من ضريح الولي الصالح سيدي حمودة [2]، و هو أصغر السجون الثلاثة، بناؤه غير منتظم الشكل، اذ يتكون من ثلاثة أو أربعة منازل قديمة تربط بينهما ممرات [3] .

ج– إدارة السجون :

أوكلت مهمة حراسة السجون إلى حارس يدعى غارديان باشي أو ورديان باشي [4]. وهو المسؤول عن الأمن داخل السجن، وعلى طعام الأسرى، ويراقب توزيع القوت والمؤن، وكذلك يراقب خروج الأسرى المخصصين للعمل، ويقتضي أيضا أن تكون الممرات، والغرف مبيضة بالجير مرة في الأسبوع، كما يتأكد من أن كل الأسرى قد عادوا قبل الوقت الذي يمنع فيه التجول وتطفأ الأنوار[1]. ويعمل تحت إمرة الورديان باشي مجموعة من الضباط، مهمتهم تطبيق أوامر الورديان باشي ومراجعة أمور السجن، وتقديم تقرير مفصل عن ذلك[2] .

ومن بين الامتيازات التي منحت للأسرى هي إدارة الخمارات داخل السجون، ويدفعون للداي ضريبة مقابل ذلك، وبدون شك فإن المداخيل التي كان الأسرى يتحصلون عليها جراء

---

[1] – كاثكارت جيمس ليندر، المصدر السابق، ص، ص :57 ، 60.

[2] - Venture de Paradis, OP.CIT, P: 51.

[3]- كاثكارت جيمس ليندر، المصدر السابق، ص :.61

[4] - Venture de Paradis, OP.CIT, P: 50.

[1] – شوفالييه كورين، المرجع السابق ، ص: 58.

[2] - laugier de Tassy, OP.CIT, P: 64.

هذه الخمارات سمحت لهم بشراء حريتهم، وأن يدخروا ما فيه الكفاية ويستثمروه في أمور أخرى بكل حرية [1].

ويشير كاثكارت إلى أن هذه الحانات قد اكتظت بالأتراك والمسيحيين والعرب واليهود، ويعترف كاثكارت أيضا حيث يقول " إن التقليد المتبع في الايالة هو أنه حينما يحظى الباي والخليفة أو القائد أو الشيخ أو سفير دولة أجنبية أو قنصل بمقابلة الداي، وتقدم إليه القهوة التقليدية، يترك على صحن فنجان القهوة قطعة من النقود الذهبية تكون في مستوى مرتبة الزائر، الذي نال شرف شرب القهوة من الداي وهذه المبالغ يجمعها القهوجي ويضعها في صندوق مغلق محفوظ في منزل الداي الخاص، ويقوم سعادة الداي بإضافة مبلغ من ماله الخاص إلى محتوى الصندوق، ثم يوزع على الأسرى مرتين في السنة[2] .

ويذكر السيد فالبير (J.H. Valliére) القنصل الفرنسي في الجزائر في القرن 18 م ، أن الأسرى المسيحيين كانوا يستفيدون من عوائد البايات والقياد أثناء قدومهم إلى الجزائر، وكان أولئك الذين يشتغلون في قصر الداي أو عند المسئولين الكبار أكثر حظا من غيرهم [3]، و بالإضافة إلى احتواء السجون على الحانات، احتوت أيضا على مصادر أخرى للترفيه كلعب الورق وقص حكايات حول العالم الموجود خارج الجزائر، فأغلب الأسرى كانوا بحارة ولا يوجد مكان إلا وزاروه، ففي المساء تتهاطل الحكاياتعن الأماكن الغربية والعادات الموجودة في العالم الجديد.

وقد عرفت هذه السجون بعض حالات العنف التي تسبب فيها الأسرى، من ذلك النزاع الذي حدث بين الأسرى الروس والإسبان. واشتهر الأسرى أيضا بالسرقة، حيث كانت طريق من طرق الحياة لدى الكثير منهم، ففي بعض الأحيان كان مالكوهم يوفرون لهم ما يحتاجون إليه من الغذاء حتى أصبحت السرقة تجارة تتولى حاجات كثيرة، وتنوعت أنواع

[1] – ستيفن جيمس ويلسن، المرجع السابق، ص: 261.

[2]– كاثكارت جيمس ليندر، المصدر السابق، ص : 57.

[3]– شويتام ارزقي، المرجع السابق، ص: 143.

السرقات كسلب الدكاكين، قطع حقائب النقود، التسلل إلى البيوت، وبمجرد أن تغلق أبواب السجون، يفتح سوق اللصوص حيث كل أنواع البضائع كانت متوفرة بأثمان زهيدة [4] .

ويشير كاثكارت إلى أن الأسرى الذين يقفون وراء هذه البضائع المسروقة هم الأسرى الاسبان، ويتقاسمون ريعها مع نائب مدير السجن حتى لا يفتضح أمرهم، وفي حالة ما إذا تم ذلك، لفقت التهمة لأحد الأسرى، والجدير بالذكر أن هؤلاء الاسبان هم من الجنود الهاربين من وهران ويطلق عليهم اسم " كانروس" أي (الغنم)، حيث كانوا يعيشون مبعدين عن وطنهم إما لجرائم القتل أو السرقة .

وهؤلاء الاسبان يملكون السلطة لوضع السلاسل في عنق، وفي أرجل أي أسير لا يرضون عنه طوال الليل [1].

ويذكر جيمس ويلسن ستيفن في كتابه (الأسرى الأمريكان) أن هؤلاء الاسبان كانوا يتعاركون باستمرار ليلا، ويتقاتلون بالخناجر في السجون، حتى إنه في بعض الأوقات يتدخل وكيل عريف لتسوية الفوضى بينهم [2] .

– المبحث الثاني: مظاهر من حياة الأسرى الأوربيون:

(أولا)– الوضع الصحي للأسرى الأوربيين بالجزائر:

حظي الأسرى الأوروبيون باهتمام كبير من قبل دولهم، وتمثل ذلك من خلال إقامة المستشفيات التي كانت تقدم لهم الرعاية الصحية،كان قساوسة الفداء يحرصون على وجود مستشفيات وصيدليات في السجون أو قريبة منها حيث يجد الأسير المريض رعاية أفضل [1]، ومن المستشفيات التي أسسها رجال الدين بمدينة الجزائر هي كالتالي:

---

[4]– وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 233.

[1]– كاثكارت جيمس ليندر، ص :60.

[2]– ستيفن جيمس ويلسن، المرجع السابق، ص: 270.

[1]– وولف جون بابست، المرجع السابق، ص:234.

– أسس القديس الأب سبستيان دي بور (Sebastien Duport) مستشفى سنة (1551م) و كان أول مستشفى مسيحي بالجزائر.

– قام الأب برنارد دي مونروي (Bernard de Monroy) بتأسيس مستشفى يدعى تري سانت ترنيتي (Trée – Sainte Trinité) بالقرب من تبرنة البايلك بشارع باب عزون [2] .

– أسس الأب كابسان (Père Capucin) عام 1575م أهم مستشفى بمدينة الجزائر وذلك بمساعدة مالية من طرف دون خوان دوتريش، و كان موقع هذا المشفى خارج باب الواد [3].

– المؤسسات العلاجية التي أنشأها الأب بيدرو قاريدو (Pedro Garido) في سجون الجزائر لفائدة الأسرى، حيث يرى بربروجر (Berbeugger) أن الفضل في إقامة المستشفيات يعود إلى قاريدو الذي عمل على جمع و توفير المال من دخله الخاص لبناء المستشفيات، وكان عددها خمسة، اثنين منها في سجن الباشا والثالث في سجن الديوانة والرابع في سجن شلبي، أما الخامس فيدعى مستشفى سانتا كتلينا (Senta Catalina) أسس عام(1662)م [4] .

ولما أصبحت هذه المؤسسات العلاجية غير كافية للتكفل بالمرضى خاصة أثناء فترات الأوبئة الفتاكة، قام رجال الدين المسيحيين بفتح مؤسسات إضافية مثلما فعل الأب لوفاشي (Vacher Père le) الذي حول منزله إلى مستوصف خلال وباء عام(1682م) [5] .

–المستشفى اللازاي (l'hôpital lazariste) الفرنسي، الذي خصص له الملك الفرنسي لويس الثالث عشر (1610 –1643 م) إعانات مالية كبيرة [1].

---

[2]– Berbrugger, Charte des Hôpitaux chrétienne D'Alger en 1694, R.A.F, P:134.

[3]– القشاعي فلة موساوي، الصحة و السكان في الجزائر اثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أ.د: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2004، ص: 251.

[4]– Berbrugger, OP.CIT, P, P: 134, 137.

[5]– القشاعي فلة موساوي، المرجع السابق، ص:253.

[1] – خشمون حفيظة، مهام مفتدي الأسرى والتزاماتهم المعيشية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، رسالة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، إشراف أ.د: كمال فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ،2007، ص: 77.

وبما أن الوثيقة التي قدمها لنا بربروجر تعد أهم الوثائق التي تناولت موضوع المستشفيات المسيحية بالجزائر، سنعرف أول مستشفى مسيحي اقيم بالجزائر.

- **المستشفى الاسباني بالجزائر :**

استنادا إلى الوثيقة التي أوردها " بربروجر" دائما، فإن هذا المبنى تأسس سنة (1551م) على يد الأب الاسباني سبستيان دي بور (Pere Sebastien Duport) [2] وهو من أصحاب الثالوث المقدس من منطقة" برغوس" (Burgvs) الاسبانية ، جاء إلى الجزائر سنة (1546م) للتفاوض حول افتداء بعض الأسرى المسيحيين. أسس أسقفية في سجن الملك ووعد بأنه بمجرد العودة مرة أخرى إلى الجزائر سوف يؤسس مستشفى لمعالجة المصابين بالحمى والجراح والعاهات من الأسرى. حقق الأب سبستيان دي بور هذه الرغبة سنة (1551م)، حيث تحصل على تصريح من الباشا يسمح له بإقامة هذا المستشفى بالسجن الكبير.

إن كلمة مستشفى المستعملة للتعبير عن هذا المبنى فيها نوع من المبالغة لدلالتها على الفخامة، لأنه في الواقع لم يكن سوى مستوصف صغير وفقير لا يحتوي إلا على بعض الأفرشة الرثة المحشية بأوراق الذرة الصفراء، وهذا رغم المجهودات التي بذلها الأب سباستيان في تجهيزه بمواد التخدير والأدوية طيلة خمس سنوات، قبل أن يتركه ويتوجه إلى اسبانيا باستدعاء من الملك الاسباني شارلكان.

كان على الأسرى المرضى انتظار سنة (1612م) ليشهدوا بعثا حقيقيا لهذا المستشفى من جديد، حيث أعيد بناؤه من طرف الآباء رون برنار مونروا و أكيلا (P. Aquila) وبلاسيو P. Placio) وذلك سنة (1612م) .

عمل دون بنار موندروا على بعث المستشفى من جديد ومداواة المرضى، حيث أقام في كل غرفه اثني عشر (12) سريرا وأعاد هيكل العبادة الخاص بالثالوث المقدس لمكانه وظل يقدم خدماته لهذا المستشفى إلى غاية وفاته سنة (1622م) .وفي سنة (1619) استفاد

[2]- Berbrugger, OP.CIT, P:136.

المستشفى من عوائد تقدر بـــ 20 قطعة ذهبية قدمت له من طرف (P.Grimaye) غريماي الموصى له بأملاك القنصل الفرنسي بالجزائر [3].

كان المستشفى الاسباني تحت إدارة ثلاثة من رجال الدين، أعلاهم الأب المدير العام الذي يتمتع باحترام كبير من طرف الجميع، وقد شغل المنصب منذ سنة (1688م) الأب ديسبينواز. لقد حرص رجال الدين الاسبان على صيانة هياكل هذا المستشفى وتجهيزه، وتمتعت هذه المؤسسة بحماية السلطات الجزائرية، فحسب الوثيقة التي أوردها بربروجر دائما، منحت امتيازات كثيرة لهذا المستشفى تتضح من خلال هذا النص:

"الحاج شعبان، داي وحاكم الجزائر ،برضى وموافقة الأغا والديوان، وكل العسكر بمدينة ومملكة الجزائر، تمنح الموافقة للأب كرالت (Père Querelt) رجل دين من الثالوث المقدس، وهو المدير الحالي للمستشفيات التي أدخلتها مقاطعة قشتالة إلى مدينتنا منذ (1551م) لإنقاذ المرضى المسيحيين لاستلام الامتيازات على الشكل التالي :

- نوافق على كل الامتيازات التي وافق عليها أسلافنا.
- نأمر كل سفينة من أي أمة كانت تأتي إلى مينائنا حاملة حمولة بدفع 4 بدقة شيك للمدير العام وللمستشفى، ويعطي ويعطي كل بحار 02 ريـــال وكل مسيحي يتحرر يقدم 02 ريـــال.
- نوافق على منح رخصة للمدير العام الحالي وخلفائه بصنع الخمر بدون أي غرامة مالية، أما في حالة ما إذا زادت كمية الخمر عن الكمية المعتادة فيجب دفع غرامة مالية والحقوق المعتمدة .
- لا نلزم المدير الحالي وخلفاءه بدفع أي دين لصيانة المستشفى.
- النقود المتعلقة باللباس والأدوية وكل أنواع الصيانة للمستشفى والاستعمالات المقدمة فيها يمكن أن تدخل بحرية إلى المدينة وعندها تكون معفاة من جميع الحقوق.

[3] – خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص : 78 ، 79 ، 80 .

– نوجه أمرا لكل السجون الموجودة في مدينة الجزائر وفي البايلك بتسخير مسيحي لخدمة المستشفى ولا يتلقى مقابل ذلك أجرا شهريا[1].

كما كانت اسبانيا توفر المال من صندوق طائفة الكهنوت، التي تعمل لفدية الأسرى و ذلك لتسيير هذا المستشفى. مع مرور الوقت أصبح لهذا المستشفى وغيره دور اجتماعي وحيوي يتجلى لنا ذلك من خلال التقرير المفصل الذي ساقه إلينا الأسير الأمريكي كاثكارت في قوله : "إن هذا المستشفى يعتبر من أكبر المؤسسات الخيرية في العالم كله، حيث انه يقدم رعايته لجميع المسيحيين الأسرى دون أن يأخذ إلى الاعتبار عقائدهم وطوائفهم الدينية وقومياتهم ، وأي مصير يواجه العبيد الذين وقعوا ضحايا لوباء الطاعون لولا وجود هذه المؤسسة التي تستقبلهم عندما ينهك قواهم المرض وتنهد صحتهم نتيجة لأعمال الشاقة يعود الفضل في هذا العمل الاسباني إلى هؤلاء القساوسة الذين يسمحون للعبيد الذين لم يصابوا بالمرض حقيقة، وإنما هم مصابون بالعياء والإرهاق، ليبقوا في المستشفى أسبوعا أو عشرة أيام ليستريحوا من عنائهم ويجدوا قواهم ".

كان جميع الأسرى من مختلف المذاهب يقصدون هذا المستشفى ومعظمهم كانوا يعالجون في قاعة واسعة وينامون على مرتبات محشوة بالصوف ومزودون بملاحف ووسائد، وكانت فيه عدد من الغرف توضع في كل واحدة منها واحد أو اثنان من المرضى[1] .

وتتوفر جميع المستشفيات على حلاق ورجال الدين، وكذلك ممرض وطباخ أو جراح يؤتى بهم من اسبانيا، إذ نجد أن آباء جمعية الرحمة عندما حلوا بالجزائر سنة (1724 م) جلبوا معهم جراح.

وتدفع أجور القائمين عليها من صدقات الأسرى والحكومات الأوروبية [2] .

---

[1] - Berbrugger, OP.CIT, P : 137,139

[1]– كاثكارت جيمس ليندر، ص، ص : 102 ، 103.

[2]– بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 218.

وبالرغم من كل هذه المستشفيات إلا أن الأسرى لم يسلموا من الوباء، فحملات الوباء التي كانت تستمر لفترة طويلة تحصد الكثير من الأرواح بما فيها أعداد كبيرة من الأسرى المسيحيين.

من الأمثلة عن الأمراض الوبائية التي عرفتها مدينة الجزائر ما يلي :

- وباء (1654 م) : المعروف بالكونية والذي يقضي على (1/3) ثلث سكان المدينة.
- وباء (1664 م): أدى إلى تناقص عدد السكان إلى أقل من النصف، حيث هلك فيه حوالي 10000 أسير.
- وباء عامي (1786م) / (1787 م) أدى إلى هلاك 16721 من مدينة الجزائر منهم 14334 من المسلمين والباقي من الأسرى واليهود.

أمام هذا النزيف البشري الكبير، عملت المستشفيات المسيحية بالجزائر على تقديم الإسعافات الممكنة للأسرى المسيحيين المتضررين من الوباء بالإضافة إلى التكفل بإجراءات دفنهم في حالة الموت بمقبرة المسيحيين خارج باب الواد .كان الأسرى ينقلون من السجون إلى المستشفيات المجاورة لها ليلا طيلة فترة الوباء عبر أبواب وممرات[1].

إن أهم ما يميز حياة الأسرى الأوروبيون بالجزائر هو التسامح الديني والحرية التي منحت لهم في ممارسة شعائرهم الدينية، من ذلك قداس الأحد وأعياد الباك وأعياد الميلاد وغيرها.

كما كان مالكي الأسرى يسمحون لأسراهم بحضور القداس، كالأسير دراندا الذي سُمح له بالاستماع كل صباح للقداس، وسمح أيضا لأربعة أسرى فرسان من مالطا بالاحتفال بالأعياد لدى القنصل الفرنسي بمدينة الجزائر[2] . وتمتع هؤلاء بالراحة أو العطلة بمناسبة الأعياد الدينية الإسلامية، فبمناسبة عيد الفطر كانت تمنح للأسرى ثلاثة أيام عطل، ويقول كاثكارت أنه في

[1] – خشمون حفيظة، المرجع السابق ، ص، ص : 84 ، 85.

[2] - Berbrugger, OP.CIT, P: 135.

اليوم الثاني من العيد سمح لهم بزيارة مواطنيهم في القنصلية البريطانية وتقاسموا الأموال التي منحت لهم في القصر بمناسبة العيد [3] .

ثانيا – الكنائس:

لقد رأينا أن المستشفى الاسباني الترينيتاني الذي أسس بمدينة الجزائر، كان يحتوي على كنيسة صغيرة أو أسقفية. وقد كان الأسرى الأوروبيون بالجزائر آمنين على أرواحهم وكانت بسجونهم معابد صغيرة لها قساوسة، وكان بها ملجأ للعجزة وحانة للشراب مع احترام عطلة يوم الأحد، فكان بمدينة الجزائر خمسة كنائس خاصة بالأسرى، واحدة في سجن الباشا واثنتان في سجن "علي تشين" والرابعة بقنصلية فرنسا والخامسة بنيابة أسقفية الجزائر، وكانت هذه الكنائس كلها تزين بشتى أنواع زينة الكنائس وتضاء ليالي الاحتفالات والمواسم بمئات القناديل المختلفة الألوان وعندما تقام الاحتفالات الدينية بهذه الكنائس يدخل رهبان الإرساليات إلى سجون الأسرى لإقامة الصلوات في الصباح الباكر، وفي أزمنة الوباء يقيم هؤلاء الرهبان باستمرار في السجون ليعالجوا الأسرى ويلقنوهم العقيدة عند الموت [4].

لقد كان بالسجن الكبير معبد أو كنيسة للأسرى المسحيين، أين كانوا يؤدون القداس اليومي ويحتفلون بأعيادهم الدينية، حيث ترتل الأناشيد بطريقة متناسقة وبحضور القساوسة اللذين عادة ما يفوق عددهم الأربعين رفقة فئات مختلفة من رجال الدين والكهنة .

وفي أيام الأعياد هذه، تفرش الكنائس بأقمشة منسوجة من الحرير والقطن يعيرها الأتراك لأسراهم، ويكون القداس صارخا ومرفوقا بمعزوفات موسيقية بحضور قساوسة من مختلف التنظيمات والطوائف المسيحية اللذين يتكفلون بمصاريف الشمع والنفقات الأخرى، إلى جانب مساهمات الأسرى ببعض المبالغ التي يوفرونها [1]، وحسب شهادة هايدو الذي عاش أسيرا في الجزائر ما بين (1579-1582)، أن الطقوس كانت تمارس بشكل منتظم وذكر أنه وجد 62

---

[3]– كاثكارت جيمس ليندر، المصدر السابق، ص: 32.

[4]– الجيلالي عبد الرحمن،تاريخ الجزائر العام، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر: 1995، ج3، ص، ص :361 ، 362.

1- خشمون حفيظة، المرجع السابق ، ص: 81.

راهبا وسط الأسرى، وأن الكنائس كانت تكتظ أيام الأعياد كعيد الفصح وعيد الميلاد وعيد الخمسين أو العنصرة [2] .

ويصف الراهب برنادو مونطري (Père Bernard de Montray) عيد الفصح الذي قضاه بالجزائر مع الأسرى في سجنهم عام 1612 فقال " إن التجار المسحيين المقيمين بمدينة الجزائر يزورون الأسرى بسجونهم، والكثير من هؤلاء التجار يقضون معهم الليل وفي يوم العيد يعرض القربان المقدس في المصلى المزين و توقد نحو الخمسين والمائة مصباح ...." [3] .

- دير طائفة كهنوت الرحمة الفرنسية :

يشرف على نشاطه قسيس يساعده ثلاثة أو أربعة آخرون من الطائفة، وتتلخص واجباتهم في مساعدة الأسرى وإقامة الصلاة وتقديم التوجيه الروحي بإلقاء دروس الوعظ والإرشاد وإقامة القداس الأخير. وتشمل رعايتهم أيضا خدمة المصليات الموجودة على مستوى المنازل المسيحية الكاثوليكية. يقوم هؤلاء القساوسة ببعض الأعمال الخيرية بتقديم صدقات للأسرى في بعض المناسبات و رعايتهم، مثل من قام به الأب "جوزيف" تجاه الأسرى من تقديم خدمات في المستشفى للمصابين بالوباء، وحتى المؤسسات اللازارية الفرنسية قد اهتمت بشؤون الأسرى، فقد طلب القس جون لوفاشي من الداي رخصة تسمح للأسرى المتدينين والقساوسة بارتداء لباس يوحي بالاحترام والوقار، فحصل على ذلك وكلف القساوسة بزيارة وعيادة الأسرى في المستشفيات، وترميم هياكل العيادة في السجون[1] [2].

وبالحديث عن الوضع الديني لهؤلاء الأسرى، فقد كان هناك البعض منهم من اعتنق الإسلام، فخلال معركة مستغانم السابقة الذكر والتي تم أسر فيها 12000 أسيرا اسبانياُ،

2- يليل رحمونة، المرجع السابق ،ص: 216.

3- الجلالي عبد الرحمن، المرجع السابق ،ص: 362 .

[1] - خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص: 90، 91.

[2] - خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص: 90، 91.

عرض عليهم الدخول في الإسلام مقابل حريتهم، وأن يشاركوا في الحملة الموجهة لمحاربة أمير بني عباس[1]

وحسب وثائق الفاتيكان، أن في سنة (1568م) كان عدد الأسرى المسيحيين في الجزائر نحو 10000 أسيرا منهم خمسة آلاف أسير من أصل ايطالي معظمهم اعتنق الإسلام. وما بين شهري أكتوبر 1628م وأوت 1634م مائة وتسعة وأربعون أسيرا اعتنق الإسلام من بين الف وثلاث مائة وواحد وثلاثين أسيرا أوروبيا، وفي سنة (1687م) من بين 10000 أسير، 1400 منهم اعتنقوا الإسلام[2]، ويشير الأب دان إلى أنه خلال سنة (1634م) من بين 1331 أسيرا اعتنق منهم الإسلام حوالي 298 أسيرا[3]. ويطلق على المسيحي الذي يعتنق الإسلام مصطلح العلج.

2- Fray Diego de Haëdo, Histoire des Rois d'Alger, Traduit et annotée par H.D de Grammont, Adolphe Jourdan Libraire Editeur, Alger : 1881, p, p : 119 : 120.

[2] – جميلة ثابت، المرجع السابق، ص، ص:43، 44.

4-Pierre Dan, OP.CIT, P: 322.

الفصل الثاني
عملية افتداء الأسرى الأوروبيون بالجزائر

المبحث الأول: إجراءات الفداء

المبحث الثاني: طرق افتداء الأسرى

اعتبرت عملية الافتداء ركن أساسي وواجب مقدس عند المسيحيين، وقد خضعت هذه العملية إلى مجموعة من الإجراءات كانت تستغرق مدة زمنية معتبرة وتتطلب جهودا مادية ومعنوية كبيرة. والتحضير لعمليات الفداء كان ينطلق أولا من الأراضي المسيحية، بداية بعملية جمع الأموال وصولا إلى الجزائر حيث تكون فيها إجراءات أخرى.

رافقت عملية جمع الأموال أو ما يسمى بمواكب جمع الأموال مجموعة من الطقوس كان يقوم بها رجال الدين، واتسمت هذه العملية بالتنظيم، بحيث ساهم فيها عدة أطراف كالملوك والكنيسة وحتى الشعوب. لقد كانت هذه المواكب تُحضر بعناية وإتقان من طرف آباء الفداء في شكل دراما حقيقة تستعمل فيها شعارات مكتوبة وشفوية لكسب عطف المسيحيين من جهة، ومن جهة أخرى لإبراز معاناة الأسرى في الجزائر.

وعند وصول آباء الفداء إلى الجزائر، تنتظرهم إجراءات أخرى لابد القيام بها حتى يسهل عليهم تحرير الأسرى، فأولا يجب عليهم الحصول على وثيقة الجواز الرسمية، هذه الوثيقة التي تحدد شروط الفداء وثمن الفدية، وتنص أيضا على دفع رسوم وحقوق جمركية. بعد الحصول على هذه الوثيقة يباشر آباء الفداء عملية التفاوض مع الجهة المالكة.

وقد تعددت طرق افتداء الأسرى بالجزائر وأهمها التنظيمات الدينية المسيحية التي لعبت دورا كبيرا في عملية الافتداء وأشهرها: تنظيم الثالوث المقدس، تنظيم الرحمة وتنظيم الجماعة اللازارية، دون أن ننسى دور كل من القناصل وأيضا عملية تبادل الأسرى بين الطرفين.

لاشك بأن عملية الافتداء كان لها مداخيل كبيرة استفادت منها الجزائر، فبالإضافة إلى مبلغ الفدية كانت هناك أيضا مبالغ ومستحقات تُدفع للداي والموظفين.

المبحث الأول :إجراءات الفداء:

إن عملية الافتداء تخضع لمجموعة من الإجراءات التي كانت تستغرق مدة زمنية معتبرة وتتطلب جهودا مادية ومعنوية كبيرة، فالتحضير لعمليات الفداء ينطلق أولا من الأراضي المسيحية، بداية بعملية جمع الأموال وصولا إلى الجزائر حيث تكون فيها إجراءات أخرى.

أولا: جمع أموال الفداء

إن الفداءات التي تتم من طرف الآباء والقساوسة تكون مكلفة كثيرا ،لأن هؤلاء مجبرون على دفع بعض الحقوق ومرغمون على تقديم هدية للداي وبعض ضباط الديوان وكثيرا ما يتطلب تحرير بعض الأسرى مبالغ باهظة تحددها إرادة الداي[1].

لقد كانت عملية جمع الأموال منظمة رغم صعوبتها تساهم فيها عدة أطراف: الملوك، الكنيسة، وكذلك الشعوب. كتب أحد القناصل يناشد العامة الهبات والتبرعات المالية بعبارات مؤثرة هذا نصها: "باسم الرب ندعوكم، أمراء وقادة، معا جماعات وفرادى نمد الأيادي لإنقاذ هؤلاء الفقراء البؤساء"[2].

لقد عبر "هايدو" (Haëdo) عن هذه الصعوبات بقوله على لسان (Sosa): "على الرغم من أنهم ينفقون مبالغ ضخمة وثروات هائلة من أجل تحقيق أهوائهم ورغباتهم إلا أننا نجدهم يتأخرون عن التصدق بمبالغ بسيطة من أجل تحرير الأطفال والعذراوات من الأسرى الذين فقدوا الأمل في الحرية وأضحوا مهددين جسديا وروحيا".

إن السنوات الواقعة بين (1550م)و(1750م) واجهت فيها أوروبا مشاكل أثرت على عملية جمع الأموال، فخلال القرن السادس عشر كان الاقتصاد الفرنسي قد اختل كثيرا نتيجة الحروب الأهلية والدينية وحركة إصلاح الكنيسة التي فصلت كثيرا من أجزاء أوروبا عن المجموعة الكاثوليكية، ومن ثمة أوقفت عملية جمع النقود من بعض الأقاليم الأكثر ثروة التي كانت مرتعا للرهبان. وعانت أيضا إسبانيا والبرتغال خلال القرن السابع عشر تدهورا اقتصاديا وديمغرافيا، بالإضافة إلى الصراع الذي غطى كامل أوروبا الغربية والذي يسمى بحرب الثلاثين سنة[3].

---

[1]- Lugier De Tassy, OP.CIT, P: 286 .

[2]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 56.

[3]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص، ص: 221، 220.

[2]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 57.

ومن أجل تغطية تكاليف الفداء التي كانت كثيرة جدا ودفع المسيحيين لتقديم الهبات والتبرعات المالية استعملت عدة أساليب منها:

1- تخفيض 80%-94 % من الميزانية وضعت تحت تصرف آباء وقساوسة الفداء من أجل افتداء أكبر عدد ممكن من الرهائن في كل من مدريد (Madrid) وسيفيل (Séville) وفالونسيا (Valence) وهي مبالغ ملحقة بمجموعة من المدفوعات في الجزائر منذ 1660م.

2- فرض غرامات مالية على كل فرد يحضر متأخرا لأداء الصلاة، مثل ما حدث في إنجلترا.

3- فرض غرامات مالية على السلع المستوردة من الخارج وتخصص لهذا الغرض.

4- تدخل رجال الدين في الكنائس من خلال إلقاء الخطب وإسداء النصائح الهادفة إلى إثارة حماس الأفراد وحثهم على تقديم الهبات، كما ترسل الكنيسة فرقا لجمع الأموال عبر مختلف الأقاليم، مثلما حدث سنة 1643م بفرنسا عندما ترك الأب "لوسيان" (Lusien) ورفيقه الأب "بونيفاس" (Boniface) كرهينة في الجزائر، ووعد "عمار باشا" الجزائر (1642-1647) بإرسال أموال إليه وإلى ديوان الجزائر، فكان يتوجب عليه دفع مبلغ معتبر من المال.

حضي هذا الأب باستقبال الملكة الفرنسية (زوجة الملك لويس الثالث عشر)، وقدمت له رخصة للقيام بجمع التبرعات بإجراء حملة عامة في مدينة باريس، حيث قدر المبلغ الذي جمع آنذاك بـــ1723 ليرة[2].

إن أكثر التنظيمات المسيحية نشاطا في جمع الأموال هي: تنظيم الثالوث المقدس وتنظيم سيدة الرحمة، حيث تحصلوا على امتيازات منذ عهد الملك الفرنسي فرانسوا الأول، تسمح لهم بجمع الصدقات والتبرعات المالية «Les Quêtes» من مختلف المدن والقرى عبر تراب المملكة الفرنسية[1]. كل هذه الطرق استعملت لجمع مبالغ الفداء، إلا أن الأسلوب الأكثر نجاحا كان يتمثل في المواكب التي كانت تتم في مختلف البلدان المسيحية كفرنسا وإسبانيا[1].

1-Ernest Mercier, Histoire De L'Afrique Septentrionale Berbère jusqu'à la Conquête Français 1830, Ernest Leroux Editeur, P : 153.

أ) – مواكب جمع الأموال:

أورد لوجي دو طاسي وصفا عن هذه المواكب، وقال بأنه كان يشارك فيها حوالي 700 إلى 800 أسير ممن تم تحريرهم، وتقام هذه المواكب تحت إشراف آباء وقساوسة الفداء. قدم دو طاسي عرضا وصفيا لهذا النوع من المواكب باسبانيا قائلا: "يمنع عادة آباء الفداء الأسرى من حلق لحاهم، فكانت طويلة وذلك للمشاركة في هذه المواكب حيث يرتدون برانس وقبعات موريسكية ويكبلون بسلاسل حديدية لم يوثقوا بها يوما خلال أسرهم في الجزائر، لأن هذا المظهر يثير شفقة العامة التي تبادر بسخاء كبير لتقديم الصدقات والتبرعات المالية[1].

يبدوا أن ظهور الأسرى في هذه الهيئة كان لهدف إبراز معاناة الأسرى في الجزائر وهذا شيء مبالغ فيه، إضافة إلى جمع أكبر قدر من المبالغ المالية وكسب عطف المسيحيين. تحدث جون وولف في كتابه "الجزائر وأوروبا" عن هذه المواكب مؤكدا على وجود شواهد تبرز دجالين متخفين في زي الرهبان، وليسوا في الواقع أعضاء في التنظيم الفداء وإنما كانوا يستغلون سذاجة الناس، وكان الأسرى السابقون الذين يستعرضهم هؤلاء الدجالون يحملون سلاسل أكثر ثقلا ويقصون حكايات أكثر فظاعة من أولئك الذين يرافقون أعضاء التنظيمات الشرعية، وكل الأموال التي جمعت تذهب لصالح هؤلاء[2].

وأشار أيضا الأب دان* إلى هذه المواكب قائلا: « غادرنا مرسيليا وتوجهنا إلى باريس مرورا بمدينة أيكس، لومبكس ثم إلى تراسكون، أفينيون... واصلنا رحلتنا وعندما تعب الأسرى جعلناهم يأخذون قسطا من الراحة في ديرنا لمدة ثلاثة أيام... وصلنا إلى باب القديس سانت

2- Berbrugger, Vois ET Moyens Du Rachat Des Captifs Chrétiens, R.A.F1867 N°11, P, P: 330 - 332.

3- Laugier de Tassy, OP.CIT, P, P : 285, 286.

2– وولف جون بابست ، المرجع السابق، ص 216.

* الأب دان: يعتبر من الشخصيات الدينية المرموقة، من أصل فرنسي، حامل لشهادة البكالوريا في علم اللاهوت من جامعة باريس، كان رئيس دير جمعية تنظيم الثالث المقدس وافتداء الأسرى بمدينة فونتين بلو «Fontaine Bleu » كلف بمهة القدوم إلى بلاد البربر لافتداء الأسرى في 1631/05/19.ينظر: خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص:49.

أنطوان يوم 08 ماي واستقبلنا بالشموع من طرف رجال الدين التابعين لتنظيم الثالوث المقدس... »[1].

إن طرق وأساليب جمع الأموال السابقة الذكر يضاف إليها أموال أولياء الأسرى، وتخضع عملية جمع الأموال لرقابة صارمة من المجلس الاستشاري الملكي الإسباني[2].

ثانيا– الوصول إلى الجزائر ومباشرة عملية الفداء:

قبل أن تصل البعثة للقيام بعملية الفداء، يجب عليها أولا الحصول على وثيقة "الجواز" الرسمية والتي بدونها قد يتعذر الوصول إلى البر الجزائري. تتكون هذه الوثيقة من سبع صفحات من الحجم العادي، وهي مترجمة من الوثيقة الأصلية باللغة التركية إلى اللغة الفرنسية، وهي الترخيص الرسمي الذي منحه داي الجزائر إلى البعثة الدينية الإسبانية المنتسبة لمجموعة الثالوث المقدس من أجل فداء عدد من الأسرى الإسبان عام 1162هـ– 1740م. وقد جاء مضمون الوثيقة يحدد شروط الفداء حيث نصت على ما يلي:

أ. تدفع عند الدخول رسوم جمركية بقيمة ثلاثة بالمائة من الأموال التي تستعمل في الفداء.

ب. يدفع عن الأسرى الذين تم فداؤهم أربعون قرشا مكسيكيا لكل رأس كرسوم عند المغادرة وسبعة عشر قرشا عند ازالة القيود.

ج. تؤدي السفينة التي تحمل الآباء والأسرى أربعون قرشا عند الرسو.

د. يحدد ثمن أسرى البايلك الذين سيخضعون للفداء كالتالي:

- يدفع عن الذين يعملون بالسفينة ألف قرش مكسيكي، وعن من هم بمطبخنا خمس مائة قرش، وعن الحرفيين والنجارين والحدادين أربع مائة وخمسون قرشا وعمن يعملون بالقوافل والبساتين ثلاثة مائة، ومن ليست لهم أي مهنة مائتان وأربعون قرشا.
- يدفع الآباء القائمون بالفداء رسوما نقدية بمجرد تسديد المبالغ المالية[3].

1- Pierre dan, OP.CIT, P : 60

2– هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص: 75.

3– هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص، ص:76، 77.

وبمجرد وصول آباء الفداء « les pères rédempteurs » الى مدينة الجزائر، يتجهون مباشرة لتحية الداي حيث يقدمون له هدية تتمثل في بعض الجواهر والمبالغ المالية، عندها يطلب منهم الداي إعلامه بالمبلغ المالي والسلع التي جلبوها، و يرسل بعد تلقيه الجواب "آغا باشي" للتأكد من المبلغ، كما يرسل في إحضار الثروة الى القصر حيث يقتطع 3 بالمئة من قيمة المال، و5,12 بالمئة من قيمة السلع ويأخذ أيضا حقوق الأبواب (الدخول)[1]، وتوفر لأفراد البعثة سكن ومترجم خاص ويسمح لهم بإعلام كنيستهم[2].

أ) التفاوض من أجل افتداء الأسرى:

كان آباء الفداء يتفاوضون مع الجهة المالكة من أجل تحرير الأسرى من مختلف الفئات. كل الاستراتيجيات والطرق والتقنيات المطبقة في عملية الفداء لها هدف واحد وهو تحرير الأسرى بسعر جيد، لهذا نجد المفاوضات تستغرق عادة شهرين أو ثلاثة أشهر قبل أن تتوج بنتائج، حيث أن آباء الفداء يريدون تحرير أكبر عدد ممكن من الأسرى برؤوس الأموال التي يملكونها، بينما يسعى الملاك للحصول على هذه الأموال مقابل إطلاق سراح أقل عدد ممكن منهم[3].

والصعوبات التي تعترض المفاوضات غالبا ما تتعلق بتحديد عدد الأسرى الذين يمكن فدائهم وقيمة فدية الأسير، وبالنسبة لأسرى الداي أو البايلك تتم المفاوضات بحضور الباشا المترجم والقساوسة[4]. ويحمل هؤلاء القساوسة معهم قائمة بأسماء الأسرى الذين كُلفوا بافتدائهم إما من طرف التنظيم التابعين إليه وإما من طرف السلطات أو أصدقاء الأسرى[5]، وأول الأسرى الذين يحررون هم أولئك الذين يملكهم الباشا وغيرهم من الأعيان، وهم في العادة أسرى كبار السن والعجزة الذين لم يعودوا مفيدين لمالكيهم[6]. وبخصوص هذه المسألة، كانت معروفة لدى

1- Laugier De Tassy, OP.CIT, P : 282.

2- سبنسر وليام، المرجع السابق، ص: 158.

3- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 64.

4- A. Devoulx, OP.CIT, P: 57.

5- Laugier De Tassy, OP.CIT, P : 282.

6- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 217.

بعض الحكام فمثلا في عهدي الحاكم بابا حسن (1672- 1693م) والحاج شعبان (1693-1695) كان يتم في البداية اختيار عشرة مساجين من بين المسنين والمصابين والمعاقين، ثم بعدها يستكمل العدد بخمسة عشر من الأسرى الأصحاء[1]. أما فيما يخص مبلغ الفدية فكان يتم تحديده من قبل الداي، ويشير وليام سبنسر في كتابه "الجزائر في عهد رياس البحر" أن الأسير الذي بقي مدة أطول في الجزائر هو الذي يتم فدائه أولا، أي أن عملية التحرير تخضع إلى طول مدة إقامة الأسير ويمكنه أن يشارك ويساهم بأي توفيرات ومبالغ كان قد جمعها ويضيف وليام سبنسر قائلا: «... وحين يدفع مبلغ الفدية يسلم الأسير الى المبعوث ويعطى له معطف أبيض اللون كرمز لتوبته، وحينئذ يقود القس أو رجل الكنيسة كل الأسرى المفتدين إلى البلدية حيث تصدر شهادة حرية لكل واحد منهم، و عندها يأخذ المبعوث إذنا رسميا بالمغادرة من الداي ويتوجه الى الميناء للصعود على السفينة... »[2].

ب) تكاليف الفداء

لقد كان لعملية الافتداء مداخيل كبيرة استفادت منها الدولة الجزائرية، فبالإضافة إلى مبلغ الفدية كانت هناك أيضا مبالغ أو مستحقات للداي والموظفين.

1- قيمة الفدية:

إن المستفيد الأول من مبلغ الفدية هو مالك الأسير سواء كان الدي أو الملاك الخواص، وتختلف قيمة الفدية باختلاف جنس الأسير وعمره ومركزه الاجتماعي. ففي سنة (1750م) قامت إحدى التنظيمات الدينية المسيحية بافتداء جماعة من أسرى البايلك بالجزائر، فكانت مبالغ الفداء غير متساوية حيث دفعوا:

- 100 بياستر عن كل أسير دون مهنة.
- 600 بياستر عن كل أسير عامل أو حرفي. وتم فداء (48) أسيرا بهذه الطريقة.

[1]- A. Devoulx, OP.CIT, P : 57.

[2]- سبنسر وليام، المرجع السابق، ص، ص: 158، 159.

أما في 04 أكتوبر 1750م فقد ألزم الداي "محمد بن بكير" (1748- 1754م) رجال الدين بدفع 1000 بياستر لافتداء رجل دين أسر على ظهر سفينة إسبانية[1].

- 800 ريـــال للخدم، أما إذا كان الأسير من الشخصيات المهمة فإن فديته تتضاعف[2]، ففي بعض الأحيان كانت المبالغ ضخمة فمثلا: دون مارتن القرطبي ماركيز كورتيز دفع إلى حسن الباشا 23000 ايكو Écus ذهبا. هذا نبيل كاتلان Catalan إسمه غلاسيران دي بينوس وافق على دفع مائة قطعة حرير ومائة ألف د وبلات ذهبا ومائة حصان، وأسقف غوفيا Govea دفع 16000 دوكا، والأب أنطوان دي لا كروا دفع 5000 ليفر Livers[3].

أما فيما يتعلق بالجنس فغالبا ما تكون قيمة فدية المرأة ضعف فدية الرجل، فإذا تحرر هذا الأخير بدفع مبلغ 300 سكة «sequins» (عملة البندقية) وهي حوالي 36000 فرنك فرنسي، فإن المرأة لا يمكنها استعادة حريتها إلا بدفع 72000 فرنك فرنسي أي ضعف المبلغ، ورغم ذلك فآباء الفداء يعطون الأولوية لفدية النساء والأطفال لأن هؤلاء يسهل إدخالهم – حسب رأيهم– في الديانة الإسلامية عكس الرجال البالغين.

في سنة (1717م)أُسرت إحدى الفتيات رفقة عمها وامرأتين من طرف بحارة جزائريين، وكانت هذه الفتاة من الطبقة الراقية وتبلغ من العمر 12 سنة، وهي الابنة الصغرى للجنرال بورك « bourck» وكان يشغل منصبا مهما، فأرغم والديها دفع مبلغ 75000 ليرة للحصول على حريتها[4].

---

[1]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 66.

[2]- شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص: 144.

[3]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 213 .

[4]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 67.

قدم لنا فونتير دي بارادي بعض الأرقام الخاصة بمبالغ الفداء، فمثلا فرنسا دفعت 150 سكة* للرأس، أما إسبانيا فقد دفعت مبلغ 700000 قرش، ونابولي دفعت 300ألف قرش ونلاحظ من خلال هذه المبالغ أن قيمة الفدية كانت تخضع حتى إلى نوعية العلاقة التي كانت تربط بين البلدين[1].

2 – لواحق الفدية:

لقد رافقت عملية دفع الفدية مبالغ أخرى تستفيد منها الدولة في شكل حقوق أو هدايا، وأورد لوجي دي طاسي حقوق أسرى الخواص وحقوق أسرى البايلك، فبالنسبة لحقوق أسرى الخواص:

- 10 بالمئة للجمارك.
- 15 بياستر لقفطان الباشا .
- 7 بياستر لقائد الميناء[2].

أما بالنسبة لأسرى البايلك، فقد أوردها دو فولكس في دفتر "التشريفات" الذي يبين التكاليف الملحقة بالفدية والتي ألزم بها القساوسة الإسبان الذين أتوا إلى الجزائر لافتداء بعض أسراهم في عهد الداي الحاج شعبان باشا (1693- 1695) وتم فرض هذه اللواحق في شكل هدايا على النحو التالي:

- تقديم هبات على ستة (6) من الأسرى المفتدين من بين المسنين والمصابين وحددت ب 1000 صايمة عن كل أسير مسن وهو ما يعادل من 60 إلى 70 ريـــال، أي 36 فرنك فرنسي.
- يقدم الإسبان لأغا الجماعة المكلف بالسجن (دار السركاجي) هدية تقدر بـــ1000 صايمة عن كل أسيرمسن.

* السكة: تساوي وقتئذ 10 ليرات و02 سول و06 دنوش فرنسي.

[1]- Venture De Paradis, OP.CIT, P : 52.
[2]- Laugier De Tassy, OP.CIT, P : 28.

- بعد حقوق الباشا تأتي حقوق الأمين المسمى ب"خوجة الدفتر" وأمينين آخرين يسمى أحدهما (المكاتبجي) والآخر (الرقمنجي)، يتلقى كل واحد منهم هدية تقدر بـــ1000 صايمة تمثل فدية أربعة أسرى.
- صاحب خزينة ديوان القصر (الخزناجي)، يستفيد هو الآخر من مبلغ يقدر بـــ1000 صايمة من طرف القساوسة الإسبان عن كل فدية أسير.
- يتلقى البايلك (خزينة البايلك) 2000 صايمة عن كل أسيرين.
- يستفيد قائد الجيوش البرية والبحرية من هدية تقدر قيمتها ب1000 صايمة لكل واحد منهما عن كل أسير.
- خوجة الديوان (يشغل هذا المنصب رجلين)، يتلقى كل واحد منهما هدية تقدر بـــ1000 صايمة عن فدية كل أسير.

وباختصار يجب تقديم عن كل أسير 43 ريـــال (25 فرنك و08 سنتيم) كهدية قبل الحصول على رخصة الخروج من القصر، كما أنه ينبغي تقديم هدايا لليايا باشي المكلف بالذهاب إلى السفن، وكذلك لأمناء الديوان الأربعة: خوجة المكاتبجي وهما اثنان: خوجة الدفتر وخوجة الرقمنجي وكذلك إلى قائد الميناء وأمين الغنائم وكتاب البحرية وقائد الضاحية (المدينة).

- يتلقى الباشا 02 ريـــال عن كل أسير.
- الأمينان (المكتابجية) خوجة الدفتر (وهو منصب يشغله أمينان)، يتلقيان هدية تقدر بـــ01 ريـــال (60 سنتيم) عن فدية كل أسير.
- القساوسة الإسبان يقدمون لكل مترجم إنجليزي وفرنسي ريال واحد (60سنتيم)عن إفتداء كل أسير.
- مترجم الباشا يتلقى عن كل أسير (1/8) ريالا.
- مراقبي الأسرى يحصلون من القساوسة الإسبان هدية عن كل أسير (لم تحدد قيمتها).

- بعد إتمام القساوسة الإسبان لمهامهم يقدمون هدية للجنود تقدر بربع (1/4) ريـــال عن كل أسير[1].

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض عدد الأسرى كان يقابله ارتفاع في ثمن الفديات ابتداء من منتصف القرن السابع عشر، ففي سنة (1662م)كان ثمن الافتداء 500 فلورين* وسنة (1666م) وصل إلى 600 ليرة فرنسة[2]، وبلغ المتوسط السنوي لما كانت تدفعه اسبانيا لافتداء أسراها حوالي 70 ألف ايكي[3].

وفي الجدول التالي أثمان الافتداء خلال عهد الدايات : (1683- 1735)[4].

السنوات	1683	1685	1710	1730	1795
ثمن الافتداء	750 فلورين	800 ليرة فرنسية	720 ليرة فرنسية	925 ليرة فرنسية	1265 ليرة فرنسية

وبالتالي نستنتج من كل ما سبق ذكره أن عملية الافتداء شكلت صفقة تجارية للإيالة، وذلك نظرا للمستحقات والمداخيل التي كانت تتحصل عليها الجزائر.

المبحث الثاني: طرق افتداء الأسرى في الجزائر:

إن تحرير الأسرى الأوروبيون وافتدائهم كان يتم بعدة أساليب وطرق منها: إما عن طريق القناصل الأوروبيين الذين لهم وكلاء مبعوثين من بلدانهم، يضاف إلى ذلك طبعا القساوسة الذين كانوا منتدبين للفداء، والذين كانوا يقومون بالوساطة للأفراد، وكذلك إشرافهم على الأموال التي جمعها الرهبان في البلدان المسيحية[5]، وإما عن طريق التجار اليهود بما لديهم من

1- A. Devoulx, OP.CIT, P, P : 58, 59.

* فلورين: عملة هولندية قيمتها تقارب الليرة.

2- محمد الأمين عطلي، المرجع السابق، ص: 203 .

3 - مروش المنور ، المرجع السابق، ج2، ص: 207.

4- بن سعيدان محمد، المرجع السابق، ص: 52 .

5 - وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 214.

مراسلين في ايطاليا وفرنسا وأمستردام حيث لعب اليهود دور الوساطة في افتداء الأسرى إذ يأخذون على ذلك عمولة تقدر ب14%[1].

أولا– دور القساوسة والتنظيمات المسيحية الدينية:

من الواضح أن الأغنياء والنبلاء كانوا يتوقعون دفع الفداء عنهم، ولكن ما مصير أولئك الناس الذين ليس لهم دراهم ولا عائلة ولا أصدقاء؟ إن الانجليزي والفرنسي والهولندي بعد منتصف القرن السابع عشر كان يتم تحريره عن طريق معاهدة بين بلده وإيالة الجزائر، وقد تساءل جون وولف في كتابه (الجزائر وأوروبا) عن مصير الأسير إذا كان إسبانيا أو برتغاليا أو إيطاليا؟

فبينما كانت الجزائر تعقد معاهدات الصلح مع الدول التجارية القوية، فليس هناك سلام مع ملك الدولة الإسبانية، ولم يكن هناك قناصل يسهرون على مصالح رعايا الملك الاسباني، لذلك حاولت مختلف التنظيمات ملء الفراغ الذي خلفته الحروب الطويلة بين الدولة الاسبانية وإيالات شمال افريقيا[2].

وقد اتجه نشاط تلك البعثات الدينية (التنظيمات) بصفة مركزة خلال القرنين 16م و17م إلى إيالات شمال إفريقيا -بما فيها الجزائر- إذ تحملت الكنائس المسيحية مسؤولية كبيرة في التكفل بالأسرى المسيحيين بالجزائر وشمال افريقيا، فكانت ترسل أعضاء من السلك الديني في شكل بعثات لهذا الغرض منذ القرن 16م، وينتمي هؤلاء إلى طوائف وتنظيمات مسيحية مختلفة.

ومن أهم الجمعيات المسيحية التي نشطت في الجزائر خلال الفترة العثمانية ،نجد الجمعيات التابعة للتنظيمات التالية:

[1] – بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 196.

[2] – وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 214.

1- تنظيم الثالوث المقدس وافتداء الأسرى[1]. « L'ordre de la sainte trinité et de la rédemption des captifs »

2- تنظيم آباء الرحمة([2]). «L'ordre de la notre dame de merci »

3- تنظيم الجماعات اللازارية[3]،«L'ordre Lazariste».

أ- تنظيم الثالوث المقدس وافتداء الأسرى:

لقد روى القساوسة الأوروبيون حكايات مطولة حول قصة تأسيس هذا التنظيم، والتي اختلفت فيما بينها: أورد الأب دان أن هذا التنظيم قد تأسس على يد القديسين : جون دوماتا (Jean De Mathas) وفليكس دو فالوا (Félix De Valois) ويقول دان أن جون دوماتا قد رأى رؤية وفسرها على أنها رسالة من الله يريد من خلالها أن يكلفه بخدمة معينة، وفي أحد الأيام رأى كل من فليكس دوفالوا وجون دوماتا رؤية واحدة، حيث رأيا قرب أحد الينابيع شخصا غريبا من مدينة "Cerfpoi" حيث كانت هيئته تشبه هيئة الملك.

أولى القديسان هذه القضية اهتماما كبيرا، فاتجها باقتراح من قساوسة باريس ورؤساء دير القديس فكتور إلى بابا روما، الذي أخبرهما بتأويل تلك الرؤية وهو أن الله يريد منهما تأسيس تنظيم ديني من أجل تخليص وافتداء الأسرى المسيحيين من أيدي الأعداء المسلمين. وبعدها تم الإعلان باسم الثالوث المقدس: الأب، الابن، الروح القدس عن ميلاد التنظيم وأصبحت فرنسا هي المقر الرئيسي له، ومع مرور الوقت انتشر في كامل أوروبا[4]، وسمي هذا التنظيم أيضا باسم الماثوريين[5] نسبة إلى كنيسة القديس ماثوارا[1].

---

[1]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص: 29، 32.

[2]- هلايلي حنيفي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، العدد: 24، ص: 274.

[3]- الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث (الجزائر، المدية، مليانة)، ط2، وزارة الثقافة، مديرية الفنون والآداب: الجزائر، 2005، ص:101.

[4]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص: 33، 35.

[5]- H.D De Grammont, OP.CIT, P : 134.

وبناء على رواية جون وولف، فقد تأسس هذا التنظيم سنة(1198م) وكان تنظيما فرنسيا بالدرجة الأولى، وفي سنة (1789م)كان له حوالي مائتين وخمسين (250) فرعا منتشرا في البرتغال واسبانيا وفرنسا وايطاليا، وكانت هذه الفروع عبارة عن مؤسسات وأديرة على درجة من الاختلاف في الثروة.

ب- تنظيـــم أباء الرحمة*:

تأسس هذا التنظيم عام 1232[2] من طرف القديس بيير نولاسك وريمون دوبينافور تحت رعاية الملك جاك الأول، واعترف بهذا التنظيم رسميا البابا غريغوار التاسع في 17 جانفي 1235، وحول رواية تأسيس هذا التنظيم قيل أنه في منتصف ليلة 01 أوت 1221م رأى بيير نولاسك هو الآخر رؤية وفسرت هذه الرؤية على ضرورة تأسيس تنظيم يدعى آباء الرحمة[3]. إن هذا التنظيم هو تنظيم ايطالي إسباني استمر إلى غاية القرن السابع عشر.

ج. تنظيـــم الجماعة اللازارية:

تم تأسيس هذه الجمعية من قبل فانسان دي بول (Saint Vincent de Paul) سنة 1633[4]. كان مقرها بالكنيسة القديمة للقديس لازار بباريس. كان مؤسس هذا التنظيم يرسل قساوسة لازاريين للإقامة في شمال افريقيا إلى جانب القناصل وذلك بصفتهم كهنة للكنيسة من أجل القيام ببعض الالتزامات والمهام اتجاه أسراهم.

---

[1]- العربي إسماعيل، العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1978، ص: 31.

* الرحمة: توجد في اسم هذا التنظيم الكلمة الفرنسية (Merci) وتعني (Grâce)، أي شكر، رحمة أو رأفة وقد تكون مشتقة من الكلمة اللاتينية (Merces)، التي تعني فدية (rançons)، أما بالنسبة لـــ(notre dame) فيشير بها المسيحيون عموما إلى السيدة مريم العذراء. انظر: خشمون حفيظة، المرجع نفسه.

[2]- جون وولف بابست، المرجع السابق، ص: 215.

[3]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 38.

[4]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص، ص: 43، 44.

وإذا كان فانسان دي بول قد وجد سهولة في إرسال مبعوثا إلى تونس، فإن قنصل مدينة الجزائر رفض وجود كاهن إلى جانبه، ولتجاوز هذه المشكلة تم شراء مبنى القنصلية الفرنسية بالجزائر. واستطاع فانسان دي بول إقناع البابا بأن يجعل القنصل الفرنسي أسقفا رسميا والوكيل الرسولي سنة (1650م)، وقد أرسل (Vincent de Paul) أول قنصل لازاري في جويلية وهو (Jean Barreau)، كما تواصل وفود المبعوثين اللازاريين إلى الجزائر إلى غاية الفترة المتأخرة للعهد العثماني في الجزائر[1].

لقد كان لهذه الجمعيات دورا كبيرا في افتداء الأسرى، تحصلوا على أماكن عديدة للعبادة وسمح للبعض منهم بفتح مستشفيات للأسرى الأوروبيين، حيث سمح للأب سيباستيان ديبور (Sébastien Duport) وهو ثالوثي اسباني بإقامة مستشفى في مدينة الجزائر عام(1551م)، كما أنه سهلت لهم مهمة بناء بعض الكنائس في السجون[2].

وقد كان لكلا التنظيمين (تنظيم الثالوث المقدس، آباء الرحمة) تاريخ طويل في الافتداء عبر العالم الإسلامي وكانا لكلاهما في القرن السابع عشر يعملان في كل من المشرق وشمال إفريقيا، وكان أعضاء التنظيمين يتنقلون من قرية إلى أخرى ومن مدينة إلى مدينة يجمعون المال للفداء[3].

وأما فيما يخص مساهمات هاته الجمعيات في تحرير الأسرى، فكما هو معروف فإن أكثر التنظيمات نشاطا في افتداء الأسرى هما التنظيمين السابقين الذكر فقد استطاع تنظيم الثالوث المقدس تحرير وافتداء 37720 أسيرا أوروبيا عام (1634م)وحتى جمعية آباء الرحمة كانت

[1]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص: 43، 44.

[2]- علي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر 1830- 1904، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 2009، ص: 29.

[3]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 216.

تحرر في سنة واحدة عددا كبيرا من الأسرى الأوروبيين[1]، فبين سنتي(1516م) و(1602م) افتدت 12500 أسير بمتوسط 171في كل مهمة و174 سنويا[2].

وفي الجدولين التاليين بعض الإحصائيات التي تتعلق بالفداءات التي قام بها أعضاء التنظيمين في الجزائر:

السنوات	أسماء الآباء (الثالوث المقدس)	عدد الأسرى المفتدين
1725	- الأب دولافاي "P.J Jean De La Faye" - الأب دونيس ماكار "P. Denis Mackar" - أوغستين دارسيساس"P.Augustin Darcisac" - الأب هنري لوروا "P. Henry le roi"	46 أسير من مختلف الجنسيات.
1740	- مجموعة من آباء الثالوث المقدس بمقاطعة النمسا التابعة للقديس جوزيف .	330 أسيرا.

السنوات	أسماء الاباء (تنظيم آباء الرحمة)	عدد الأسرى المفتدين
1662	- الأب أوفري "P.Auvry"	100 أسيرا.
1750	- مجموعة من آباء تنظيم الرحمة.	66 أسيرا.

اعتبرت عملية الفداء شيئا مقدسا لدى المسيحيين من خلال التضحيات التي كان يقدمها الآباء، إذ أنهم كانوا يقدمون أنفسهم رهنا لحرية الأسرى المسيحيين في حالة عدم تمكنهم من افتدائهم والأمثلة على ذلك كثيرة: من ذلك جماعة آباء الرحمة الذين قاموا بافتداء سبعين أسيرا

[1]- F. Elie De La Primaudaie, Le Commerce et La Navigation De l'Algérie, revue algérienne et coloniale, P : 200.

[2] - مروش المنور ، المرجع السابق، ص: 206.

في الجزائر، أرغمهم علي علي بتشين على افتداء ثمانين آخرين من الجنود، ولأن المبلغ المالي الذي كانوا يحملونه لا يسمح بتغطية كل هذه الفديات، فقد بقي الأب P.Brugiere كضمان بالجزائر في انتظار وصول مبلغ الفدية المرسل من فرنسا[1].

ثانيا– دور القناصل

لقد كان للقناصل الأوروبيين دور كبير في تحرير من يقع في الأسر من رعاياهم، فالواجب الأساسي للقناصل هو الافتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى إدارة الداي[2].استطاع القناصل أن يخففوا من وطأة الأسر عن رعاياهم أو إنقاذهم من العقاب، وذهب اهتمامهم برعاياهم إلى أبعد الحدود، ولا سيما هؤلاء الأسرى حتى عند انتهاء مهامهم، يدعون إلى ضرورة العناية بهم، وهنا نستدل بالاجتماع الخاص للقنصل مولتيدو(Molted) برعاياه قبل رحيله والخروج بمذكرة إلى بونابارت القنصل الأول للجمهورية الفرنسية بضرورة تخليصهم من الأسر[3].

إن أول أمر كان يقوم به القناصل لدى تعيينهم مباشرة في الجزائر وفور استلامهم المهام يطالبون بإطلاق سراح الأسرى الموجودين، من ذلك ما قام به القنصل الفرنسي أفريوكس عام 1674م حيث طلب تحرير الأسرى الموجودين عند حسن آغا موزمورتو، وعددهم خمسة وعشرون أسيرا فرنسيا ومن جهتها طالبت الجزائر بإطلاق سراح أسرى جزائريين، إلا أن عرقلة أصحاب الغاليات الفرنسية لإطلاق سراح الجزائريين كان سببا في عدم إكمال مهمة هذا القنصل.

وجاء بعده القنصل بيير لوفاشي (Pierre le vacher) الذي تمكن من إنقاذ أحد الأسرى الفرنسيين[4]. وقد يتولى أي قنصل مسألة التفاوض من أجل تحرير مواطنيه مباشرة مع الرياس

---

[1]– خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص، ص: 71، 75، 76.

[2]– هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص: 75.

[3]– بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 146.

[4]– التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، 1989، ص، ص: 416، 417.

مثل الدور الذي قام به أحد القناصل الإنجليز بتحرير (7) سبعة أسرى بمبلغ 700 بياستر بالإضافة إلى أن **دارفيو** (D'Avrieux) دفع مبلغ 100 بياستر من أجل تحرير أسير فرنسي. وقد تميز قناصل إنجلترا باهتمامهم الكبير برعاياهم، حيث كانوا يوفرون أموالا من أجل استرجاع أسراهم ويطالبون بهم دائما حسب ما تنص عليه المعاهدات[1].

كانت مسألة الأسرى الشغل الشاغل للقناصل بضرورة حماية رعاياهم ويتجلى ذلك من خلال مراسلة القنصل الفرنسي بوم (Baume)في 28 ديسمبر 1719م الذي وجد نفسه في مأزق بين ضرورة حماية المصالح التجارية بالدرجة الأولى أو فدية الأسرى الفرنسيين، مما اضطر إلى الاقتراض من أحد اليهود بفائدة 30 % شهريا، كما افتدى نفس القنصل اثنان من الأسرى الإسبان وطلب في تقريره لنواب الغرفة التجارية بمرسيليا بضرورة تعويضه ب125 بيستول (Pistoles).

كما ورد في تقرير القنصل لنواب الغرفة التجارية بمرسيليا بتاريخ 25 جويلية 1750م أنه أنفق 90 بدقة شيك و5 ثمنا من أجل إطلاق سراح فرنسيين أسرا على متن سفينة إسبانية ويعمل أحدهما كطباخ لدى قنصل مالقة[2].

كان لقناصل إنجلترا دور مهم في تحرير بعض الأسرى التابعين لدول أخرى غير إنجلترا، فقد استطاع أحد القناصل الإنجليز تحرير الشاعر الأديب الإيطالي فليبو فنانتي (Philippo Fananté) الذي أسر عام (1813م)[3]. أرسلت إنجلترا السيد بريستان (Bristan) سكرتير الملك كمبعوث دبلوماسي على رأس أسطول إلى الجزائر للتعاون مع قنصلهم من أجل شراء كل الإنجليز في الإيالة، باستثناء الذين كانوا تحت خدمة دول أخرى، غير أنه في فترة ملوك الاستوارتيين الأولى لم يقوموا بفداء الأسرى مبررين ذلك بحجة أن إنقاذهم للرعايا الإنجليز لا

[1]- Chevalier D'Avrieux, Mémoires De Chevalier D'Avrieux, T5, Chez Charles-Jean-Baptiste Delespine : paris. P, P: 121, 122.

[2] – بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 199.

[3] – سلفاتور بونو، العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، مجلة الأصالة، العدد: 07، ص: 118.

يشجع سوى على النهب، أما في أربعينيات القرن السابع عشر فقد فرض البرلمان الإنجليزي ضريبة قدرت ب1% ثم انخفضت الى 0،25 % على تجارة افتداء الإنجليز.

وخلال القرن نفسه أرسلت بريطانيا القنصل إدمون كاسن من أجل شراء الأسرى، إلا أنه تلقى صعوبة كون معظم الأسرى كانوا في ملكية الخواص ولذلك فإن حريتهم متوقفة على شراء حقوق مالكيهم، وقد اكتشف كاسن أن عدد الأسرى الإنجليز كان كبيرا جدا، فأرسل إلى إنجلترا أسماء مائتين وستة وأربعين إنجليزيا وفي الأخير استطاع أن يحررهم[1].

وهناك نموذج آخر عن دور القنصل البندقي كبرياتا (Capriata)الذي تفاوض مع سلطات الإيالة مباشرة في 12 أوت 1764م وتوصل إلى تحرير ثلاثون أسيرا بقيمة 70 ألف سوكين* جزائري[2].

أما فيما يخص تحرير الأسرى الأمريكان، فقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لذلك مفاوضين، من ذلك بعثة لامب الذي وصل إلى الجزائر عام (1786م) وفور وصوله شرع في مفاوضات مع الداي حول فدية مواطنيه، غير أن الداي قد طالب بدفع فدية ضخمة مقدارها 59,496 دولارا لعشرين أسيرا، وبسبب عدم قدرة لامب على توفير المبلغ الكامل عاد إلى أوروبا[3] .

لقد عين الرئيس أدامز (Adams) الكولونيل دافيد همفريز (David Humphregs) مفوض الولايات المتحدة الأمريكية في البرتغال ليفاوض لمعاهدة سلام بين الجزائر بحيث تضمن إطلاق سراح الأسرى. وقد اختار همفريز جوزيف دونالدسون (Joseph Donaldson) كي يذهب إلى مدينة الجزائر ليقود المفاوضات، وفي شهر سبتمبر 1795م توصل إلى معاهدة سلم مع الإيالة تدفع الولايات المتحدة بموجبها 642,500 دولار كفدية لمائة أسير.

---

[1]- وولف جون بابست ، المرجع السابق، ص، ص: 848، 304، 305.

* سوكين: سوكين جزائري أو السلطاني بمختلف أجزائه، اختلف في قيمته ووزنه حسب الظروف السياسية، يزن 1,8غ.

[2]- بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 21.

[3]- العربي اسماعيل، المرجع السابق، ص: 68.

وفي بعض الأحيان كان إصرار القناصل على تحرير رعاياهم سببا في سوء معاملة أسراهم كعقوبة على تصرفات القناصل، فقد أمر الداي إبراهيم خلال القرن 18م بأن يسلسل جميع المقبوض عليهم ويضربون ويبعث بهم إلى العمل الشاق في محاجر مدينة الجزائر حتى حصول الموافقة على مبلغ اعلى للافتداء، وذلك لما غضب الداي من جراء إصرار قناصل إسبانيا وفرنسا على أن الأسرى يجب أن يرجعوا لبلدانهم تحت مقتضيات معاهدة السلم بين الجزائر وإسبانيا وفرنسا[1].

لقد كان التنافس بين القناصل حتى في مجال تحرير الأسرى، ويمكننا أن نستدل على ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها القنصل الفرنسي سانت أندري بشأن المفاوضات التي قام بها قنصل إسبانيا لتحرير أسرى وهران، كما يشير إلى مساعي كل من قنصلي أمريكا ونابولي لتحرير أسراهم إذيقول "وبالتالي وحفاظا على هيبة فرنسا وهيبتي بين القناصل يجب أن نعمل على تحرير أسرانا..."[2].

ثالثا– تبادل الأسرى:

إلى جانب الافتداء بواسطة رجال الدين والقناصل، هناك أسلوب آخر وهو عملية تبادل الأسرى بين الطرفين، وكانت مسألة الأسرى الأوروبيين وافتدائهم من المسائل الكبرى التي تضمنتها بنود المعاهدات الجزائرية الأوروبية. لقد وقعت عمليات تبادل الأسرى كثيرا بين الجزائر والدول الأوروبية، وسنحاول هنا ذكر البعض منها. استطاعت فرنسا افتداء أسراها عام (1666م) باستبدالهم بأسرى جزائريين ولم يتم دفع أي شيء من الطرفين، وكثيرا من المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا نصت على قضية تبادل الأسرى بين الطرفين، منها معاهدة 07 جويلية 1640م التي اتفق فيها الطرفان على تبادل اطلاق سراح الأسرى، وقد

[1]– سبنسر وليام، المرجع السابق، ص، ص: 185، 186، 159.

[2]– بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 202.

جاء توقيع تلك المعاهدة عن طريق المفاوضات التي جرت بين الجزائر وفرنسا حيث أرسل لويس الرابع عشر السيد دي كوكييل ليقوم بمهمة الاتصال مع السلطات الجزائرية[1].

وبناء على معاهدة السلم التي وقعت سنة (1676م) أعطيت أوامر إلى الغرفة التجارية بمرسيليا بجلب كل الأسرى الجزائريين المتواجدين على متن السفن ومبادلتهم بأسرى مسيحيين[2].

وفي نفس السياق راسل لوفاشي (Le Vacher) حكومته في 20 نوفمبر 1680م مستفسرا عن عدم الرد على مطالب الإيالة بهدف تبادل الأسرى مقابل الأتراك والجزائريين المأسورين في مدينة مرسيليا، ويكرر الموضوع في العديد من المناسبات، إذ نجدها لاحقا في فترة القنصل ماركادي (Mercadier) الذي يريد استغلال الوضع الجديد في الإيالة والتوقيع على معاهدة سلام مع الإيالة من أجل تبادل الأسرى[3].

معاهدة السلم في 24 أفريل 1684م نصت هي الأخرى على تبادل الأسرى، ففي البند الرابع جاء فيها ما يلي: "...تم الاتفاق بين الطرفين على استرجاع كل الفرنسيين الذين أصبحوا أسرى في مملكة الجزائر وتوابعها وأفراد أوجاق هذه المملكة الموجودين حاليا في الأجفان الفرنسية كمجدفين حسب القوائم التي يتم تبادلها، إن السيد ديسو حاكم الباستيون تعهد والتزم باستقدام هؤلاء الأسرى على مراكب خاصة ويقوم الديوان وسلطات الجزائر برد كل الأسرى الفرنسيين في نفس الوقت ويتم التبادل..."[4].

---

[1]- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، ص: 100.

[2] - Moulay Belhamissi, Les Captifs Algériens et L'Europe Chrétiennes 1518-1830, Entreprise Nationale du Livre : Alger, 1988, P : 85.

[3] - بليل رحمونة، المرجع السابق، ص: 203.

[4] - قنان جمال، المرجع السابق، ص: 298.

والشيء الملاحظ من هذا البند هو أن عملية التبادل اقتصرت على فئة معينة من الأسرى، و بناء على المعاهدة السابقة جاء تورفيل إلى الجزائر ومعه 75 أسيرا مسلما تم تبادلهم بأسرى مسيحيين وكان ذلك عام(1686)[1].

إن مسالة التبادل قد أخذت مجالا مهما لدى حكومة فرنسا، وذلك من خلال الرسائل التي كانت تبعث من ملوك فرنسا الى قائدي السفن يطلبون منهم ضرورة تحرير الأسرى وذلك عن طريق مبادلتهم بأسرى آخرين من ذلك رسائل لويس XIII إلى قائدي السفن يأمرهم بتحرير أسرى أتراك ومبادلتهم بأسرى مسيحيين موجودين في الجزائر. رسائل لويسXIV الى الفارس بول (Paul) يطلب منه مبادلة بحارة جزائريين بالأسرى المتواجدين بالجزائر[2].

وبالرغم من العداوة التي كانت بين الجزائر وإسبانيا إلا أنه وقع تبادل أسرى بين الطرفين، فقد ذكر الدكتور عبد القادر فكاير في كتابه الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية أن الأب فرنشيكو خمينيت ذكر أنه في سنة (1722م) وقع تبادل الأسرى المسلمين في برشلونة مع الأسرى المسيحيين في وهران[3].

وقد عرفت طريقة التبادل مع اسبانيا تطورا كبيرا في منتصف القرن الثامن عشر، ففي سنة 1754م عرض رجال الدين المسيحيين على الداي إرجاع 370 أسيرا جزائريا أسروا من على متن سفينة "Dantzich" مقابل أربعون أسيرا مسيحيا كانوا محل اهتمام الملك الكاثوليكي فقبل الداي هذا العرض.

ولما حلت سنة(1755م) وقع التبادل بين الطرفين، وفي سنة (1769م) وصل الأسرى الذين تم مبادلتهم الى أكثر من 1300 أسيرا[4]، وفي سنة(1773م) أطلقت إسبانيا سراح

---

[1]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 87.

[2]- Moulay Belhamissi, OP.CIT, P : 85.

[3]- فكاير عبد القادر، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910هـ- 1206هـ/ 1505م- 1792م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، ص: 330.

[4] - Moulay Belhamissi, OP.CIT P, P : 84, 85.

1106 من الأسرى المسلمين مقابل إطلاق الجزائريين سراح 570 أسيرا إسبانيا[1]. وبناء على الاتفاق الذي وقع بين الطرفان عام(1776م)نص على تبادل الأسرى، فأطلقت الجزائر 712 أسيرا اسبانيا وأطلقت اسبانيا سراح 1200 أسيرا جزائريا[2].

كما يجرنا موضوع تبادل الأسرى وتحريرهم الى تعدد أطراف الوساطة الديبلوماسية، فقد توسط السلطان المغربي محمد بن عبد الله بطلب من إسبانيا في شأن تبادل الأسرى مع الجزائر وبعد محاولات عديدة نجح رئيس البعثة المغربية أبو العباس الغزال في المحاولة الثالثة والذي حضر إلى الجزائر على متن سفينة اسبانية "وانزل من أسرى المسلمين ألفا وستمائة نيفا، فأخرج أهل الجزائر من أسرى النصارى مثلهم ألف وستمائة ونيفا أيضا وبقي عندهم من أسرى النصارى فضلة ففداها الأصبنيول بالمال..."[3].

وقد حدثت أيضا عمليات تبادل بين الجزائر ومالطا والبرتغال، وسأورد هنا بعض الأمثلة حول عمليات مبادلات الأسرى بين الجزائر ومالطا من ذلك نذكر:

- لوزنزو بونيشي (Lozenzo Bonnici) أسير من جزيرة مالطا تمت مبادلته مع محمد كرغلي، جيوفاني غريكو (Geovani Grieco) تمت مبادلته مع سليمان بن خضر وبليجنيو غاسيا (Belignio Gassia) من أسرى البايلك تمت مبادلته مع محمود ابن دواجي[4].

لم تقتصر طرق الفداء على رجال الدين والتنظيمات الدينية والقناصل وتبادل الأسرى فبالإضافة الى ما سبق ذكره، كانت هناك طرق أخرى تم من خلالها اطلاق سراح العديد من الأسرى. فقد تمنح الحرية لبعض الأسرى مجاملة لبعض رجال الدولة والممثلين لحكومة الجزائر من ذوي النفوذ الذين تدخلوا لدى الملوك وسلطات الحكومات كإيطاليا مثلا، ففي

---

[1]- فكاير عبد القادر، المرجع السابق، ص: 331 .

[2]- عمورة عمار، المرجع السابق، ص: 207 .

[3]- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ، تح وتع: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب: الدار البيضاء، ج7، ص: 83.

[4]- Moulay Belhamissi, OP.CIT, P : 84.

شهر جويلية 1570م كتب قائد الأسطول الجزائري لغراندوق طوسكان يلتمس منه اطلاق سراح شخص يدعى مامي، كان أسيرا بفلورنسا وقابلتها الجزائر بالمثل.

ويمكن أن تقع مبادلات بين أفراد وجماعات، حيث كان بعض التجار الإيطاليين يشترون أحيانا أسرى طاعنين في السن، أو ممن ليست لهم قدرة على العمل ليبادلوهم مع أسرى مسيحيين في الجزائر بعد أن يتقاضوا من ذويهم أو من بعض المنظمات الخيرية ثمن الفداء ويحصلون بهذه العملية على أرباح يستخلصونها لأنفسهم[1]، وحتى المستوى الاجتماعي والكفاءة المهنية وغيرها من العوامل الشخصية لعبت دورا في تحرير الأسرى، فمثلا الأسرى الطاعنين في السن كان يتم تحريرهم دون دفع الفدية[2].

وهناك حالات ساهم فيها الأسرى أنفسهم في اطلاق سراح أسرى آخرون، وهذا ما فعله سيمون بفايفر، لما تدخل لدى الوزير من أجل تحرير ثلاثة اسرى يونانيين تم أسرهم حيث تحدث سيمون بفايفر إلى الوزير وذكره بالخدمات التي قدمها هؤلاء اليونانيون للجزائر مدة 13 سنة قضوها في الأسر، وبين له مدى سهولة اطلاق سراحهم وأضاف قائلا: "إن اطلاق سراحهم سيضمن له مكان في الجنة" وبالفعل فقد تم تحرير هؤلاء الأسرى الثلاثة وبأمر من الداي قدم لهم كيس يحتوي على ثلاثمائة دولارا أجرة للسفر[3].

وزيادة على ذلك فإن الأسير إذا استطاع أن يجمع مبلغا معينا يستطيع فداء نفسه، وهذا ما يسمى بالافتداء الذاتي، إذ نصت المعاهدات الجزائرية الفرنسية التي أبرمت مع السيد كوكييل يوم 07 جويلية 1640م على هذا النوع من الافتداء، وفي البند الحادي عشر جاء فيه ما يلي:

"إنَّ الفرنسيين الذين لا يزالوا هنا كأسرى، والمسلمين الذين وجدوا على ظهر الأجفان الإسبانية الموجودين في فرنسا، فإنه سيتم بعون الله تحريرهم في أجل قصير وفي انتظار ذلك، فإذا وجد من بين الفرنسيين الباقين هنا من يريد افتداء أنفسهم فإنهم يستطيعون ذلك بدفع الثمن

[1]- سلفاتور بونو، المرجع السابق، ص: 116.

[2] - المنور مروش، المرجع السابق، ص: 210.

[3]- بفايفر سيمون، المصدر السابق، ص، ص: 57، 59.

الذي اشتروا به لأسيادهم"[1]. فقد استطاع تيدنا أن يحرر نفسه بفضل الأموال التي جمعها حيث يقول : «لا يتوقف تحريري إذن إلا على جمع مقدار فديتي ...استطعت في الأخير أن أجمع 200 تقريبا...»[2].

لقد لعب اليهود دور الوساطة في عملية الافتداء، حيث كانوا يقومون بنقل دراهم الفداء من أوروبا إلى الجزائر لتحرير الأسرى، وذلك بحكم علاقتهم وما لديهم من مراسلين في إيطاليا وفرنسا وهولاندا وغيرها[3].

بناء على شهادة الشاعر الايطالي (Pananti) الذي كان أسيرا في الجزائر، فقد كان اليهود على علاقة بالأسرى إذ يقول: "أما اليوم الموالي فقد خصص لإجراء اتصالات مع القنصل الإنجليزي وأصدقائنا الموجودين في المدينة ،و أجرينا أيضا بعض الاتصالات مع بعض اليهود الذين تبدوا عليهم قدرة دفع عملية فدائنا الى الأمام".

وعن الوساطة اليهودية دائما فيما جاء على لسان الأسرى المسيحيين ما ساقه لنا إيمانوال دارندا بأن أحد اليهود أتاه ذات يوم يسأله عن أحد الأسرى الفرنسيين، كان مأمورا بافتدائه فأخذه إيمانوال دارندا إلى سجن علي تبشين أين كان يقيم هذا الأسير مع مختلف رفقائه، وتولى هذا اليهودي دفع ثمن فدائه مقابل تحريره[4].

---

[1]- قنان جمال، المرجع السابق، ص: 268.

[2]- احميدة عميراوي، المصدر السابق، ص، ص: 73، 75.

[3]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 168.

[4]- خشمون حفيظة، المرجع السابق، ص: 72.

الفصل الثالث

مسألة الاسترقاق وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات

المبحث الأول: تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية ما بين (1671–1815م)

المبحث الثاني: تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية ما بين (1815 –1830م)

كان للأسرى الأوروبيون تأثير كبير على العلاقات الجزائرية الأوروبية، فجل الحملات العسكرية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة كان الهدف منها تحرير الأسرى، ومعاقبة الجزائر على نشاط الجهاد البحري. وقد شكل الأسرى الأوروبيون نقطة مهمة ارتكزت عليها المحادثات الجزائرية الأوروبية، ويبرز ذلك من خلال البعثات الدبلوماسية. وأغلب المعاهدات المبرمة بين الجزائر وأوروبا احتوت بنودها على شروط تخص الأسرى.

وأهم الدول التي تأثرت علاقاتها مع الجزائر بمسألة الأسرى والاسترقاق: فرنسا واسبانيا وانجلترا. ونتيجة للنشاط البحري المكثف من قبل الجزائر واستمرارها في إلحاق أضرار كبيرة بالتجارة الأوروبية، عمدت هذه الأخيرة إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة مسألة الجهاد البحري وتبعاته. انعقد مؤتمر فينا عام 1815م، هذا المؤتمر الذي تعدّت أهداف انعقاده إلى التدخل في شؤون دول المغرب العربي وخاصة الجزائر.

وفي نفس السنة اتحدت الدول الأوروبية وأصدرت بيانا عاما نصت فيه على منع استرقاق المسيحيين، وباشرت بعدها في تنفيذ هذا القرار من خلال توجيه حملتها العسكرية على الجزائر، وتمثلت في حملة اللورد اكسماوث، والحملة الإنجليزية الهولندية 1816م.

المبحث الأول: تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية ما بين (1671-1815م):

قبل التحدث عن قضية الأسر وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الأوروبية، يجب أن نُذكر بعدد الأسرى خلال هذه الفترة، وكما قلنا سابقا، فقد شهد القرن السابع عشر ميلادي (17) تطورا كبيرا في عدد الأسرى وهذا راجع لنشاط الغزو البحري، حيث بلغ عددهم حسب هايدو 25 ألفا وعند غراماي ثلاثون ألف أسير (30000)[1]، وقد بقي عدد الأسرى مرتفعا إلى غاية عهد الدايات الثلاثة الأوائل[2].

[1]- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي، ص: 69.

[2]- أمين محرز، المرجع السابق، ص: 103.

لا شك في أن تطور عدد الأسرى سواء خلال الفترة السابقة لعهد الدايات أو بعدها، قد جعل الدول الأوروبية تدخل في مفاوضات مع الجزائر حول أسراها، وهذا ما سنراه في التحدث عن قضية الأسر، من خلال ذكر أهم البعثات الدبلوماسية والمعاهدات المبرمة بين الجزائر والدول الأوروبية حول قضايا الأسرى.

أولا– مع فرنسا

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل عهد الدايات بالهدوء والسلم، حيث تم توقيع معاهدة سنة (1666م) مما سمح باستقرار الأمور بين الطرفين، إلا أن هذا التحالف بين الطرفين لم يدم طويلا، فقد بدأت العلاقات تتوتر منذ سنة (1672م)، وكان الأسرى أحد المسائل التي تحكمت في العلاقات بين الطرفين خلال هذه الفترة[1].

ففي ولاية الداي الحاج محمد التريكي وهو أول دايات الجزائر قام بإلغاء معاهدة عام (1661م) وكانت مشكلة الأسرى وراء هذا الصراع الجديد، وجاءت المخالفة في هذه المرة من طرف فرنسا، فقد وقع سبعة من الجزائريين في أسر أحد أبناء مرسيليا، ورغم أن الجزائر عرضت افتدائهم، إلا أن حكومة باريس أرادت أن تساوم بهذه المناسبة على تعديل معاهدة (1666م) وذلك بالنص على عدم استرقاق الأسرى الفرنسيين في حالة ما إذا أخذوا من سفن غير فرنسية، مع ملاحظة أن الفرنسيين كانوا إذا أرادوا القرصنة تستروا لها تحت أعلام دول أخرى. طالت المفاوضات بين الطرفين حول موضوع الأسرى، واقترحت فرنسا أثناء هذه المحادثات بأن تتعهد الجزائر بعدم تزويد قراصنة بلدة سلا بالمؤن أو شراء مسلوبا تهم[2].

بقيت المحادثات على ما هي عليه، ومما زاد الأمر سوءا هو كثرة تصرفات فرنسا التي دلت على عدم احترامها للمعاهدة، وهذا ما سنتناوله من خلال قضية هروب وتبادل الأسرى.

---

[1]– قنان جمال، المرجع السابق، ص: 105.

[2]– الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ص:187.

إن الرسائل التي تم تبادلها بين الجزائر وفرنسا متضمنة قضايا الأسرى، تبرز لنا مدى أهمية الأسرى وتأثيرهم في العلاقات بين الطرفين، ففي الرسالة التي وجهها الداي الحاج محمد إلى لويس الرابع عشر يوم 02 محرم 1085هـ، 23سبتمبر 1674م، عالجت قضية هروب الأسرى ولجوئهم إلى قوارب تابعة لفرنسا، ومما جاء فيها: «... إن سفنكم عندما تقصد ميناء الجزائر للحصول على الماء والبسكويت والمواد المعيشية الأخرى التي هي في حاجة إليها، وعندما تتهيأ للإبحار تستقل على متنها أقنانا تابعين للخواص الذين يلجئون إليها بواسطة الزوارق أو عن طريق السياحة فتحملهم معها، وسادة هؤلاء الأسرى الفارين يأتون إلينا للتشكي إلى درجة إقلاقنا وهو ما لا نستطيع تحمله، يجب أن تمنعوا عن أخذ أي أسير من هذه المدينة عندما يرسون عندها...»[1].

إن هروب الأسرى كان نتيجة للحرية التي منحتها الجزائر لهؤلاء في التنقل والتنزه، فخارج أوقات عملهم كانوا أحرارا يذهبون حيثما شاءوا ويعودون متى شاءوا، فاستغل الفرنسيون هذا الوضع ونظموا شبكة متخصصة في تهريب الأسرى.

والظاهر أن مثل هذه الحوادث قد تكررت قبل أن تأخذ موقفا جادا من قبل حكومة الداي، ففي البداية اعتبرتها مجرد حوادث فردية، ولكن عندما تكررت وأصبحت سفن الدولة الفرنسية نفسها هي التي تقوم بهذه العملية وتبين بأن القنصل الفرنسي نفسه كان وراء عمليات التهريب، أخذت المسألة بعدا سياسيا[2].

في الرابع عشر من سبتمبر عام (1673م) تم تهريب عشرون (20) أسيرا على متن قارب القنصل دالميراس، وعلى إثرها قام الداي الحاج محمد ببعث السيد دي بورديو(M.Dubourdieu) إلى فرنسا وطلب منه عدم الرجوع إلا ومعه الأسرى الفارين، إلا أن قائد العمارة البحرية الفرنسية رفض نزول المبعوث من على متن السفينة، فتعجب الداي على

[1]- قنان جمال، المرجع السابق، ص: 141.

[2]- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص: 105.

هذا التصرف واستدعى القس لوفاشي(Père Le Vacher) وشرح له تصرفات حكومته التي من شأنها أن تؤثر على العلاقات بين البلدين[1].

بينت ردة فعل الجزائر إلى غاية هذه السنة أن الجزائر كانت تعمل على الحفاظ على السلام بينها وبين فرنسا وعلى عدم اختراق معاهدة (1666م). إن التحالف الفرنسي الجزائري لم يدم طويلا ، فتكرار مثل هذه الحوادث من قبل فرنسا كان ينذر بحرب وشيكة. تعّدت تصرفات فرنسا على ذلك إلى درجة أن الفرنسيين كانوا يبحرون على متن سفن معادية للجزائر، ففي نفس الرسالة التي وجهها الداي محمد الحاج إلى لويس الرابع عشر قال له فيها ما يلي: «...إننا نعلمكم بأن رعاياكم يبحرون بسفن تابعة للقورنة ولجنوا والبرتغال واسبانيا وهولندا ومالطا، فإذا وجدناهم على سفن أعدائنا سنأسرهم لأنهم يقاتلون ضد رجالنا فيجرحون ويقتلون منهم، وعندما نجدهم، في هده الحالة فإننا لن نرحمهم وسنسترقهم وسوف لن نعتبرهم رعاياكم...وإننا نعلن لكم بأننا سنأسر كل الأشخاص الذين نجدهم على هذه الحالة...».

إن موقف الجزائر من هذا التصرف لم يأخذ ردا من قبل حكومة فرنسا، إذ يضيف الداي قائلا:«...لقد كتبنا رسالتين أو ثلاثة و لم نحصل على أي رد، لذلك نطلب منكم بمجرد وصول هذه الرسالة إليكم أن تخطرونا بسرعة عن نواياكم حول هذه المسألة بسرعة لنتخذ احتياطنا، ونعرف إذا كنتم لا تزالون في سلم معنا، وسبيل تدعيمه هو أن تمنعوا على رعاياكم نقل أكثر من ثلاثة مسيحيين من غير أصدقائنا وأن لا يخدموا في سفن أعدائنا لأن هذا العمل قد يؤدي إلى حدوث قطيعة...»[2].

وإصرار الجزائر حول هذه المسألة قد جعل فرنسا تتخذ موقفا رسميا من ذلك، إذ قامت ببعث هيئة مكلفة بالحفاظ على السلام بين الطرفين وتبادل الأسرى.

---

[1] - H.D De Grammont،OP.CIT،P: 223.

[2]- قنان جمال، نصوص ووثائق، ص: 144.

أ. بعثة هايي (Hayet) جانفي (1681م):

حضر إلى الجزائر وفد مكون من هايي(Hayet) ودوفيريل (De Virelle) من أجل إبرام معاهدة سلم وتحرير الأسرى الفرنسيين، وخلال هذه المحادثات اشترطت الجزائر على أن يتم تحرير الأسرى الفرنسيين بمبادلتهم بأسرى جزائريين، ونجاح هذه المفاوضات كان مرتكزا على هذا الأمر[1].

لقد زُوِّد هايي(Hayet) بمعلومات مسبقا من قبل الحكومة الفرنسية مفادها المطالبة بإطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين مقابل إطلاق سراح سبعة أسرى جزائريين كانوا قد أخذوا من على ظهر مركب تجاري من طرف قرصان فرنسي، وتنص هذه التعليمات أيضا على أنه يمكن للمبعوثين في النهاية أن يقبلا باستبدال أسير بأسير وليس سبعة أسرى مقابل خمسة وعشرون أسيرا. وحرصا على إظهار نوايا الجزائر الحسنة، قرر الداي والديوان إطلاق 25 أسيرا فرنسيا مقابل وعد من المبعوث الفرنسي بقيام حكومته بإرسال عدد مماثل من الأسرى الجزائريين.

وبمجرد وصول هؤلاء إلى مدينة مرسيليا، انتظرت الجزائر وصول أسراها ولكن دون جدوى، وعلى إثر ذلك قام مدير الباستيون ديسو(Dissou) من جهته بإرسال تقرير مطول إلى حكومته بين فيه مصلحة فرنسا في الحفاظ على السلم مع الجزائر، خاصة وأن تجارتها الشرقية والغربية على السواء كانت تجابه منافسة حادة من طرف إنجلترا وهولندا، وأن فرنسا في إمكانها مجابهة هذه المنافسة ووضع يدها على مقاليد التجارة الشرقية إذا ما ارتبطت بعلاقات متينة مع الجزائر.

لم يكن لهذا التقرير أي تأثير على المسئولين الفرنسيين، فالأسرى الجزائريون لم يصلوا والتذمر الشعبي بلغ ذروته[2]، مما أجبر الداي على إعلان الحرب على فرنسا في أكتوبر عام

---

[1]- H.D De Grammont، Relation...،P،P : 259،260.

[2]- قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا، ص، ص : 109، 110.

(1681م) وأسر الرياس 29 باخرة فرنسية و3000 شخص فرنسي أودعوهم السجن كرد على

الإجراء الفرنسي، لتقابله فرنسا هي الأخرى بحملة عسكرية[1].

ب. حملات الأميرال دوكين على الجزائر عامي (1682– 1683م) :

حددت فرنسا أهدافها من هذه الحملة :

– إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين في الجزائر، وخاصة الذين أسروا على ظهر المراكب الفرنسية.

– تعويض الرعايا الفرنسيين عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم.

1– حملة الأميرال دوكين الأولى (1093هـ/ 1682م)

انطلق دوكين من ميناء طولون في جويلية 1682م، وكان الماركيز دو سولت (Dussault) قد أرسل إلى الماركيز سينيولاي (Seignelay)رسائل كثيرة يخبره فيها بأن هذه الحرب ستكون مكلفة جدا بالنسبة لفرنسا من جراء الخسائر التي ستسببها لتجارة البحرية الفرنسية والمبالغ المالية الكبيرة التي ستؤخذ من الخزينة للإنفاق على هذه الحملة، كما قال بأنه من الأفضل لو تنازل عن بعض بنود المعاهدات التي لا يريد الجزائريون العمل بموجبها، وخاصة تلك المتعلقة بالأسرى الفرنسيين الذين أخذوا من على متن سفن دول معادية للجزائر وهو أمر سيكون له فوائد لصالح البحرية الفرنسية.

وصل أسطول دوكين إلى مدينة شرشال في 25 جويلية وقصف المدينة واستطاع في ساعات قليلة تدمير مينائها وأحرق مركبين[2]، ثم حضر إلى مدينة الجزائر وشرع في قذفها بالقنابل، فطلب الديوان من لوفاشي(Le Vacher) أن يذهب ليتعرف على شروطه ورفض

[1]– بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 84 .

[2]- H.D De Grammont، OP.CIT: P, P: 261، 262.

دوكين أن يتفاوض معه وطلب مندوبا رسميا من الداي والديوان، وواصل قذفه حتى يوم 12 سبتمبر[1].

كلف الداي بابا حسن بعض الرجال بحراسة المدينة حراسة مشددة لمنع دخول المتسللين إليها، ولكن بسبب سوء الأحوال الجوية اضطر دوكين إلى الإبحار باتجاه فرنسا، وخلف وراءه الماركيز دي ليري(De Lhéry) مع نية الرجوع في الربيع القادم إلى مدينة الجزائر[2]، لقد خلفت هذه الحملة حوالي خمسمائة شخص وهدم حوالي خمسين بناية، وكل من لويس الرابع عشر وكولبير كانا غاضبين من أن مدافعهما لم تكن أكثر فعالية، وأمرا أن تعطى عناية أكبر في محاولة السنة القادمة[3].

2- حملـــة الأميرال دوكين الثانية 1094هـــ- 1683م

عندما فشل دوكين في تحقيق أهدافه خلال الحملة الأولى، عاد إلى فرنسا وجهز حملة أخرى تكونت من 43 سفينة انطلقت من طولون يوم 6 ماي(1683م) وأرسل إلى القالة ليوافيه من هناك 400 شخصا فرنسيا من العاملين في شركة "الباستيون" ليكونوا إلى جانبه، ووصل إلى مدينة الجزائر يوم 18 جوان وأنذر الداي بابا حسن بأن يفرج في الحال على جميع الأسرى الفرنسيين والأوروبيين، فلم يجبه الداي وشرع في قذف المدينة[4]، غير أن اضطراب البحر عطل قصف المدينة الذي لم يبدأ إلا في مساء يوم 26 جوان واستمر إلى اليوم الموالي، أين كان الجزائريون يردون على المدافع الفرنسية بالمثل، وعلى ما يبدو أن الجزائريين كانوا يفتقرون لجنود مدفعيين مهرة.

---

[1]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 85.

[2]- H.D De Grammont، OP، CIT، P : 263

[3]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص:344.

[4]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص:87.

قام الداي بإرسال مبعوث برفقة الأب لوفاشي، إلا أن دوكين رفض مقابلته[1]، وكان خشنا خشونته السابقة، فقد رفض أن يقدم كرسيا للقسيس فاشي الذي كان مريضا وطاعنا في السن عندما جاءه هذا الأب المبعوث إلى السفينة عارضا عليه عروض المفاوضة من الداي، بل انه أهانه بقوله على أنه كان تركيا أكثر من مسيحي، وقد رد عليه الأب لوفاشي بقوله: إنني قسيس[2]، وأجاب مبعوث الداي بأنه لن يوقف قصف المدينة ما لم يتم الإفراج عن كل الأسرى الفرنسيين[3]، بالإضافة إلى دفع ضريبة حربية مقدرة بمليون ونصف مليون فرنك فرنسي.

إزاء ذلك اضطر الجزائريون للخضوع لرغبات الأميرال وبدؤوا بجمع الأسرى، ففي 29 جويلية جمعوا (44 أسيرا) وفي 30 جويلية جمعوا(24 أسيرا) وفي 01أوت جمعوا (152 أسيرا)وفي 02 أوت جمعوا (83 أسيرا)، وبعد أن تم جمع الأسرى خرج إلى المدينة هايت وكومبس لإجراء مفاوضات مع الجزائريين[4].

رفض الرياس مطالب دوكين وثاروا على الداي وقتلوه وبايعوا الرايس حسين موزمورتو دايا في مكانه، وبسبب هذا الحادث عاد دوكين ورفاقه إلى مراكبهم وشرعوا في قذف المدينة مرة أخرى باعتمادهم على أساليب القوة والعنف حتى في مواطن السلم، وقد رد الرياس على هذا بنفس الأسلوب، فاعتقلوا القنصل لوفاشي ووضعوه أمام فوهة مدفع فتقطع إلى أشلاء وفعلوا مثل ذلك بعشرين آخرين من الفرنسيين. هدد الجزائريون دوكين ورفقائه بنفس المصير، فاغتنموا سوء الأحوال الجوية خلال شهر أكتوبر، ورحلوا وخلفوا ورائهم تورفيل لمواصلة الحصار مدة من الزمن.

1- H.D De Grammont، OP، CIT،P : 264.

2- جون وولف بابست، المرجع السابق، ص :344.

3- H.D De Grammont، OP. CIT، p : 264.

4- التر عزيز سامح، المرجع السابق، ص :424.

لقد انتهج الداي حسين ميزمورتو سياسة جديدة اتجاه فرنسا، حيث فتح باب المفاوضات بينه وبين فرنسا بنفسه، إذ كلف دوسولت (De sault) مدير شركة "الباسيتون" أن يتوسط من أجل التوصل إلى إبرام صلح، وقد عرض المبعوث هذا الأمر على فرنسا التي قبلت بهذا العرض وكلفت تورفيل بأن يباشر عملية المفاوضات.

-ج .بعثة "تورفيل" إلى الجزائر:

- معاهدة "تورفيل" 17 جويلية (1684م – 2 شعبان 1095هـ)

وصل المفاوض تورفيل إلى الجزائر يوم 2 افريل 1684م، وتوصل إلى معاهدة عرفت باسمه. نصت على أن تكون لمدة مائة عام وتحتوي على 29 مادة، عالجت المشاكل السياسية والاقتصادية. بعد إبرام هذه المعاهدة ذهب وفد جزائري إلى فرنسا صحبة تورفيل، قاده جعفر آغا و12 عضوا من أعضاء الديوان وأمضى الملك الفرنسي على المعاهدة يوم 17 جويلية (1684م)[1]. وأهم ما جاء في هذه المعاهدة ما يلي:

1- استقرار السلم بين إمبراطور فرنسا وداي الجزائر وحرية التجارة وضمان الأمن لبواخر الطرفين.

2- التوقف عن أعمال القرصنة من كلا الطرفين ضد الطرف الآخر.

3- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين في الجزائر وسراح الجزائريين في فرنسا.

4- إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الذين أسرهم أعداء الإمبراطور الفرنسي عندما يصلون إلى الجزائر ولو أسروا من طرف قوات أخرى[2].

وظهرت نتائج هذه المعاهدة، حيث تم إعادة 396 أسيرا إلى الجزائر وحررت هي بدورها 400 أسيرا أوروبيا، وفي شهر ماي (1686م) عاد تور فيل إلى الجزائر وصحب معه هدايا للداي والديوان بالإضافة إلى إحضاره 75 أسيرا مسلما تم تبادلهم بأسرى مسيحيين[1].

---

[1]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 86.

[2]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص :195.

3- حملـــة "ديستري " على مدينة الجزائر،(رجب 1100 هـــ- 26 جويلية 1688م):

لم تمض أربع سنوات على إمضاء معاهدة السلم المئوي والتي كان لها الأثر الطيب في تاريخ العلاقات بين البلدين، حتى تذرعت فرنسا لإعلان الحرب ضد الجزائر بحجة سماح الجزائر ببيع غنيمة فرنسية من طرف أحد بحارة مدينة سلا[2]، وكتب دوسول إلى الداي إبراهيم باشا وبعض أعضاء الديوان، حذّرهم فيها من عواقب ما يشاع في فرنسا من أن الجزائريين يقذفون الأسرى الفرنسيين من فوهات المدافع، وأكد لهم بأن فرنسا ستفعل مثل ذلك بالجزائريين[3].

في شهر جوان وصل دوستري إلى الجزائر على رأس قوة مكونة من 15 مركبا، 16 غاليرة وعشر غليوطات مزودة بالمدافع بدأ الماريشال بالقصف، وتم إغراق خمس سفن بالميناء وأصيبت بعض الجوامع والمنازل بأضرار كبيرة،كما تهدمت الترسانة والفنار ورصيف الميناء وأصيب موزمورتو، ولم يتأثر الأهالي بالقصف لأنهم خرجوا من المدينة، وكان الباشا قد سجن القنصل القسيس و25 بحارا فرنسيا، وبما أن الأسطول قصف المدينة، قام موزمورتو بربط هؤلاء الأسرى بفوهات المدفعية ثم قذف بهم، ورد عليه ديستري بنفس الشيء[4]. لم يحقق ديستري من هذه الحملة أي شيء، ففي أوائل أوت تم استدعاءه بالرجوع إلى فرنسا[5].

قامت حكومة فرنسا في شهر (أفريل 1689 م) بإرسال سوراند(Sorhaind) في مهمة سرية، وحضر بعده مارسيل قيوم(Marcel Guillaume) نائب رئيس البحرية الفرنسية في 19 سبتمبر، وأمضى معاهدة سلم جديدة مع الجزائر نصت على تطبيق معاهدة تور فيل السابقة

---

[1]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 87.

[2]- بن سعيدان محمد، المرجع السابق، ص: 70.

[3]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 88.

[4]- ألتر عزيز سامح، المرجع السابق، ص: 430.

[5]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص: 353.

وعلى تبادل الأسرى، حيث وصلت باخرة فرنسية تحمل على متنها 113 أسيرا مسلما وبادلتهم بعدد مماثل من الأسرى المسيحيين الفرنسيين.

بقيت العلاقات الجزائرية الفرنسية على سلام وهدوء إلى غاية نهاية القرن السابع عشر و لم تكن فيه سوى حوادث صغيرة خاصة بالميدان الاقتصادي، إلا أن مشكل الأسرى عاد ليؤثر بين الطرفين[1]. ففي بداية القرن الثامن عشر وهي السنة التي تم فيها إقرار وتثبيت معاهدة السلم من طرف لويس الخامس عشر لم يطرأ على العلاقات أي توتر، ولكن منذ عام (1729م) ظهرت بعض المشاكل. وقعت حوادث بين البحارة الجزائريين والبحارة الفرنسيين، حيث استولت الجزائر على أربعة مراكب فرنسية على السواحل الاسبانية، وقد كان هذا العمل كرد فعل على إخفاء فرنسا لـــ 32 شخصا جزائريا أسروا من طرف قراصنة مالطا، وسلموا هؤلاء الأسرى إلى مملكة فرنسا، ورغم ما تنص عليه المعاهدة في مثل هذه الحالات وهو إطلاق سراحهم وإرسالهم إلى بلادهم، فإن الفرنسيين عمدوا إلى إخفاء أمر هؤلاء الأسرى، ولكن خبرهم وصل إلى الجزائر وقوبل الرد بالمثل.

أرسل الفرنسيون على اثر ذلك أربع سفن حربية إلى مرسى الجزائر للتهديد وإجبار الداي على تقديم ترضيات، ووصلت العمارة الفرنسية بقيادة دوقاي تروان يوم (11 جوان 1731م). انزعجت السلطات لوصول هذه العمارة وغضب الداي من هذا العمل الفرنسي واستدعى القنصل وطلب منه توضيحات حول ذلك، خاصة وأن بعض الأوروبيين بالمدينة كانوا قد روجوا شائعات مفادها أن فرنسا تريد إهانة الداي بقيامها بهذه المظاهرة.

لقد رفض عبدي باشا ترضية أي مطلب للفرنسيين، وعندما قام القنصل بتهريب عدد من الأسرى، تم ردهم بالفعل وبعدها قام بإطلاق سراحهم[2]. إن استمرار استيلاء البحارة الجزائريين على السفن الفرنسية وأسر أفرادها، جعل فرنسا تلتجئ إلى الدولة العثمانية ملتمسة

---

[1]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص، ص: 89 ، 92.

[2]- قنان جمال، المرجع السابق، ص، ص: 182، 176.

فيها مساعيها لتجديد صلح بين الطرفين حتى تحد من هذا النشاط البحري ضد المراكب، وتضمنت المادة 41 من الاتفاقية على مايلي:

" ...يشاهدون السفن التجارية الفرنسية يعتدون عليها ، فمن الآن وصاعدا يجب إنهاء هذه الوقائع والأحداث، كما يجب على الدولة العلية تبليغ الولاء والحكام وجميع ضباطها بالتعاون مع القناصل والتجار الفرنسيين،كما يجب على الدولة العلية منع قراصنتها من مهاجمة السفن الفرنسية، وعدم أسر واسترقاق واستبعاد الفرنسيين الموجودين لديهم ... " وبالرغم من كل المساعي الفرنسية إلا أن الأحداث بين الطرفين توالت وأضحت العلاقات تتميز بالهدوء تارة والتوتر تارة أخرى[1].

خلال عام (1753م) وقعت حادثة من حوادث البحر المعتادة، وكادت هذه المرة أن تؤدي إلى القطيعة، حيث فكرت فرنسا جديا في شن حرب على الجزائر وإرسال عمارة بحرية لقصف العاصمة بالقنابل، وسبب وقوع الحادثة يعود إلى رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش عند التقائها بإحدى السفن الحربية الجزائرية قرب مدخل مضيق جبل طارق. لقد بادر الربان الفرنسي بإطلاق نيران مدافعه على السفينة الجزائرية، مما أدى إلى نشوب المعركة وتم الاستيلاء على المركب وسيق إلى الجزائر، حيث احتجز وصودرت شحنته، وتم أسر ملاحيه ومعاقبة ربان المركب بجلده مما تسبب في وفاته.

إن رفض التفتيش والمبادرة بإطلاق النار، يعتبر انتهاكا صريحا لمعاهدة السلم القائمة بين الطرفين. وقبل أن تتخذ الحكومة الفرنسية موقفا نهائيا من قضية الحرب أو السلم، عهدت إلى القيام باستشارات واسعة حول هذه القضية، ونتج عنها وجهتي نظر مختلفتين، إحداهما تعتبر أن الحرب مفيدة وأنها الوسيلة الوحيدة لقمع الجزائريين ووضع حد لتجاوزاتهم، والأخرى تعتبر أن الحرب واستعمال القوة لن يؤدي إلى نتيجة، متبنية في ذلك مصالح فرنسا وقوة الجزائر خلال هذه الفترةوعليه أخذت فرنسا بالرأي الثاني وتخلت عن فكرة إرسال حملة ضد الجزائر والاكتفاء

[1]- الترعزيز سامح، المرجع السابق، ص :493.

بالاعتماد على العمل الدبلوماسي[1]، اعتذر الداي عن هذا التصرف مطلع عام (1754م) وأطلق سراح الأسرى ما عدا الذين ماتوا بسبب التعب ومنهم دوبانا.

في 11 نوفمبر 1763م وصلت إلى ميناء الجزائر ثلاث بواخر حربية لتهديد الجزائر على اثر قيامها باعتقال جميع الفرنسيين المتواجدين بالجزائر والعاملين بمؤسسات القالة وعنابة والمتواجدين على ظهر السفن الراسية بالموانئ، وفي الأخير تمكنت فرنسا شهر جانفي (1764م) من إبرام صلح بينها وبين الجزائر نصّ على إطلاق سراح الأسرى، وبعد إمضاء هذا الصلح، حضرت إلى الجزائر فرقاطة الملك مع مركب آخر وعليهما عدد من المساجين الجزائريين الذين كانوا محتجزين في فرنسا، فرحب الديوان بطاقمي المركبين، وعادت العلاقات الطيبة مع فرنسا طيلة ربع قرن تقريبا.

قطعت الجزائر علاقتها مع فرنسا بعد غزوها لمصر عام (1798م)، واعتقلت القنصل الفرنسي وموظفي القنصلية وأودعتهم السجن، فردت فرنسا على ذلك باعتقال يعقوب كوهين باكري وسيمون ابوقاية بباريس[2].

في سنة (1800م) قامت حكومة فرنسا ببعث ديبواتانفيل (Dubois. Thainville)

كقنصل جديد إلى الجزائر من أجل التفاوض على إبرام معاهدة صلح[3]، وقد أمضى تانفيل مع الديوان معاهدة سلم يوم 30 سبتمبر(1800م)، فأطلقت فرنسا سراح يعقوب كوهين وابو قاية[4]. واستطاعت فرنسا أن تحصل على معاهدة صلح أخرى بفضل الباب العالي، فبسبب مهاجمة البحارة الجزائريين للسفن الفرنسية، رفعت احتجاجاتها مرة أخرى لدى الباب العالي، وقام السلطان بواجبه، فأرجع الجزائريون كل ما سلبوه، وعقدت هذه الاتفاقية يوم 11

---

[1]- قنان جمال، المرجع السابق، ص، ص: 188، 190، 192 .

[2]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص، ص:100، 112.

[3]-Ernest Mercier،OP.CIT،p: 452.

[4]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 112.

شعبان 1216هـ/17 ديسمبر 1801م، وقد اشتملت هذه المعاهدة على تسعة عشر بندا وهي تتلخص في إعادة العلاقات الودية بين الدولتين.

ووفقا للمادتين السابعة والثامنة من معاهدة السلم هذه، يمنع استرقاق الفرنسيين في إيالة الجزائر مهما كانت الظروف والأسباب، وزيادة على ذلك فإن الداي أطلق سراح جميع الأسرى المسيحيين الذين كانوا معتقلين عنده وكذلك سائر السفن الايطالية والفرنسية التي كانت محجوزة لديه[1].

4- حملة الضابط هولان 8 جويلية 1802م:

واصل البحارة الجزائريون مطارداتهم وملاحقاتهم للمراكب الفرنسية في البحار، فاعترضوا السفينة الحربية بانيل قرب رأس تنس، وهي في طريقها إلى سان دومينيك بأمريكا الوسطى وحطموها واستولوا على ما بها من التموينات الحربية وأسروا 200 بحارا و29 جنديا و9 نساء، وقادوا الجميع إلى باي وهران يوم 15 جانفي 1802م.

وعندما احتج تانفيل على هذا، هدده الداي بالطرد هو وكل الفرنسيين إذا لم تدفع فرنسا له 200 ألف بياستر وأعطى له مهلة أربعين يوما، ومن جهة أخرى هاجم بعض الرياس سفينة فرنسية في سواحل تونس، واستولى آخرون على مركبين فرنسيين آخرين في سواحل تورنتو الايطالية واعتقلوا جميع الركاب وأودعوهم السجن وأسروا 38 رجلا من جزيرة كورفو. وإزاء هذه الأوضاع كلف نابليون بونا بارت الضابط هولان(Hulin) أن يذهب إلى الجزائر لتهديدها على رأس عمارة بحرية كبيرة[2].

غادرت الحملة الفرنسية يوم 08 جويلية 1802م تحت قيادة الأميرال ليسق (Leyssegue) الذي أمر بفرض حصار عليها، وطلب بونابارت من وزير بحريته الأميرال دوكر(Decrs) أن يحشد عشرة بواخر حربية في البحر الأبيض المتوسط تحسبا للطوارئ، وقد

---

[1]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 285.

[2]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص، ص: 114.

تمكن هولان من إطلاق سراح أسرى سفينة بانيل وباقي المراكب الفرنسية المحتجزة ومحتوياتها الباقية، وفي 27 جويلية التحق به القنصل الفرنسي على مركب لوماتان(Le matin) حاملا رسالة تهديد إلى الداي[1]، ومما جاء فيها:«... إذا لم تقم بردع كل من قام بإهانة ممثليناوإذا لم احصل على ترضيات منكم، فسأقوم بحشد ثمانون ألف جندي إن لزم الأمر، وأحطم إيالتكم، فكر أنت وأعضاء ديوانك في محتوى هذه الرسالة»[2].

ولما أدرك الداي نوعا من الجدية في التهديدات الفرنسية، قبل إطلاق سراح الأسرى وإعادة السفن المحتجزة والبضائع المصادرة وتعويض التالف منها[3].

ثانيا– مع إسبانيا وإنجلترا

1) مع إسبانيا:

لقد شكل الأسرى من بين أهم القضايا التي أثرت أكثر في العلاقات بين الجزائر واسبانيا، وبما أننا نتناول قضية الأسر وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات، فإن تأثير الأسر خلال هذه الفترة، قد مثل عامل تقارب وعامل تباعد بين الطرفين وذلك من خلال ما لمسناه من بعض الرسائل التي تم تبادلها بين الجزائر واسبانيا خلال هذه الفترة.

في بداية القرن السابع عشر أو خلال القرن السادس عشر، سيطرت مسألة الأسر على العلاقات بين البلدين وما نتج عنها من حملات ضد الجزائر،كحملة أندري دوريا على شرشال عام (1531م)، حملة شارل الخامس على مدينة الجزائر سنة (1541م) وحملة جيوفاني سنة(1601م) وحملة الأب ماثيو على مدينة الجزائر سنة (1603م).

أما خلال عهد الدايات، فقد استمرت المناوشات البحرية بين الجزائر واسبانيا وأسفر عنها وقوع العديد من الأسرى بيد الجزائر[1]، ففي التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير عام

---

[1]– بوعزيز يحي، المرجع نفسه، ص: 115.

[2]- H.D De Grammont، Alger sous la domination…،P: 360.

[3]– بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 115.

(1707م)، أعدّ الداي محمد بقطاش حملة عسكرية وتمكن من تحريرها واعتقل عدد كبير من الاسبان يقدر عددهم بحوالي ألفي أسير (بينهم فرنسيون ومالطيون)[2].

فالنسبة الكبيرة من الأسرى الأوروبيون بالجزائر كانوا من الاسبان، ولا شك بأن هؤلاء كانوا محل اهتمام من طرف الحكومة الاسبانية، وهذا ما جعل اسبانيا عام (1768م) تقوم بجهود دبلوماسية لدى سلطان المغرب للتوسط بينها وبين الجزائر على إطلاق سراح هؤلاء الأسرى.

راسل ملك اسبانيا السلطان محمد بن عبد الله ملك المغرب راغبا في وساطته لدى داي الجزائر لتحرير الأسرى الاسبان الموجودين تحت نفوذ حكومة الجزائر، وكان عددهم يفوق بكثير ما عند الاسبان من الأسرى الجزائريين، على أن تكون المفاداة رأسا برأس على حسب مراتبهم ومنازلهم في الإطار السياسي والعسكري. كاتب سلطان المغرب الجزائر مرتين إلا أنها رفضت ذلك، وفي المرة الثالثة استجابت لوساطته على أن يبعث من قبله من يمثلهم ليحضر هذه المفاداة ويكون تسليم الأسرى من الطرفين على يده وبمحضره، فجاء مركب الاسبان إلى الجزائر مشحونا بالأسرى الجزائريين، وتم التبادل بـــ1600 أسير من كلا الطرفين[3].

زادت قضية الأسرى الاسبان من حدة العلاقات بين الطرفين وفتحت باب المفاوضات مباشرة مع الجزائر، بحيث تم التوصل في النهاية إلى اتفاق يقضي بتبادل الأسرى فقط، وكان هذا الاتفاق عام أكتوبر(1768م) ، واشترط الجزائريون أن تطلق اسبانيا جميع من لديها من الأسرى المسلمين مقابل إطلاق سراح الأسرى الاسبانيين، وبموجب هذا الاتفاق أطلقت اسبانيا 1200 أسيرا مسلما مقابل 712 أسيرا اسبانيا.

أعيد تطبيق هذه الاتفاقية سنة (1773م)، واشترطت الجزائر في هذه المرة على إطلاق سراح أسيرين مسلمين مقابل أسير اسباني وبذلك أطلقت اسبانيا 1606 أسيرا مقابل إطلاق

---

[1]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 235.

[2]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 95.

[3]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص: 235.

الجزائريين سراح 570 أسيرا من الاسبانيين[1]. إن إبرام هذه الاتفاقية لم يضع حدا للنزاعات بين الطرفين، و لم يكفا عن مهاجمة بعضهما البعض في عرض البحر، حيث عادت السفن الجزائرية إلى الإغارة على السفن الاسبانية وعلى سواحلها، ويعود سبب ذلك إلى الموقف العدائي الاسباني ضد مسلمي الأندلس والجزائر. كثيرا ما عادت السفن الجزائرية من إغارتها منتصرة وممتلئة بالغنائم، فتجمع من ذلك يومئذ بالجزائر ما يزيد على عشرة آلاف أسير 10000، و لم يقف نشاط الداي بابا محمد عثمان عند حصار الاسبان داخل التراب الجزائري بوهران، بل شجع رياس البحر على العودة إلى مهاجمة سواحل اسبانيا ذاتها،وإزاء هذا الأمر قرر شارل الثالث ملك اسبانيا أن يقوم بحملة كبيرة ضد الحكومة الجزائرية وذلك سنة (1189هـ- 1775م)[2].

أ) حملة الكونت أوريلي عام (1775م – 1189هـ):

قرر شارل الثالث أن يوجه حملة كبرى ضد الجزائر، بحيث قام بتجهيزها في قرطاجة، تألفت من ستة مراكب كبرى و24 غليوطة و344 باخرة نقل على متنها 22600 مقاتل بقيادة الجنرال أوريلي[3] الايرلندي الأصل والذي اشترك في الحرب الايطالية الألمانية، أبحر بها من اسبانيا يوم 26 جوان ووصل إلى ميناء الجزائر في أول الشهر الموالي ووجد المدينة على أتم الاستعداد لمواجهته ، لأن قادتها علموا بأخبار الحملة قبل أن تصل، ففكر في الاتجاه إلى سيدي فرج لإنزال جنوده ثم اتجه إلى الضفة اليسرى لواد الحراش وتصدى له هناك المدافعون قبل أن يتمكن من احتلال الأماكن التي قصدها، وقُتل في المعارك الأولى 2088 شخصا وجُرح 2300 آخرين و لم يفلح في قذف المدينة، وأرغم على الانسحاب بمعظم قواته وخلف وراءه خمسة سفن كبيرة لتحول دون ملاحقة الرياس له ولقافلته[4].

---

[1]- العسلي بسام، الجزائر والحملات الصليبية،ط3، دار النفائس، 1986، ص: 134.

[2]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 241.

[3]- H.D De Grammont OP.CIT,P,P: 324, 325.

[4]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 101 .

اشتهرت هذه الواقعة بواقعة عام الرمل لوقوع الاشتباكات فيها برمال الشاطئ الجزائري، ولقد بيعت أسلاب العدو وجميع المغانم بسوق البادستان بمدينة الجزائر، و لم يجد شارل الثالث بدا بعد هذه الهزيمة من محاولة الصلح مع حكومة الجزائر، فتوسط عند الباب العالي لهذا الغرض، ولكن الداي محمد باشا رفض ذلك وأصر على تمسكه بتخلي الاسبان أولا عن وهران، ومما زاده تمسكا بموقفه هذا هو ما بلغه من أنشارل الثالث يسعى في نفس الوقت إلى تأليف حلف صليبي متكون من إمارات ايطاليا تحت رعاية البابا بيوس السادس[1].

ب) حملة انطونيو بارسلو (1783م):

رغم هزيمة أوريلي في حملته الأولى إلا أنه لا يزال يفكر في الانتقام، فأخذ في تجهيز حملة كبيرة مستغلا في ذلك الظروف الدولية الصعبة التي تتعرض لها الجزائر وهي تكالب معظم دول أوروبا ضدها وضد قواتها البحرية، إضافة إلى رفضها عقد أي صلح مع اسبانيا ما لم تقم هذه الأخيرة بالانسحاب نهائيا من وهران والمرسى الكبير، فجهز 65 مركبا بحريا والآلاف من الجنودأسندت قيادتها إلى انطونيو بارسيلو الذي غادر قرطاجنة يوم 23 جويلية 1783م ووصل في مطلع الشهر الموالي إلى المدينة وقذفها بكمية كبيرة من القذائف بلغت 7585 قذيفة، ولكنه عجز عن النيل من حصونها وقوة دفاعاتها، وتصدى له الرياسوأرغموه على الانسحاب منهزما وجدد الكرة في نفس الشهر الموالي واضطر إلى الانسحاب[2].

لقد كان هذا الهجوم آخر هجوم اسباني على الجزائر، وتوجت جميع الهجمات بالفشل فما كان من اسبانيا إلا عقد الصلح مع الجزائر وطلبت من القنصل الفرنسي كرسي(De Kercy)أن يتوسط لها بالصلح، ولكن الداي كان رافضا تماما للصلح وكانت المناقشات صعبة جدا .ونظرا للجهود المكثفة التي بذلها القنصل الفرنسي، وقع الصلح في الرابع عشر من حزيران سنة (1786م-1201هـ).

---

[1]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 242.

[2]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 102.

استفادت الجزائر من هذا الصلح لأنه كان في الجزائر ألف وثلاثمائة وخمسون أسيرا اسبانيا، باعوا الأسير الوحيد بألف ريال، وبعد الصلح أرسل الملك الاسباني 500 كيس من المجوهرات والأمتعة والهدايا القيمة إلى حاكم الجزائر[1].

فتحت هذه الاتفاقية آفاقا جديدة في العلاقات الجزائرية الاسبانية، فبعد توقيع الصلح تبادلت العديد من المحادثات والمراسلات بين البلدين بشؤون الأسرى ونذكر منها ما يلي :

الرسالة التي وجهها وكيل الحرج حسن إلى الكونت دي فلوريدا بلانكا بتاريخ 20 سبتمبر 1786م، اخبره فيها بأن مركبا بحريا اسبانيا وصل إلى الجزائر واحضر معه رسالتين من مجلس الملك سلمهما إليه مدير مستشفى الأسرى الاسبان بالمدينة،كما احضر معه قنصل اسبانيا الجديد بيدرو سوكيتا(Pedro Suchita) الذي طلب مقابلة الداي ليتحادث معه في شأن تحرير الأسرى. وفي رسالة أخرى وجهت من الكونت دي فلوريدا بلانكاإلى الداي محمد عثمان باشا بتاريخ (1787م)، عبر له فيها عن شكره لإطلاق سراح الأسرى الاسبان الذين أسرهم البحارة الجزائريون.

وقد جاءت مسألة هروب الأسرى لتؤثر على العلاقات بين الطرفين من جديد، حيث فر 12 أسيرا، إلاأن الجزائر استطاعت إعادتهم، فتدخل القنصل الاسباني واحتج بالإصرار على عدم معاقبتهم. أغضب هذا الأمر الداي وطلب من اسبانيا بضرورة تغيير هذا القنصل (دون ميغيلدولاريا) قبل أن يتأزم الوضع أكثر[2].

لقد تم الجلاء النهائي للإسبان من وهران والمرسى الكبير سنة (1792م)، وتم إبرام معاهدة صلح حصلت من خلالها اسبانيا على بعض الامتيازات الاقتصادية[3]، ورغم إمضاء هذه المعاهدة فلم يتم احترامها من طرف الاسبان، وهذا ما استنتجناه من خلال الرسالة التي وجهت من الداي حسنإلى الملك كارلوس الرابع بتاريخ 3 شعبان 1208هـ/ 06 مارس 1793م

---

[1]- التر عزيز سامح، المرجع السابق، ص:545.

[2]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص، ص: 97 ، 122، 132.

[3]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 268.

وأهم ما جاء فيها هو عدم احترام اسبانيا لشروط الصلح، وتمثل ذلك في أنه "على كل باخرة أن يكون لها جواز خاص بها حتى يتم احترامها من طرف البحارة"، وعثر الرياس الجزائريون على إحدى السفن لا تحمل الجواز وبالتالي اقتادوها إلى الجزائر واحتج على إثرها القنصل الاسباني.

ومراعاة للصداقة بين البلدين (على حد قول الداي حسن) تم إطلاق سراح المركب، وبعد بضعة أشهر احتجزت الجزائر مركبا آخر لا يحمل جواز سفر وتم أسر جميع الركاب.

تعددت حوادث البحر بعد ذلك إلى غاية سنة (1812م)[1]، إذ توترت العلاقات بين حكومتي الجزائر واسبانيا، وذلك بسبب حلول مركب اسباني بميناء بونة حاملا معه خليطا من البحارة، كان فيهم فرنسيون وايطاليون من أهل جنوة ونابولي وسردينيا، وهو بذلك في وضعية مشبوهة وغير قانونية فاشتد الأمر وتبادلت التهم بين البلدين[2].

2) مع انجلترا

أعلنت انجلترا الحرب على الجزائر وذلك بسبب قيام هذه الأخيرة بالاستيلاء على سفينة "ويليام أوف لندن" وكان ذلك في حدود سنة (1669م)، ونتيجة لاستمرار الجزائر اعتراضها للمراكب الانجليزية وأسر طاقمها، اتخذت انجلترا طريق الحرب.

أ) بعثة توماس إلى الجزائر:

قامت انجلترا ببعث المفاوض ألان توماس إلى مدينة الجزائر من أجل تجديد المعاهدة وإطلاق سراح الأسرى، وكانت تعليمات توماس بأن يقوم على التغلب بالقوة على أي سفينة جزائرية قد يلقاها في طريقه إلى الجزائر، وعندما يصل إلى المدينة فعليه أن يطلب إطلاق سراح الاسبان بالإضافة إلى الانجليز الذين أسروا من على متن السفن الانجليزية ويجب معاقبة الرياس المذنبين، فإذا وافق الجزائريون على هذه المطالب فإنه يمكنه تجديد المعاهدة . وإذا لم يتوصل

[1]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 192.

[2]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 310 .

توماس إلى أي اتفاق فإنه بإمكانه أن يهاجم ويغرق سفن الجزائريين في الرصيف البحري وأية سفن أخرى في المرسى.

وصل ألان توماس إلى الجزائر في أول سبتمبر(1669م) وأرسل مطالبه إلى حكومة الداي، كما قام بإيقاف جميع السفن الداخلة إلى ميناء الجزائر وأسر ركابها.كان الرد الجزائري على مطالبه بالرفض، فقام بإحراق سفينة جزائرية وعرض تبادل الأسرى، وكان الجواب من جديد غير مرضي وهكذا أصبحت الجزائر وانجلترا في حرب، ففي شهر أغسطس أغرق الانجليز اكبر سفينة جزائرية.هذا فيما يخص عن الفترة السابقة لعهد الدايات.

ب) هجوم إدوارد سبراغ على مدينة بجاية:

عام (1671م) وصل السيد **إدوارد سبراغ** إلى مدينة بجاية وبدأ بالهجوم الذي تكلل بالنجاح، حيث استطاع أن يحطم سبعة سفن، وخلال هذه الأحداث سبح أحد الأسرى الهولنديين إلى الأسطول[1]، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى الجزائريين قاموا بمهاجمة القنصلية الانجليزية فنهبوها وألقوا القبض على القنصل وعلى جميع العاملين في القنصلية ووضعوهم في السجن. وفي نفس السنة عاد ادوارد سبراغ ثانية إلى الجزائر وهاجم الميناء، وبعد أن كسر الجنزير الحديدي المستخدم لإغلاق الميناء أحرق تسعة سفن[2].

لقد قام داي الجزائر بدعوة الإنجليز للتفاوض حول معاهدة جديدة، ومن جهته أصر سبراغ على تثبيت النصوص الواردة في المعاهدات السابقة مع إضافة مواد تؤكد حق فداء الأسرى الانجليز بثمن البيع الأصلي، بالإضافة إلى ضمانات أقوى بالنسبة لحركة النقل بين طنجة واسبانيا. لم تتم

المفاوضات وذلك بسبب انشغال انجلترا بحروبها الأوروبية.

[1]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص:329.

[2]- التر عزيز سامح، المرجع السابق، ص: 398.

وخلال عام (1674م) كتب داي الجزائر إلى شارل الثاني يحثه على إرسال النقود لفداء الأسرى الانجليز المتواجدين بالجزائر، وقال له إذا لم تقم بفدائهم سنرسل إليك قنصلك وسيكون ذلك فرصة لإنهاء السلام معك، وفي هذه الأثناء كان السيد جون نابورو في طريقه إلى الجزائر ومعه النقود للفداء، ولكن الأوامر التي أعطيت له كانت تسمح له بعقد السلام أو الحرب، وقد تم فداء الأسرى عن طريق السيد جون الذي استطاع تحرير مائة وتسعة وثلاثين شخصا.

إن الشيء الملاحظ من هذا، هو أن انجلترا كانت دائما مستعدة للحرب و لم تكن في نيتها أخذ طريق السلام مع الجزائر، كما سنرى ذلك لاحقا.

ج) حملة نابورو (1677م):

أبحر نابورو يوم أغسطس عام (1677م) نحو الجزائر وذلك للمطالبة بالترضيات عن الإساءات الكثيرة والاعتداءات التي حدثت لرعايا الملك، وقام بالاستيلاء على أربعة سفن جزائرية وهاجم سفينة (وردة الجزائر) وأسر ضباطها، وكل هذا كان دون إعلان الحرب، وقد استغرب نابورو عندما وجد الجزائر غير مصممة على السلم بل باشرت بإطلاق النار على المراكب، وبعدها غادر الجزائر ومعه الأسرى لبيعهم في ليفورنا[1].وبالتالي فإن هذا التصرف من قبل انجلترا، قد جعل الجزائر تتخذ إجراءات ضدها، فطيلة هذه الفترة لم تتوقف الجزائر عن مطاردة السفن الانجليزية، هذا ما جعل انجلترا توجه إليها حملة كبيرة سنة (1749م).

د) حملـــة الأميرال كيبل (1749م):

صادرت الجزائر سفينتين انجليزيتين مع حمولتهم كانا يبيعان البارود للقبائل، فأيقظت هذه الأحداث غضب لندن، وقررت أن تبعث حملة بقيادة الأميرال كيبل سنة (1749م) على رأس أسطول مؤلف من سبع سفن، وعندما وصل الأسطول إلى مدينة الجزائر يوم 09أوت، قدّم كيبل شكوى إلى الديوان، فأعطاه الديوان جوابا مقنعا ووعده بإرسال سفيرين إلى انجلترا لبحث الموضوع،

[1]- وولف جون بابست، المرجع السابق، ص، ص:329، 333.

وفعلا تم بعث شخصين من طرف الديوان في 10 جويلية 1750م.

عاد كيبل مرة ثانية إلى الجزائر ومعه أربعة سفن حربية، لكن الداي رفض الدخول في مفاوضات معه قبل رجوع سفرائه، وفي 16 سبتمبر شوهد الأسطول الانجليزي مرة أخرى أمام الجزائر، وبعد يومين من وصوله عقد الديوان اجتماعا وأصر الأميرال على الدخول إلى الديوان متقلدا سيفه ورفض تقبيل يد الداي، وطالب بالامتيازات التي تتمتع بها فرنسا، غير أن الداي رفض مطالبهوأنهى المفاوضات بتسليمه عشرون أسيرا[1].

أشار كاثكارت إلى أن السفن الجزائرية أسرت اثنتين وعشرين سفينة شراعية بريطانية،بالإضافة إلى أكثر من مائة سفينة لصيد المرجان . أثار هذا الأمر امتعاض بريطانيا، ويقول كاثكارت: «...أما القنصل البريطاني فقد كان يلاطف الجزائريين ويهدئهم أحيانا، ويتوعدهم بانتقام بريطانيا وعقابها أحيانا أخرى...».

واصلت الجزائر إغارتها على السفن وأسر ركابها، حيث أسرت هذه المرة سفينة تسمى "النمر" وربانها هو القبطان أسيلدا، ولما وصلت هذه السفينة إلى الميناء تردد الداي في أمرها ولكنه في آخر الأمر اعتبرها غنيمة واستولى عليها ووضع أفرادها قيد الأسر، هذا ما جعل بريطانيا ترسل إلى الجزائر مبعوثا من طرفها.

في يوم 25 ديسمبر 1795م وصلت بارجتان بريطانيتان إلى ميناء الجزائر، البارجة الأولى تدعى روميوليوس بقيادة القبطان هوب والبارجة الثانية تدعى (الترتار) بقيادة القبطان ايلفسطون وعلى متنها اللورد فريد نورث المبعوث الخاص من طرف ملك بريطانيا لدى داي الجزائر، وقد تمكن هذا المبعوث البريطاني في يوم 27 ديسمبر من تسوية النزاع الجزائري البريطاني مع الداي. وأهم ما جاء في هذا الاتفاق:

- لا تعاد السفينة الأسيرة التابعة لجبل طارق وبحارتها إلا بعد دفع الفدية.

1- H.D. De Grammont .OP.CIT،P: 305.

– تدفع الحكومة البريطانية مبلغ 600 دولار اسباني فدية لكل واحد من الأسرى الذين يبلغ عددهم 195أسيرا والذين هم في قبضة الجزائر، وتتخلى بريطانيا عن مطالبها فيما يتعلق التعويض على السفن والتي يبلغ عددها 22 سفينة والتي أخذها الجزائريون غنائم في الماضي.

وفي يوم 28 سبتمبر تم دفع فدية الأسرى ورُحلوا على متن سفينة اسبانية استؤجرت خصيصا لهذه الغاية[1].

في بداية القرن الثامن عشر جددت الجزائر أسطولها واستطاعت أن تحصل على المزيد من الغنائم، وقد اشتهر الرايس حميدو بمجهوده الفعال في إعادة بناء الأسطول الجزائري حتى قدر عدد بحارته سنة (1815م) بثلاثين ألف، و لم يقتصر نشاطها في هذه الفترة على حوض البحر الأبيض المتوسط فقط، إذ يبدو أن عقد الصلح مع اسبانيا قد فتح أمام الجزائر مضيق جبل طارق والدخول إلى المحيط الأطلسي لممارسة نشاطها على مياهه.

استمرت سيطرة الجزائر المطلقة على البحر الأبيض المتوسط حتى سنة (1815م)، حيث تغيرت الأحوال وتطورت الظروف، مما أدى إلى تقهقر البحرية الجزائرية، ومن هذه الظروف التكتل الأوروبي الذي واجه حروب نابوليون، فبعد هزيمته اجتمع الحلفاء في فينا سنة (1815م) وعقدوا مؤتمرا أوروبيا، ومن بين القرارات التي اتخذوها تضامنهم للقضاء على البحرية الجزائرية[2].

المبحث الثاني: تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية ما بين 1815م – 1830 م:

[1]– كاثكارتجيمس ليندر، المصدر السابق، ص، ص:231،227.

[2]– الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص: 494.

أولا. مؤتمر فيينا* ومسألة الاسترقاق

لم تأخذ قضية الأسر موقفا جادا من طرف الدول الأوروبية، ففي كل مرة يكون فيه أسر تقوم

الدولة ببعث حملة عسكرية وينتهي الطرفان من ذلك بعقد اتفاقية سلم وعندما رأت الدول الأوروبية تضررها من هذا النشاط، هنا أخذت موقفا جادا وكان ذلك سنة 1815م، هذه السنة التي تعتبر حدثا بارزا في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوروبية، نظرا لكون هذا التاريخ طرحت فيه مسألة معينة كما سنرى ذلك لاحقا .

عرفت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نوعا من الاستقرار، نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوروبية، وقد استغلت الجزائر الظروف الدولية المتمثلة في الحروب الأوروبية لكي تجدد قطع أسطولها الذي وصل إلى ثلاثون قطعة، ولكن بمجرد أن توقفت هذه الحروب تحالفت تلك الدول من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها في البحر المتوسط[1].

انعقد المؤتمر عام (1815م) في فينا، وسبب انعقاده هو دراسة القضايا الأوروبية التي نجمت عن حروب الثورة والإمبراطورية الفرنسية والتي زعزعت ميزان القوى التقليدية القائم في أوروبا، فبعد سقوط نابليون كان على الدول الائتلافية المنتصرة أن تعيد رسم الخريطة السياسية للقارة، وكان من المفروض أن لا يتجاوز هذا المؤتمر حدود القارة الأوروبية إلى التدخل في شؤون دول المغرب والجزائر[2].

---

*انعقد في النمسا، حضر أعمال المؤتمر 140 وفدا وعلى رأسه القوى الكبرى آنذاك: انجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا (1648م).

[1]- هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815-1830م،ط1، دار الهدى: الجزائر،2007، ص:11.

[2]- قنان جمال، المرجع السابق، ص:252.

قام ممثلوا فرسان مالطة* بتسليم عدة مذكرات إلى المؤتمرين يطالبونهم فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم، وذلك بمنحهم مقرا آخر في البحر المتوسط تجتمع فيه جميع أساطيل الدول المسيحية لمواجهة "قراصنة الدول المغاربية" ومحاربتهم، كما سلم الأميرال سيدني سميث(S.Smith) مذكرة إلى المؤتمرين ألح فيها على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية[1]، ولتحقيق هذه الخطة اقترح سيدني سميث طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر على التخلي عن نشاط القرصنة، وتمثلت الطريقة الأولى في تأليف قوة بحرية مشتركة،مبديا رغبته في أن يكون هو قائدها[2].

أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال، وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[3].

لقد اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على رفض المشروع، فبالنسبة لفرنسا فالسبب واضح، وهو أنها خرجت من حروب نابليون ضعيفة، وأما بالنسبة لبريطانيا فإنها كانت لا تزال تحتفظ بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء الأيالات حتى لا يتعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى[4]. وبعد تداول المؤتمرون للقضايا المطروحة في مؤتمر فينا، أصدروا قرارا نهائيا في 09 جوان 1815م، ألحوا فيه على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين[5] .

---

*فرسان يوحنا نظام ديني عسكري، طردوا من القدس أثناء الحروب الصليبية، واستقروا بجزيرة قبرص حيث عرفوا باسم الإسباتية، إلى أن طردهم السلطان سليمان القانوني من جزيرة رودس عام (1512م) فلجأوا إلى مالطة عام (1530م) كما فرق نابليون صفوفهم عند دخوله الجزيرة عام (1798م).

1- شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص:147.

2- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص:313.

3- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص:13.

4- زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر،2009، ص:60.

5- هلايلي حنيفي، المرجع نفسه، ص:12.

قبل أن ندخل في النتائج التي تمخضت عن هذا المؤتمر، يجب أن نشير إلى مسألة الاسترقاق التي تم طرحها في هذا المؤتمر، وهل كانت هذه المسألة بالفعل خاصة أم مرتبطة بالجزائر وحدها؟ هذا ما نحاول معرفته فيما يلي.

وصف الأوروبيون الجهاد والنشاط البحري الذي كانت تقوم به الجزائر بالقرصنة "Piraterie"، بينما فسروا اعتداءاتهم بأنها دفاع عن النفس، وعن هذه المسألة يقول أحد المؤرخين الأجانب وهو كات" لم يقوموا وحدهم بالقرصنة، بل هناك الانجليز والهولنديون وأناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة وعنف"[1].

إن هذا يعني أن القرصنة التي اهمت بها الجزائر وحدها، إنما كانت فيما يبدوا ممارسة عامة شاركت فيها كل الدول البحرية آنذاك، وأن سلوك الجزائريين البحري إنما في معظمه رد فعل للاعتداءات الأوروبية، وقد قال سلفاتو بونو(Salvator Bono) في هذا الصدد :"إن القراصنة الجزائريين قد تعرضوا أول الأمر إلى قراصنة أوروبيين لا يقلون عنهم جرأة ومهارة، وهم لم يكونوا على أعمال دفاعية ضد المسلمين فحسب، بل كانوا يبدون نشاطا قويا، اذ ينهبون سفن وسواحل البلاد الإسلامية"[2].

إن الحديث عن القرصنة والقراصنة وما يستحوذه هؤلاء من المغانم والأسرى أو ما يسمونه "بالرقيق" يقودنا إلى إثارة مسألة مهمة وهي كيف كان يعامل الرقيق (على حد قولهم) بالجزائر، ردًا على مسألة استرقاق المسيحيين التي كشف عنها مؤتمر فينا.

من المعلوم أن نظام الرقيق كان شائعا في العالم قديما وحديثا، واستمر هذا النظام معمولا به في أوروبا الغربية وأمريكا وآسيا إلى القرون الحديثة، فكيف لدولة مثل فرنسا وانجلترا أن تتهم الجزائر بالاسترقاقونسوا في فترة سابقة أنهم مارسوا هذا العمل ولا يزالون ، فالإنجليز قد مارسوا تجارة الرقيق منذ أواسط القرن السابع عشر وأسّسوا لها شركات قوية ومراكز على شواطئ

[1]- شويتام ارزقي، المرجع السابق، ص:49.

[2]- بونو سلفاتور، المرجع السابق، ص:102.

إفريقية واستأثروا بها طوال القرن الثامن عشر وكانوا يسمونها "تجارة خشب الأبنوس"، إذ بلغ عدد ما نقلته مراكب ليفربول وحدها من الرقيق في عشر سنين(1783-1793م) 307037 عبدا رقيقا، والفرنسيون أنفسهم كانوا يتاجرون بالرقيق كغيرهم وكانوا ينقلون العبيد إلى مستعمراتهم في أمريكا[1].

لقد أخذ المؤتمر على عاتقه مناقشة مسألة الأسرى الأوروبيون ونسوا آلاف الأسرى المسلمين المتواجدين بأوروبا، وهؤلاء كانت وضعيتهم أسوأ من وضعية الأسرى الأوروبيون بالجزائر.

فكلمة الاسترقاق لا يمكن أن نطبقها على الأسرى الأوروبيون بالجزائر ولو بنسبة قليلة، فالوضع الذي عاشه الأسير الأوروبي بالجزائر جعله يمتنع عن الرجوع إلى بلاده والبقاء في الجزائر، إذ أن لوجي دي تاسي(Laugier De Tassy)يفضل العبودية لمدة 10 سنوات بالجزائر عن الأسر لمدة سنة واحدة في اسبانيا[2]، وفي هذا الصدد يقول كاثكارت«...أملنا أن يعامل العبيد من الترك والمغرب الموجودين بين أيدي الاسبان والنابوليتانيين والجنويين والمالطيين مثل ما يعامل المسيحيون وهم بين أيدي أشخاص وصفو بالوحشية... ويضيف قائلا عندما حان الوقت لرحيله من الجزائر: "لم استطع أن أقول شيئا للباي الذي اظهر لي أكثر فأكثر تعلقه بي وألمه لفراقي... انصرفت إلى خيمتي دون أن استطيع حبس دموعي... أصبح كل شيء جاهز للرحيل... انسحبت من بين يديه غارقا في دموعي وتعاظم ألمي، لقد عشت معهم حياة سعيدة وتمتعت بحبهم... هكذا كان علينا أن نفترق وأن أقول لبلد كنت سعيدا به»[3].

إن شهادة كاثكارت تؤكد على أن الأسير الأوروبي تمتع بمكانة مهمة، ولكن هذا لا يعني عدم وجود حالات أخرى، كان الأسير يعامل فيها بقسوة ولكن لا تقارن بمعاملة الأسير المسلم ببلاد أوروبا.

---

[1]- الجيلالي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص:358.

[2]- حليمي علي عبد القادر، المرجع السابق، ص:263.

[3]- كاثكارت جيمس ليندر، المصدر السابق، ص، ص:40،86.

وكما رأينا في الفصل الأول الذي تناولنا فيه الوضع الاجتماعي للأسرى الأوروبيون بالجزائر والامتيازات التي كانوا يحصلون عليها والتسامح والحريات الدينية التي تمتعوا بها.

وقد تناول الدكتور عبد القادر فكاير في كتابه "الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره من(1505م) إلى غاية (1792م) مسألة الأسرى*، وقدم لنا نموذجا عن الأسرى المسلمين الجزائريين المتواجدين بإسبانيا وكان عددهم كبيرا جدا. سنورد هنا أحد الرسائل التي تم تبادلها بين الجزائر وفرنسا عالجت قضية معاملة الأسرى الأوروبيين والمسلمين، ففي الرسالة التي وجهها الداي شعبان إلى لويس الرابع يوم 23جويلية 1691م مما جاء فيها: "... صديقي الأعز يوجد بهاته البلاد مقابر للأجانب وللأسرى المسيحيين ولكنه في مرسيليا لا توجد هناك مقبرة للمسلمين... وإنه لعقاب شديد أن تكون هاته هي حالتهم (الأسرى)... يموت هنا مائة أسير في اليوم، ويتم دفنهم في مقابر مخصصة لهم حسب دينهم، فيقرأ عليهم كتابهم وتتلى صلواتهم... لقد أوتي إلى الجزائر بخبزة من ذلك النوع الذي يعطى للأسرى لغذائهم كل يوم... أنه ليستحيل ليس على الرجال وإنما حتى على الحيوانات أن تأكله..."[1].

لقد كانت هذه إشارة بسيطة لمسألة الاسترقاق ما بين الجزائر وأوروبا، فقضية الاسترقاق تبقى بحاجة إلى دراسة واهتمام من قبل المؤرخين.

بالعودة إلى مؤتمر فينا وقراراته، فقد تم عقد اجتماع آخر في باريس، وهناك وصلت إليهم أخبار الحملة التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية* ضد الجزائر، مما شجع الدول الأوروبية على إعادة النظر في قراراتها، وجاءت أول مبادرة من هولندا التي أرسلت أسطولها الحربي إلى الجزائر في شهر يوليوعام (1815م) قصد تجديد معاهدتها مع الجزائر، إلا أن الداي

---

* ينظر كتاب: عبد القادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وأثره من (1505م) إلى غاية (1792م)، ص: 311.

1- قنان جمال، نصوص ووثائق، ص:164.

* كانت هذه الحملة عام (1815م)، حيث تم تجهيز أسطول حربي عُهد بقيادته إلى الكمودور وليام بينبريدج واستيفان ديكاتور. وخلال المواجهة تم قتل الرايس حميدو وثلاثون من بحارته وعلى إثرها قبلت الجزائر التفاوض مع أمريكا، توصل الطرفان إلى حل وسط ووقعا على معاهدة في 30 جويلية 1815م، نصت بنودها على إلغاء الإتاوة السنوية وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين. ينظر: حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة، ص: 22.

عمر رفض التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الإتاوات المتأخرة، وفي تلك الآونة ظهر الأسطول الإنجليزي في ميناء الجزائر عدة مرات، وهذا يدل على أن انجلترا كانت تتحين الفرصة المناسبة للقضاء على الجزائر.

اضطر الداي عمر أمام تلك التحركات التي تنذر بالخطر إلى بعث رسالة إلى السلطان "محمود الثاني" في 15 مايو1815م، أخبره فيها بتحركات الأساطيل الأوروبية في البحر المتوسط ونوايا الدول الأوروبية السيئة اتجاه الجزائر وضرورة تعضيد السلطان للجزائر بالجند والسلاح[1].

وعندما أصبحت انجلترا المسيطرة على البحر المتوسط، أوكل إليها المؤتمر باتخاذ كافة الإجراءات[2]، حيث عقد مؤتمر لندن مع بداية سنة (1816م) بمشاركة: انجلترا، هولندا، وفرنساوبعض الدويلات الإيطالية*، الذي أوصى بتكوين أسطول مشترك لضرب إيالات المغرب ومنها الجزائر، غير أن فرنسا رفضت المشاركة فيه لأنها كانت قلقة من سيطرة انجلترا على حوض البحر الأبيض المتوسط.

– موقف الدولة العثمانية من مؤتمر فيينا:

اعتبرت الدولة العثمانية تعرض مؤتمر فينا لقضية الإيالات المغربية تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لحكومة الباب العالي، وقد تخوف السلطان محمود الثاني من تعرض الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا للإيالات الثلاث، فأمر بضرورة التشاور مع أعضاء دولته حول إمكانية إرسال مبعوث عثماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لتنبيه ولاتها بالأخطار المحدقة بهم نتيجة المؤامرات التي حيكت في مؤتمر فينا.

وقد أرسل الباب العالي أحد مبعوثيه أحمد آغا إلى الإيالات الثلاث، ولما علم الجزائريون بالمخططات الأوروبية وأدركوا أنه لا مناص من تجاهل الوضع الخطير، رحبوا بالمبعوث العثماني

---

[1]– شوتيام ارزقي، المرجع السابق، ص:150.

[2]– زروال محمد، المرجع السابق، ص:62.

*الدويلات الإيطالية: تتكون هذه الدويلات من نابولي، سردينيا، توسكانيا، جنوة.

وأظهروا الطاعة للأوامر من خلال عدم المساس بسفن الدول التي لها علاقات طيبة مع الباب العالي، كما لبوا طلب السلطان بإطلاق سراح خمسين أسيرا يونانيا.

وتجدر الإشارة من أن محمد خسرو قد نبه السلطان محمود الثاني في رسالة بتاريخ 02 جويلية (1815م) يتحدث فيها عن حاكم الجزائر الداي الحاج علي(1809-1815م): "منذ أن أصبح هذا الشخص واليا على الجزائر، تعددت المظالم مع المسيحيين، بحيث أن الصداقة مع الأوروبيين قد تحولت إلى نزاعات وهجمات".

وهكذا أصبحت السياسة الانجليزية في البحر المتوسط بعد مؤتمر فينا وتفويض الدول الأوروبية لها -عدا فرنسا- إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه النشاط البحري الجزائري، بالإضافة إلى تخوف حكام الجزائر من البحرية الانجليزية التي هي قاب قوسين أو أدنى من الجزائر

خلال وجودها في مالطا وجبل طارق[1].

تعهدت بريطانيا بتنفيذ مقررات فينا، وطلبت تعويضا مسبقا عن مجهوداتها في وضع الجزر الأيونية تحت حمايتها،وعلى إثر ذلك وجهت انجلترا حملتها على الجزائر[2].

ثانيا. الحملات الأوروبية

أ- الحملة الانجليزية الأولى (1816م):

وجهت انجلترا حملتها بقيادة اللورد اكسماوث (Lord Exmouth) على رأس قوة بحرية إلى الجزائر للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الذين هم من الجزر الأيونية وافتدائهم[3]. وقد أمر الملك الانجليزي سان جيمس اللورد اكسماوث بأن يتجه أيضا إلى باقي بلدان المغرب، واستطاع اكسماوث في الأخير أن يطلق سراح هؤلاء الأسرى ولكن بصعوبة[4]، فعندما اقترب اللورد

---

[1]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص، ص: 14، 15.

[2]- شريط عبد الله، الأعمال الكاملة، منشورات السهل: الجزائر، 2009، ج1، ص: 295.

[3] -Ernest Mercier, OP.CIT, P : 492.

[4]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 121.

اكسماوث من ميناء الجزائر أرسل مبعوثا إلى الباشا ليخبره بأنه يريد افتداء أسرى يعتبرون من رعايا انجلترا، لكون سردينيا كانت تحت إدارتها، وإذا وافق والي الجزائر على ذلك فإنه مستعد أن يدفع مقابل كل رأس من هؤلاء الأسرى البالغ عددهم خمسون أسيرا ألف ريـــال، وقد وافق الباشا على الاقتراح الذي عرضه عليه اكسموث، إلا أن القائد الانجليزي لم يقف عند هذا الحد بل طلب أيضا من الباشا أن يطلق سراح الأسرى النابوليتانيين البالغ عددهم 1200 أسيرا، والذين كانوا قد أسروا منذ مدة طويلة، حيث عرض القائد الانجليزي على الباشا ألف ريال مقابل كل رأس، إلا أن الباشا لم يستجب لهذا الطلب ورد على القائد بقوله : "النابوليتان دولة مستقلة ولها ملكها، فإذا جاء الطلب منه بشأن افتداء أسراه، فإنني مستعد أن أسلم إليكم هؤلاء الأسرى أيضا، وعندئذ أجابه القائد الانجليزي: لا داعي أن يطلب ملك النابوليتان منكم تحرير الأسرى ما دمت مستعد أن ادفع لكم ثمن فديتهم، فأجابه الباشا قائلا: إن انجلترا دولة تربطها علاقات وطيدة بالدولة العثمانية وأوجاقنا تابع لها أيضا، ونحن كلنا رعايا مولانا، ولذا فإننا مستعدون أن نسلم لكم هؤلاء الأسرى ولكن بعد أن تدفعوا ثمن
فديتكم المتفق عليها"[1].

لما استمع اكسماوث إلى هذا الرد، شد رحاله إلى تونس وطرابلس، حيث أبرم مع حكامهما معاهدة سلم وحرر بموجبها أسرى سردينيا ونابولي دون أن يدفع عنهم الفدية[2]. بعد أن صفى اكسماوث حساباته مع تونس وطرابلس عاد إلى الجزائر في شهر مايكما يذكر شالر القنصل الأمريكي في الجزائر، مصطحبا معه جميع قواته البحرية وهو إجراء قد اتخذه بدون شك نتيجة لتعليمات جديدة تلقاها، و لم يكن من الممكن معرفة محتوى الاقتراحات التي قدمها إلى

[1]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص:25.

[2]- شوتيام ارزقي، المرجع السابق، ص: 150.

الجزائر، ولكن يبدو أنها تتضمن شروطا تتناقض مع الشروط التي وردت في الاتفاق الذي تم منذ شهر[1].

وإذا لم يتمكن شالر من معرفة التعليمات التي تلقاها اكسماوث والاقتراحات الجديدة التي عرضها على الحكومة الجزائرية، فإن التقرير الذي سلمه المبعوث الجزائري إلى الباب العالي قد أجاب عن هذه الخفايا، حيث ورد فيه أنه بعد أن عاد الأسطول الانجليزي من تونس وطرابلس، توقف في ميناء الجزائر، وعندما التقى اكسماوث بالباشا قال له:

«لما غادرت الجزائر متجها إلى تونس وطرابلس، أخبرني ملكنا بأنني يمكنني أخذ بقية الأسرى الموجودين بالجزائر، وذلك حسب الاتفاق المبرم بيننا من قبل...ولكن بشرط أن يقوم أوجاق الجزائر بعد تنفيذ هذا الاتفاق برد كل الأسرى الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب، ...ويتم بعد ذلك عقد معاهدة ... وعندما استمع الباشا لمطالب اكسماوث قال له : "سوف نبعث هديتنا التقليدية إلى الدولة العلية وعندئذ يصدر فرمان عال ونحن نعمل بموجبه، ولما تلقى اكسماوث هذا الجواب قال للباشا: إنني لا يمكنني انتظار كل هذه المدة وأود أن ننهي هذه المسألة في أقرب وقت، ويتم ذلك حسب الشروط التي اتفقنا عليها، وإنني أريد جوابا قاطعا خلال ثلاث ساعات"[2]، وتتمحور هذه

الشروط حول إلغاء الأسر[3].

وقد اعتبر الباشا هذا الرد بمثابة إنذار، لذا جمع أهل البلاد وأخبرهم بجواب اكسماوث، وبعد النظر والتشاور في جوابه اتفقوا على إعلان الحرب على الإنجليز وقصف أسطولهم بالمدافع، ولما رأى القائد الانجليزي أهالي الجزائر مستعدون، رفع العلم الأبيض واعتذر للباشا عن تصرفاته

---

[1]- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتع وتق: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1982، ص: 152.

[2]- شوتيام ارزقي، المرجع نفسه، ص: 152.

[3]- بوعزيز يحي، المرجع السابق، ص: 121.

وقبل في النهاية تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر التي ستصدر، كما طلب من الباشا أن تتولى السفينة الإنجليزية مهمة حمل هدية الجزائر إلى الدولة العلية[1].

وهكذا توصل الطرفان إلى تسوية النزاع بينهما مؤقتا، ووافق الأميرال الانجليزي منح الداي مهلة للتشاور مع الباب العالي بشأن المسألة التي بقيت عالقة،كما اعترف الداي من جهته بمملكة "هانوفر" الجديدة وسمح لها بالتمتع بالامتيازات التي تنص عليها المعاهدة الجزائرية البريطانية باعتبار أن تلك المملكة تابعة للإمبراطورية البريطانية، على أن يتلقى الهدايا التقليدية الثمينة.

وقد أثار الصلح الذي أبرمه اكسموث مع الداي عمر سخط الدول الأوروبية التي اتهمت انجلترا بأنها لا تعمل إلا من أجل مصالحها، ولا تهتم بالأضرار التي قد تلحق بالآخرين في سياستهم مع الجزائر[2].كما أن الحكومة الانجليزية من جهة، كانت غير راضية عن النتائج التي حققها قائد أسطولها، لهذا قرت تجهيز حملة ثانية ضد الجزائر[3]، وفي الحال أمرت الحكومة البريطانية بتجهيز أسطول حربي من ميناء بورتسموث[4].

ب– الحملة الانجليزية الهولنديـــة:

لم ترضى الحكومة الانجليزية عما وصل إليه اللورد اكسماوث في حملته الأولى، لذلك قررت تجهيز حملة أخرى. وفي الوقت الذي رجع فيه اكسماوث إلى انجلترا، تم قتل عدد من الرعايا الانجليز من صيادي المرجان في عنابة، غير انه لم يعلم بالخبر إلا عندما وصل إلى إنجلترا[5]، إضافة إلى تخريبهم المؤسسة التابعة لشركة صيد المرجان بالمدينة وكان بها حوالي

1– شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص:153.

2– شالر وليام، المصدر السابق، ص، ص: 154،155.

3– زروال محمد، المرجع السابق، ص:63.

4– شالر وليام، المصدر نفسه، ص:155.

5–عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1517–1830م)، دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع: الجزائر،2007، ص:249.

800 شخصا قادوهم إلى السجن. وبسبب هذا الحادث، أعطى مكتب الملك سان جيمس[1] أوامره إلى اكسماوث بأن يقود الحملة، حيث غادر أسطولها ميناء بليموث يوم 28 جويلية 1816م، وانظمّإليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال فون كابلان[2].

كان الأسطول يتكون من ثلاثة سفن وخمس غليوطات وأربع فرقاطات وسبع زوارق[3]. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن اللورد اكسماوث وفون كابلان كانا على علم بتحصينات الجزائر، وذلك بفضل النقيب وارد(Warde) والضابط زيغل (Zeiwgel)، حيث قدما له معلومات مهمة حول تحصينات الجزائر ودفاعاتها[4].

لقد كانت الذخيرة الحربية الانجليزية والهولندية قد بلغت أربعمائة وخمسين مدفعا، أما تحصينات الجزائر فتوزعت على الشكل التالي: أربعة وأربعين قطعة مدفعية، وفي برج الفنار ثمانية وأربعين مدفعا، وفي البرج الشرقي ستون مدفعا وفي برج السردين خمسة عشر مدفعا.

وفي أحد التقارير التي أرسلها الداي عمر إلى الباب العالي واصفا حالة الحصار والحملة بصفة عامة، حملها رئيس ميناء الجزائر القبطان علي إلى السلطان جاء فيها: "رغم أننا أبرمنا اتفاقا مع الانجليز والهولنديين والذي نص على انتظار مدة ستة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى، فإنهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخم يتكون من ثلاثين قطعة، وكان ذلك يوم 15 أوت 1816م، وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض رمز الصلح والسلام، أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم والتي قضت بأن يسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر، ونرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة فقط، لما شرعنا في إعداد الجواب تقدمت بعض

---

[1]- بوعزيز يحي،المرجع السابق، ص:121.

2–Arnault Chabaud, Attaque des batteries Algériennes par lord Exmouth en 1816, R.A.F, N° :19, 1875,P : 195.

[3]- التر عزيز سامح، المرجع السابق، ص:605.

4–Playfair, Episodes de L'Histoire des Relation de la Grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la Conquête Françaises, R.A.F, N°:23, 1879, P, P: 462, 463.

قطع الأسطول من التحصينات وبدأت تقصف مواقعها بالقذائف... واستمرت الحرب بكل ضراوتها من الساعة الثامنةصباحا إلى منتصف الليل"[1].

وقد علق شالر على هذه الأحداث فقال: «تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم، ولا يليق بشخصيته، فإن الباشا لم يكتف بأن يعيد رسول الأميرال البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل أنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة دون أن تخطر في باله مقاومته»[2]. وتعود هزيمة الجزائر إلى عامل تضييع الوقت بخصوص الدفاع عن المدينة، لأن الجيش كان ينتظر أوامر الداي، فلو تمكن المدافعون من إشعال النار وقصف الأسطول الانجليزي الهولندي لكان النصر حليفهم.

ويرجع القنصل دوفال (1814-1827م) سر نجاح حملة (1816م) على الجزائر إلى عاملين:

1- الأيام التي قضاها الأميرال البريطاني بالجزائر، فخلال سنة واحدة زار الجزائر ثلاث مرات من أجل المفاوضات، تمكن خلالها من معرفة مواقع القوة والضعف في تحصينات مدينة الجزائر.

2- سرعة الداي عمر من اجل التفاوض، فلو أخّر ذلك لما تمكن الانجليز من إحراز النصر، لأنه في اليوم الثاني نفذت الذخيرة الحربية وكان حجم الخسائر كبيرا لدى الأسطول الانجليزي والهولندي[3]، وهو ما ذهب إليه شالر عندما ذكر باعتراف الجزائريين بعجزهم عن المزيد من المقاومة، وفي غضون النهار اعترف الجزائريون بهزيمتهم[4].

أما المؤرخ جون وولف فيقول : «عندما سكنت المدافع سارع الداي عمر بعقد السلام

1- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص، ص: 27، 28.

2- شالر وليام، المصدر السابق، ص:256.

3- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص:28.

4- شالر وليام، المصدر السابق، ص:292.

بالشروط الانجليزية الهولندية، وهو لم يكن يدري أن السفن المتحالفة قد استنفذت جميع ما عندها من بارود وقذائف، إذ لا يمكنها أن تقوم بهجوم آخر».

وقد كانت شروط المعاهدة والصلح التي فرضها المنتصرون كما يلي:

1- إلغاء نظام الرق.

2- حرير جميع الأرقاء المسيحيين الموجودين (حوالي ألف ومائتين).

3- دفع تعويض حربي مقداره خمسمائة فرنك[1].

4- عادة الداي جميع أموال الفدية التي أخذها على الأسرى منذ بداية السنة .

5- تقديم الداي اعتذارا علنيا[2].

وقد حررت الاتفاقية بتاريخ 04 شوال 1231هـ– 28 أوت 1816م، ومن مجموع 3000 أسيرا كان موجودا بالجزائر تم تحرير نصف هذا العدد، وهو يتوزع على النحو التالي:[3]

البلـــــد	عدد الاسرى
نابولي – صقلية	1،110
سردينيا – جنوة	62
بيدمونت	06
رومانيا	174
توسكانيا	06
اسبانيا	226
البرتغال	07
اليونان	07
هولندا	28
إنجلترا	18

[1]- جون وولف بابست، المرجع السابق، ص:446.

[2]- شالر وليام، المصدر السابق، ص:307.

[3]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص:29.

فرنسا	02
النمسا	02
المجموع	1،642 أسيرا

والظاهر أن هولندا هي الأخرى عقدت معاهدة مع الجزائر، وهذا ما أورده الشريف "الزهار" قائلا: «وكذلك عقد صلح مع الفلامينك و لم يدفعوا شيئا مما كانوا مطالبون به منهم، وهو غرامة سبع سنين، وكان الفلامينك يعتزمون أن يدفعوا غرامة ثلاث سنين ثمنا للصلح، تدفع في أجل معلوم»[1].

لقد اختلفت الكتابات في حجم الخسائر المادية والبشرية التي مني بها كل طرف، كما أنها لم تتفق على عدد السفن الانجليزية الهولندية التي شاركت في المعركة، فهناك فرق شاسع بين الأرقام التي وردت في تقرير الداي والأرقام التي وردت في المصادر الأجنبية، حيث جاء في تقرير الداي عمرأن عدد القتلى قد بلغ 300 جزائري وثلاثة آلاف انجليزي وهولندي[2]، أما شالر فيذكر أنه حوالي 600 قتيل وجريح جزائري و128 قتيلا و690 جريحا انجليزيا و13 قتيلا و25 جريحا هولنديا[3].

كان حجم الخسائر المادية كبيرا، إذ تحطمت معظم السفن الانجليزية من جراء المدفعية الجزائرية، ويشير دوفال بأن هناك حوالي ثلاثة آلاف قتيل عن الجانب الجزائري كما تضرر الميناء والتحصينات ومخازن الأسلحة والبارود من القصف المدفعي، وتحطمت معظم بنايات الجزائر. وقد حمّل الجيش الجزائري الداي عمر مسؤولية الأضرار التي تعرضت لها الجزائر، لذا تم اغتياله من طرف عناصر الانكشارية عام (1817م)[1]. ومن البديهي أن تكون للحملة نتائج

---

[1]- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تع: أحمد توفيق المدني،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر،1986، ص:425.

[2]- شوتيام ارزقي، المرجع السابق، ص:157.

[3]- شالر وليام، المصدر السابق، ص، ص: 292،312.

[1]- عباد صالح، المرجع السابق، ص: 220.

خطيرة على نشاط البحرية الجزائرية فبتحرير الأسرى المسحيين دون فدية ضيعت الجزائرفرصة انتعاش الخزينة بحوالي

مليونين من الريالات الفرنسية[2].

ج) – مؤتمر اكس لاشابيل (1818م):

إن جميع التحركات التي قامت بها الدول الأوروبية من أجل القضاء على النشاط البحري الجزائري لم تؤدي إلى نتيجة، خاصة بعد أن واصلت الجزائر مهاجماتها للسفن، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر "اكس لاشابيل" في جنوب ألمانيا عام (1818م)، حيث انضمت هذه المرة فرنسا إلى انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا بما يسمى بـــ"الحكومة العالمية الفعلية"[3]. ونادت فرنسا لأول مرة بضرورة قيام حلف أوروبي لهذا الغرض[4].

لقدكان مؤتمر "اكس لاشابيل" آخر المؤتمرات التي ناقشت مسألة القرصنة. وقد تمكن مندوبو الدول الأوروبية من توقيع بروتوكول في 20نوفمبر1818م جاء فيه :«اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكول على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن، النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغاربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا من مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفها ممثلين للبِلاطَين اللذيْن يجب أن يكون لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات، أن يوجها إليها إنذارات جديدة بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يقلق التجارة السلمية ستكون له آثار... من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات حاسمة».

بدأ هذا المخطط بالقضاء على النشاط البحري بتكوين أسطولين: الأول انجليزي والثاني فرنسي، فالأسطول الانجليزي بقيادة توماس فريمانتل والأسطول الفرنسي بقيادة جوريان

2– هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص:31.

3– شوتيام ارزقي، المرجع السابق، ص:158.

4– زروال محمد، المرجع السابق، ص:33.

ديلاغرافنير[5]. توجه الأسطول مباشرة إلى الجزائر، وقد خصص لهما الداي حسن لقاءين يومي 05 و09 سبتمبر 1819م، استمع خلالهما إلى القرارات ومطالب الدول الأوروبية التي أنذرت البلدان المغاربية ومن بينها الجزائر على وضع حد لأعمال القرصنة.

وقد جاء في الإشعار الأول ما يلي:"إن الدول الأوروبية التي اجتمعت في السنة الماضية في "ايكس لا شابيل"قد أوكلت لفرنسا وبريطانيا العظمى أمر تقديم تحذيرات جادة وخطيرة... فهذه الدول مصممة وعازمة بصفة نهائية على وضع حد لنظام القرصنة...".

وجاء رد الداي على هذا الإشعار خلال المقابلة الأولى يوم 05 سبتمبر 1819م، أنه لن يقوم بحجز أي سفينة وسيحترم الممتلكات الأوروبية، هذا نصه: "... لقد أكد سموه بكونه لن يحجز ولن يسمح بحجز أي سفينة ولا ممتلكات الأوروبيين... وأنه سيحافظ بكل ما لديه من السلطة والنفوذ على السلم بين إيالة الجزائر والدول الأوروبية...".

إن التطمينات التي قدمها الداي لم ترضي المبعوثين، وطلبا منه أن يقدم على ذلك ضمانات، مؤكدين بكون تعليمات حكومتيهما تقضي بأن يعطى لها الرد مكتوبا، ولقد رد الداي على ذلك بأنه سيفكر في الموضوع وبعد أيام قليلة سيوافيهما بالقرار.

عندما جاءت المقابلة الثانية يوم 09 سبتمبر 1819م، طلب المبعوثان من الداي بأن يعطيهما جوابه النهائي، وتم تسليم تصريح له من أجل أن يوقع عليه، واحتوى هذا التصريح على التعليمات الشفوية التي قدمها الداي خلال المقابلة الأولى، ولكن الداي رفض التوقيع عليها كون أنه لم يتلق أي إشعار من طرف حكومة فرنسا وبريطانيا، مصرحا بأنه سيحترم جميع المعاهدات التي تربطه بالأمم الأوروبية التي هي في حالة سلم معه والتي لها قنصل معتمد لديه، وانه سيمنع سفنه الحربية من إزعاجها بأية وسيلة كانت، ولكنه لن يتخلى عن الحق الثابت الذي يقضي بتفتيش وحجز وتوقيف كل السفن التي لا تحمل جوازات سفر.

---

[5]– شالر وليام، المصدر السابق، ص، ص:313، 325.

إن هذا التصريح المقدم من طرف الداي لم يعطي تأكيد أكثر وضوحا على قرارات "اكس لا شابيل"، وهذا ما سنراه في رده النهائي على المبعوثين[1]. وبعد محادثات طويلة رفض الداي حسين في الأخير الامتثال لمطالب المبعوثين، إذ قال للوفد الأوروبي أنه لا يخضع لأوامر الملوك الأوروبيين، وأن دولته حرة في أن تحارب من تشاء وتسالم من تشاء، وأنه سيتولى تفتيش جميع السفن الأجنبية، ولم يكتف الداي حسين بهذا الرد بل أمر بتكثيف النشاط البحري[2]. بعدها توجه الوفد إلى تونس ونجح في مهمته[3].

اعتبر مؤتمر "اكس لاشابيل" آخر المؤتمرات التي ناقشت مسألة القرصنة، وبناء على ما ذكره الدكتور حنيفي هلايلي على حد قول مارسيل امريت : "إن القرصنة توقفت منذ عام (1818م)، والدليل على ذلك أننا لم نجد في سجل الغنائم البحرية الجزائرية سوى 12 سفينة اسبانية، وسفينتين بابويتين، وأن هاتين الدولتين كانتا في حرب مع الجزائر، كما أن قضية تحرير الأسرى المسيحيين لم تكن سبب لشن حملة عسكرية ضد الجزائر، لأنه لم يكن يوجد في سجون الجزائر سوى مائة سجين كانوا يعتبرون أسرى حرب"[1].

وما يؤكد على ذلك ما تطرق له الدكتور ناصر الدين سعيدوني في أحد مقالاته، أن عدد الأسرى خلال سنة (1830م) كان 122 أسيرا[2]. وبالتالي فإن قضية الأسر وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الأوروبية، سمحت في فتح باب المفاوضات بين الطرفين وأدى ذلك بمرور الوقت على كشف نوايا الأوروبيين أكثر، فبعد أن كان الأسر وراء كل حملة عسكرية أوروبية، أصبحت هناك عوامل وأسباب تحكمت في العلاقات الجزائرية الأوروبية مرتكزة على أهداف وعلى مصالح، وأبرز مثال على ذلك الغزو الفرنسي للجزائر عام(1830م).

---

[1]- قنان جمال، المرجع السابق، ص، ص: 356 ، 357،364.

[2]– هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص: 17.

[3]–بوعزيز يحيى، المرجع السابق، ص: 127.

[1]- هلايلي حنيفي، المرجع السابق، ص:86.

[2]- سعيدوني ناصر الدين، الأحوال الصحية ...، ص:144.

الخاتمة

شكلت مسألة الاسترقاق أحد المحاور المهمة التي تحكمت في العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات، وقد كانت ظاهرة الجهاد البحري أو القرصنة كما تشير إليها المصادر الأوروبية، ردة فعل على الهجمات والقرصنة الأوروبية، وعلى استرقاق المسلمين. وأهم النتائج المستخلصة من هذا البحث:

- أن تزايد حجم البحرية ومدى قوتها، تحكم في عداد الأسرى الأوروبيون، من حيث ارتفاع وانخفاض العدد.
- برزت قضية الأسر وتأثيرها على العلاقات بين الجزائر وأوروبا من خلال المحادثات والمفاوضات التي جرت بين كلا الطرفين، وكان الأسرى أحد النقاط المهمة التي ارتكزت عليها المحادثات.
- أن تأثير الأسرى كان تأثيرا إيجابيا وتأثيرا سلبيا، فالتأثير الإيجابي كان من خلال ربح أموال طائلة جراء الفدية، والتأثير السلبي من خلال اتحاد الدول الأوروبية على غزو الجزائر.
- أن قضية الأسر وتأثيرها قد مثل عامل تقارب أيضا، هذا ما لمسناه مع اسبانيا من خلال الرسائل التي تم تبادلها بين الطرفين، فالفترة السابقة لعهد الدايات لم تكن فيه محادثات كبيرة إلا بعد سنة (1671م)، أين فتحت اتفاقية (1768م) محورا جديدا في العلاقات بين الجزائر واسبانيا.
- أن أهم القضايا المتعلقة بالأسرى والتي كانت سببا في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا تمثلت في مسألة هروب وتبادل الأسرى، عبّرت من خلالهما فرنسا عن اختراقها للمعاهدات القائمة بينها وبين الجزائر، ومما زاد الأمر سوءا هو أن القنصل الفرنسي كان وراء هذا الأمر.
- أن كل الحملات العسكرية التي عرفتها الجزائر وبالرغم من أنها حققت نجاحا في بعض المرات، إلا أنها لم تقضي على تأثير هذه المسألة في العلاقات بين البلدين، وما دل على

ذلك كان خلال سنة (1815م)، هذه السنة التي تعتبر حدثا بارزا في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوروبية، وذلك نظرا لكون هذا التاريخ طُرحت فيه مسألة مهمة وهي مسألة الاسترقاق.

- أن مسألة الاسترقاق التي طرحها مؤتمر فيينا عام (1815م) واهتم بها الدول المغاربية ومنها الجزائر لم تكن مسألة متعلقة بالجزائر وحدها، بل بباقي الدول الأوروبية التي نسيت في يوم من الأيام أنها كانت السباقة في هذه المسألة.
- اتخاذ الدول الأوروبية مسألة الاسترقاق كذريعة لضرب الجزائر.
- إن الوضع الذي عاشه الأسير الأوروبي بالجزائر غير الوضع الذي عاشه الأسير المسلم ببلاد أوروبا. وهذا بشهادة أسرى أوروبيون، وأشهرهم أسير الداي "كاثكارت" وحتى القنصل "لوجي دي طاسي" الذي اعترف قائلا بأنه يفضل العبودية لمدة 10 سنوات بالجزائر عن الأسر لمدة سنة واحدة في اسبانيا، وما يؤكد على ذلك هو السماح للبعض منهم بتقلد بعض الوظائف، نذكر منهم الأسير "تيدنا" الذي تحول من خادم بقصر الباي محمد الكبير إلى خزندار.
- أن النتائج التي تمخض عنها مؤتمر فيينا عام (1815م) الداعية بضرورة القضاء على مسألة استرقاق المسيحيين، والحملات التي جاءت لتعبر عن هذا القرار، فندتها الحالة المعيشية للأسرى بالجزائر، فقد استطاع هؤلاء أن يكونوا لأنفسهم طبقة اجتماعية مهمة.
- أهم ما ميّز حياة الأسرى الأوروبيون بالجزائر هو التسامح الديني والحرية التي مُنحت لهم في ممارسة شعائرهم الدينية، ويدل على ذلك السجون التي احتوت على معابد وكنائس، واحتوت أيضا على حانات وبعض مظاهر الترفيه.

- الرعاية الصحية التي تلقاها هؤلاء الأسرى، حيث سمحت الجزائر بإقامة مستشفيات خاصة بهم، إذ أنشأ قساوسة الفداء العديد منها وأشهرها المستشفى الاسباني، هذا رغم أن الجزائر نفسها لم تشهد مستشفيات مثل هذه.
- التسامح الذي عرفته الجزائر خلال العهد العثماني قد أدى بالكثير من الأسرى إلى اعتناق الدين الإسلامي، حتى وإن كانت بعض المصادر الأوروبية تشير إلى اعتناقهم الدين مكرهين.
- مساهمة الأسرى في إدخال العديد من الخبرات والمهارات داخل المجتمع الجزائري خاصة في مجال صناعة السفن والأسلحة والبارود.
- اختلاف طرق فداء الأسير، وهذ يدل على التسهيلات التي كانت تمنحها الجزائر لتحرير الأسير عكس ما كان يحدث للأسير المسلم في بلاد أوروبا. أبرز طرق الفداء كانت تتمثل في دور كل من: التنظيمات الدينية، القناصل واليهود وكذا عملية تبادل الأسرى وفقا لما تنص عليه المعاهدات، ووجدت أيضا طرق أخرى لعب فيها الأسرى بأنفسهم دورا مهما في تحرير البعض منهم، وأبرز مثال على ذلك ما قام به "سيمون بفايفر" في تخليص ثلاثة يونانيين من الأسرى.
- شكلت عملية الافتداء صفقة تجارية للجزائر وذلك نظرا للمستحقات والمداخيل التي كانت تتحصل عليها الجزائر.
- كثيرا ما أخذت الدول الأوروبية الأسرى كذريعة لتدخل في مفاوضات مع الجزائر وذلك حتى تمهد لها الطريق وتحصل على امتيازات مهمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الأسرى أحد العوامل التي بفضلها أُرتسمت علاقات جديدة ما بين الجزائر والدول الأوروبية، وفتحت أفاقا جديدة في العلاقات.

الملاحق

الملحق رقم 01
موقع سوق البادستان

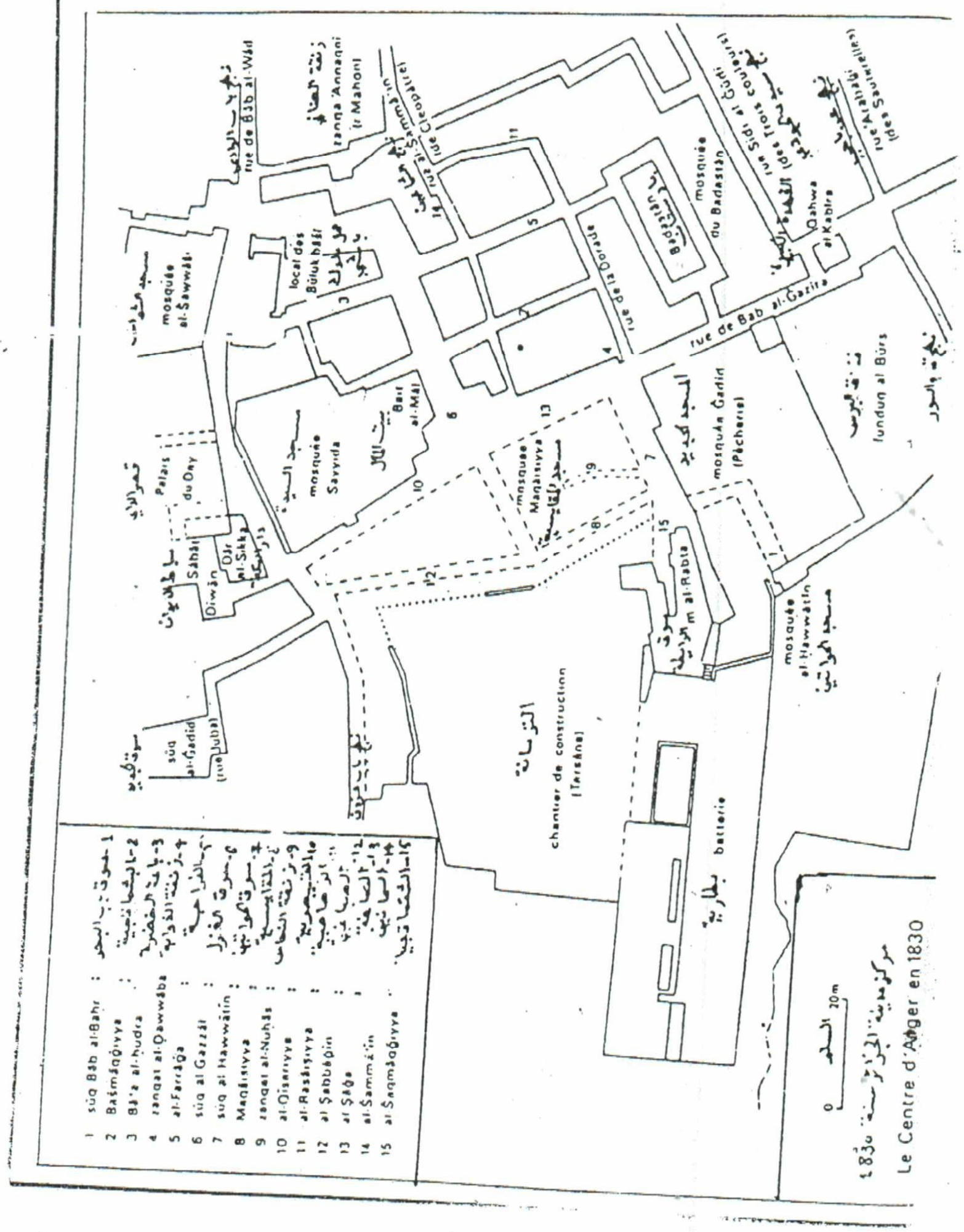

الملحق رقم 02

تصريح لصاحب سمو داي الجزائر 1816

لقد وقع تصريح فى شهر أغسطس 1816 من طرف سلفنا صاحب السمو عمر باشا ، للنبيل ، البارون اكسموث ، ينص على أن سموه يلتزم ، فى حالة حرب مع دول أروبية ، بأن لا يخضع بعد الآن أي مسيحي لقيود العبودية ، بل يعامل الاسرى المسيحيين بكل انسانية بوصفهم أسرى حرب ، وذلك حتى يتم تبادلهم بطريقة عادية على أساس المعمول به بين الدول الاروبية . ونحن نصرح هنا بكل وضوح بأننا نرغب فى احترام روح هذا التصريح ونصه بكل أمانة .

أكد وختم عليه فى مدينة الجزائر المحاربة ، عاصمة مملكة الجزائر ، بشهادة الله العظيم فى 26 يوليو 1824 ، الموافق ذو القعدة ، سنة 1239 هجريـــة .

ختـــم الـــداي

ر . س . سبنسر

ماكدونـــل

شالر ويليام، المصدر السابق، ص: 371

الملحق رقم 03

قائمة السفن الحربية التي تشكل الأسطول المشترك الإنجليزي

	عدد المدافع	القتلى	الجرحى
Queen Charlot	100	8	131
Impregnable	98	60	160
Superb	74	8	84
Niden	74	7	37
Albion	74	3	20
Lander	50		118
Severn	40		34
Glasgow	40	60	37
Granicus	36	16	42
Hebrus	36	4	15
Heron Mutine Prometheus Cordelia Brilomary	مراكب شراعية حربية وحيدة الصارية لا قتيل ولا جريح		
Infernal	(قاذفة قنابل)	2	17
Belzbub Hecle Fury	(قاذفات قنابل) لا قتيل ولا جريح .		

الاسطـــول الهولندي

	عدد المدافع	القتلى	الجرحى
Melanpus	40	3	15
Frederica	44	0	5
Dagaraad	36	0	4
Diana	40	6	22
Amstel		4	6
Andracht	24		

القتلى من البريطانيين 138 والجرحى 695
« الهولنديين 13 والجرحى 52
مجموع القتلى 151 مجموع الجرحى 747

شالر ويليام، المصدر السابق، ص: 379

الملحق رقم 04

المادتين الأولى والثانية لمعاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا 1786

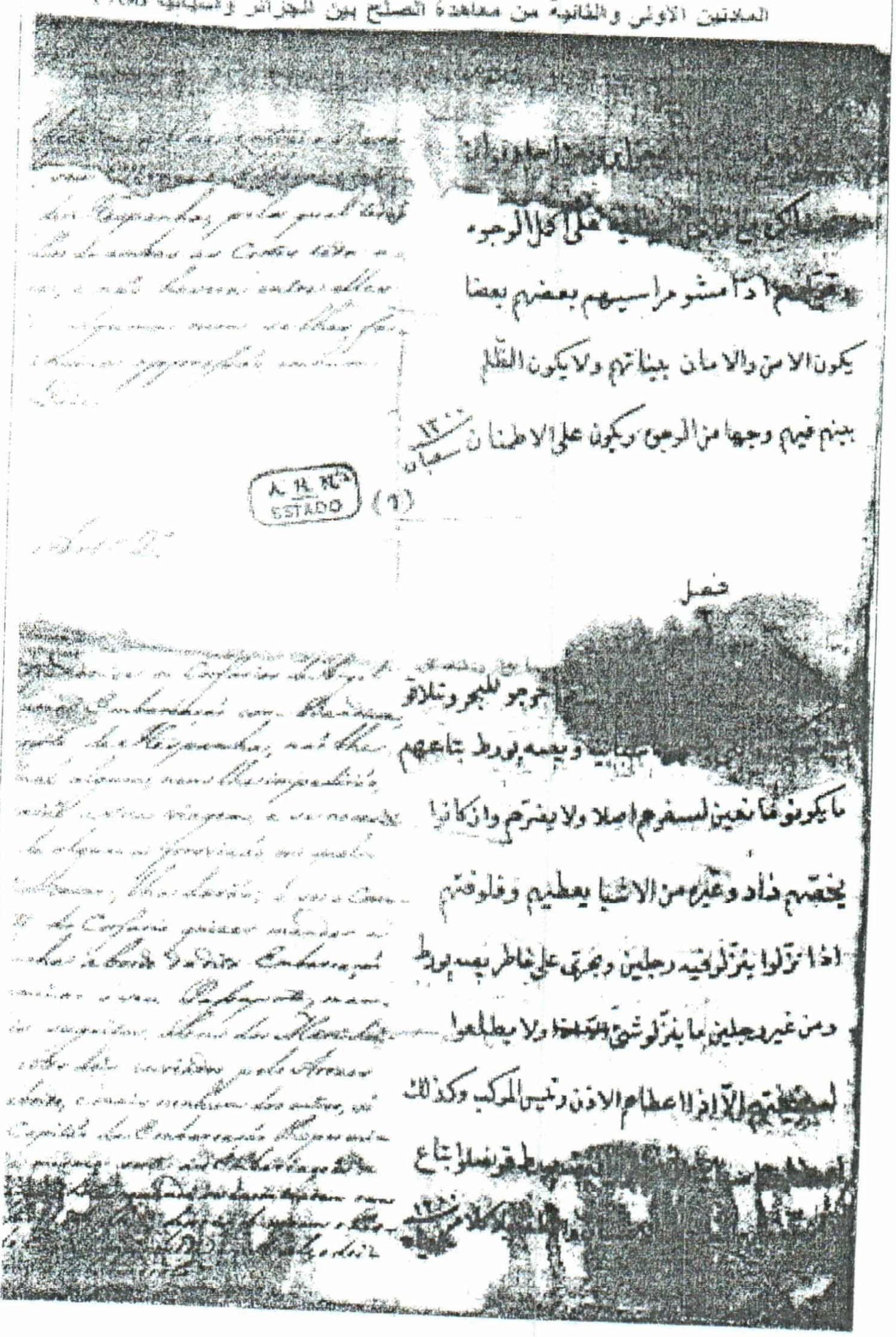

فكاير عبد القادر، مرجع سابق، ص: 470

فهرس المصادر والمراجع

أولا– قائمة المصادر

أ. المصادر باللغة العربية:

1) تيدينا، مذكرات تيدينا ضمن كتاب الجزائر في أدبيات الرحلة و الأسر (خلال العهد العثماني)، مذكرات تيدنا أنموذجا، لأحميدة عميراوي، دار الهدى : الجزائر 2009.

2) الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر، (1107- 1117هـ/ 1695-1705م)، تح وتق وتع: الدكتور ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 2006.

3) الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تع: أحمد توفيق المدني،ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر،1986.

4) بفايفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر وتق وتع: أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والتوزيع: الجزائر، 2009.

5) بربروس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع: الجزائر، 2010.

6) كاثكارت جيمس ليندر، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، تر وتع: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية.

7) شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتع وتق: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1982، ص: 152.

ب. المصادر باللغة الفرنسية:

8) Albert Devoulx, Taschrifat, Recueil de Notes Historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger imprimerie de gouvernement : Alger 1852.

Chevalier D'Avrieux, Mémoires De Chevalier D'Avrieux, T5, Chez Charles 9)Jean-Baptiste Delespine : paris.

10) Fray Diego de Haëdo, Topographie, et histoire générale D'Alger, traduit de l'espagnol par : MM. Le D^{r}. monnereau et A. Berburugger, Imprimé à valladodid.

11)Fray Diego de Haëdo, Histoire des Rois d'Alger, Traduit et annotée par H.D de Grammont, Adolphe Jourdan Libraire Editeur, Alger : 1881.

12) Laugier de Tassy, Histoire du Royaume D'Alger, Amsterdam.

13) Pierre Dan, Histoire de Barbarie et De Ses Corsaires, 2ème Edition, chez Pierre Rocolet, Imprimeur et libraire Ordinaire Du Roi: Paris, 1646.

14) Thomas Show, Voyage dans la régence D'Alger ou description géographe, physique, Philologique de CET état, traduit par: J. mac McCarthy, Chez marlin: Paris, 1830.

15) Venture de Paradis, Alger au 18ème siècle, Typographie Adolphe Jourdan, imprimeur Libraire éditeur : Alger, 1869.

ثانيا– قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

) الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر: 1995، ج.163

17) الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث (الجزائر، المدية، مليانة)، ط2، وزارة الثقافة، مديرية الفنون والآداب: الجزائر، 2005.

18) العسلي بسام، الجزائر والحملات الصليبية، ط3، دار النفائس، 1986.

19) التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ط1، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، 1989.

20) العربي إسماعيل، العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1978.

21) براهمي نصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، تعليق: علي تابليت، منشورات ثالة: الجزائر، 2010.

22) بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، دار البصائر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2009.

23) بلحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1980.

24) هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815-1830م،ط1، دار الهدى: الجزائر، 2007

25) زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر،2009

26) وولف جون بابست، الجزائر و أوروبا (1500- 1830م)، تر وتع: الدكتور أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة: الجزائر، 2009.

27) حليمي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، 1972.

28) مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (القرصنة، الأساطير والواقع)، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2009، ج2.

29) مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار والمداخيل)، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2009،ج1.

30) عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة للطباعة والنشر: الجزائر، 2007.

31) عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، دار المعرفة: الجزائر،2009، ج1.

32) عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1517-1830م)، دار هومة للطباعة والنشروالتوزيع: الجزائر،2007.

33) علي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر 1830- 1904، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 2009.

34) سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، دار البصائر: الجزائر، 2009.

35) سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر، تر وتق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر: الجزائر، 2007.

36) سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الجزائر، 1979.

37) ستيفن جيمس ويلسن، الأسرى الأمريكان (1785-1797)، تر: علي تابليت، ثالة للطبع والنشر والتوزيع: الجزائر، 2008.

38) فكاير عبد القادر، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910هـ- 1206هـ/ 1505م-1792م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر.

39) قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)، دار الرائد للكتاب: الجزائر، 2010.

40) قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر

41) شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1510- 1541م)، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2007.

42) شريط عبد الله، الأعمال الكاملة، منشورات السهل: الجزائر، 2009، ج1.

43) شويتام آرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: الجزائر، 2010.

44) غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، (1700- 1830)، مقاربة اجتماعية اقتصادية، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار: الجزائر، 2007.

ب. المراجع باللغة الفرنسية:

45) Ernest Mercier, Histoire De L'Afrique Septentrionale Berbère jusqu'à la Conquête Français 1830, Ernest Leroux Editeur.

46) H.D.D Grammont,relation entre la France et la régence D'Alger au 17ème siècle, Adolphe Jourdan, libraire éditeur : Alger, 1879.

47) H.D De Grammont,Histoire Alger Sous la Domination Turque, Ernest Leroux éditeur: Paris.

48) Moulay Belhamissi, Les Captifs Algériens et L'Europe Chrétiennes 1518-1830, Entreprise Nationale du Livre : Alger, 1988.

ثالثا: الأطروحات

49) إسحاق زيتوني، البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية (1519-1800م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2012.

50) أمين محرز ، الجزائر في عهد الأغوات (1659- 1671م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، إشراف: أ.د: عائشة غطاس، 2008.

51) القشاعي فلة موساوي، الصحة و السكان في الجزائر اثناء العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871م)، رسالة دكتوراهفي التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أ.د: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2004.

52) بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من (1564- 1830م)، رسالة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: أ.د: دحو فغرور، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2011.

53) بن سعيدان محمد، علاقات الجزائر مع فرنسا (1659 – 1756م/ 1070- 1170هـ)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2012.

54) جميلة ثابت، دور الأعلاج في العلاقات بين الجزائر ودول جنوب غرب أوروبا خلال القرنين(10-11هـ ، 16-17م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2011.

55) محمد بن جبور، صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة وهران، قسم التاريخ، 2002.

56) محمد الأمين عطلي، نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة ماجستيرفي التاريخ الحديث، إشراف: أ.د: عمار بن خروف، جامعة غرداية، قسم التاريخ، 2012.

57) شويتام آرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: الجزائر، 2010.

58) خشمون حفيظة، مهام مفتدي الأسرى و التزاماتهم المعيشية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، رسالة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، إشراف أ.د: كمال فيلالي، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ،2007.

رابعا: الدوريات

أ. الدوريات باللغة العربية:

59) ابن أشنهو عبد الحميد، الدور الذي لعبته الجزائر في القرن 16 بالبحر المتوسط، مجلة الاصالة، العدد: 08، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية: الجزائر، 2012.

60) بليل رحمونة، دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال الثامن عشر ، مجلة الحوا ر المتوسطي، العدد: 02، 2010.

61) هلايلي حنيفي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، العدد: 24.

62) لزغم فوزية، الأطباء الاوروبيون بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور، العدد:21 ، جامعة وهران، منشورات البحث التاريخي،2013 .

63) سلفاتور بونو، العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، مجلة الأصالة، العدد: .07

) سعيدوني ناصر الدين، الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي، مجلة الثقافة، 64 العدد: 92، 1986، ص: 114.

ب. الدوريات باللغة الفرنسية:

65) Arnault Chabaud, Attaque des batteries Algériennes par lord Exmouth en 1816, R.A.F, N° :19, 1875.

66) Berbrugger, Vois ET Moyens Du Rachat Des Captifs Chrétiens, R.A.F N°11 ,1867.

67) Berbrugger,Charte des Hôpitaux chrétienne D'Alger en 1694, R.A.F.

68) Federico Cresti, Alger à la Période Turque, Observation et hypothèses sur sa structure social,revue de l'occident et de la méditerranée, N°44, 1987.

69) F. Elie De La Primaudaie, Le Commerce et La Navigation De l'Algérie, revue algérienne et coloniale.

70) Playfair, Episodes de L'Histoire des Relation de la Grande Bretagne avec les Etats Barbaresques avant la Conquête Françaises, R.A.F, N°:23, 1879

فهرس

الموضوعات

مقدمة.....أ

المدخل: نشاط الجهاد البحري وعلاقته بتزايد عدد الأسرى الأوربيين

(أولا)- نشأة البحرية الجزائرية وعوامل ازدهارها..... 2

(ثانيا)- الجهاد البحري وأثره في تزايد عدد الأسرى منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية إلى بداية عهد الدايات..... 7

(ثالثا)- الجهاد البحري وأثره في تزايد عدد الأسرى خلال عهد الدايات..... 11

الفصل الأول: الوضع الاجتماعي للأسرى الأوروبيون بالجزائر العثمانية.

المبحث الأول: توزيع الأسرى الأوروبيون بالجزائر..... 17

أولا: عملية بيع الأسرى الأوروبيون..... 17

ثانيا: أعمال الأسرى.....21

ثالثا: سجون البايلك..... 25

المبحث الثاني: مظاهر من حياة الأسرى الأوروبيون..... 30

أولا: الوضع الصحي للأسرى الأوروبيون بالجزائر..... 30

ثانيا: الكنائس..... 35

الفصل الثاني: عملية افتداء الأسرى الأوروبيون بالجزائر

المبحث الأول: إجراءات الفداء..... 39

أولا: جمع أموال الفداء 40

ثانيا: الوصول إلى الجزائر ومباشرة عملية الفداء.....
43
المبحث الثاني: طرق افتداء الأسرى..... 49
أولا: دور القساوسة والتنظيمات المسيحية الدينية..... 50
ثانيا: دور القناصل 54
ثالثا: تبادل الأسرى 52
الفصل الثالث: **مسألة الاسترقاق وتأثيرها على العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات**
المبحث الأول: تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية ما بين 1671-1815م
.....65.
أولا: مع فرنسا 66
ثانيا: مع إسبانيا وإنجلترا 78
المبحث الثاني: تأثير قضية الأسر في العلاقات الجزائرية الأوروبية مابين1815 -1830م
أولا: مؤتمر فيينا ومسألة الاسترقاق.....
87
ثانيا: الحملات الأوروبية .....
94
الخاتمة..... 105
الملاحق..... 108
فهرس المصادر
والمراجع.....116
فهرس
الموضوعات.....122